



الجمهورية اليمنية

التقرير الوطني الطوعي الأول للجمهورية اليمنية

2024





وزارة التخطيط والتعاون الدولي

MINISTRY OF PLANNING AND INTERNATIONAL COOPERATION

التقرير الوطني الطوعي الأول للجمهورية اليمنية

مقدم إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية

المستدامة - نيويورك 2024

13 يونيو 2024

المحتويات

2	المحتويات
4	قائمة الاختصارات
5	تقديم
8	الرسائل الرئيسية للتقرير
10	مدخل
11	اعداد التقرير ومنهجيته
11	اعداد التقرير:
12	التحديات التي واجهت إعداد التقرير
12	التن وتحليل السيناريوهات
13	بنية التقرير:
15	أهداف التنمية المستدامة
15	الهدف الأول: القضاء على الفقر
18	الهدف الثاني: القضاء على الجوع
23	الهدف الثالث: الصحة والرفاهية
30	الهدف الرابع: التعليم الجيد
34	الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين
38	الهدف السادس: المياه النظيفة والصرف الصحي
42	الهدف السابع: الطاقة الرخيصة والنظيفة
44	الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي
47	الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية
52	الهدف الحادي عشر: المدن والمجتمعات المستدامة
53	الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولين
54	الهدف الثالث عشر: العمل المناخي
57	الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء
59	الهدف الخامس عشر: الحياة في البر
60	الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية
63	الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
66	أولويات التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة
66	الأولويات قصيرة الأجل
66	الأولويات المتوسطة الأجل

67.....	الأولويات طويلة الأجل
67.....	الخاتمة.....
69.....	المراجع
73.....	الملحق الأول: تدخلات سيناريو الدفعة التنموية.....
76.....	الملحق 2: فريق إعداد التقرير

قائمة الاختصارات

الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI
مجلس التعاون الخليجي	GCC
مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس	GDI
الناتج المحلي الإجمالي	GDP
مؤشر التنمية البشرية	HDI
أداة التنبؤ بمستقبل الدول	IFs
النازحون داخلياً	IDP
وزارة التخطيط والتعاون الدولي	MoPIC
تعادل القوة الشرائية	PPP
مشروع الأشغال العامة	PWP
أهداف التنمية المستدامة	SDGs
الصندوق الاجتماعي للتنمية	SFD
اللجنة الاشرافية العليا	SSC
صندوق الرعاية الاجتماعية	SWF
التعليم الفني والتدريب المهني	TVET
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
دولار أمريكي	USD
التقرير الوطني الطوعي	VNR

تقديم

يمر اليمن بمرحلة استثنائية وظروف بالغة التعقيد منذ عشر سنوات نتيجة لانقلاب مليشيا الحوثية الارهابية على الدولة ، وكان أحد تداعيات هذه الحرب هو انهيار الدولة وحرف مسار التنمية والنمو إلى السالب لسنوات طويلة، وتراجع اليمن في كل المؤشرات الدولية الاقتصادية والانسانية والاجتماعية، لكن رغم هذا الواقع الصعب مثل صمود اليمنيين وتماسكهم والدعم الصادق من الأشقاء والأصدقاء الركيزة الأساسية لتطبيع الوضع واستعادة النظام والاستقرار واستئناف بناء مؤسسات الدولة، ومع كل التحديات وعلى رأسها استمرار الحرب والظروف الاقتصادية الصعبة نجد أن هناك جهود تُبذل لاستعادة البناء والتنمية وهناك اجماع وطني على تعزيز عمل المؤسسات وتطوير ادواتها للتفاعل مع العالم والاندماج في رؤى التطور والازدهار لدول المنطقة والعالم، ومعالجة تداعيات الحرب.

ويمثل الملف الاقتصادي اولوية قصوى في أجندة الحكومة وبرنامجها العام بما فيها تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الصمود الاقتصادي حيث وضعت خمس أولويات رئيسية لعمل الحكومة في المرحلة القادمة وهي: (أ) استعادة الدولة وتحقيق السلام المستدام، (ب) مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة، (ج) تحقيق الإصلاح المالي والإداري، (د) تطوير الموارد الاقتصادية، و(هـ) تعظيم الاستفادة من المساعدات والمنح الخارجية وتوجيهها وفق احتياجات وأولويات الحكومة. ومن خلال هذه الأولويات الخمس سنسعى إلى تحقيق تقدم ملموس وواضح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وسنسخر كل الطاقات الممكنة لهذا الغرض.

يمثل إعداد المراجعة الوطنية الطوعية الأولى 2024 لأهداف التنمية المستدامة في ظل ظروف استثنائية خطوة متقدمة، وزخمًا جديدًا، وإنجازاً استثنائياً يتيح لنا تركيز جهود الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وشركاء اليمن نحو تحقيق تقدم ملموس في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في معالجة الفقر، والبطالة، والجوع، وانعدام الأمن الغذائي، وتطوير نظم التعليم والصحة، وخلق فرص عمل للشباب والنساء، وتقليل أزمة المياه، والتغير المناخي.

أخيراً، نحن نؤمن بأن التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الاقليميين والدوليين هو السبيل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب. بدعم الجميع، يمكننا بناء يمن أفضل وأكثر استدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.

د. أحمد عوض بن مبارك

رئيس مجلس الوزراء

كلمة وزير التخطيط والتعاون الدولي

يأتي اعداد التقرير الوطني الطوعي الأول لأهداف للتنمية المستدامة 2024 كثمرة لجهود مشتركة تضافرت فيها جهود الحكومة بدرجة رئيسية جنباً الى جنب مع جهود القطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء اليمن التنمويين - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاسكوا- إيماناً بأهمية الشراكة وتدشيناً لمرحلة جديدة من العمل التنموي البناء و الخلاق الذي نأمل أن يستقر فيه اليمن و يستعيد فيه الاقتصاد عافيته والتنمية الاقتصادية والاجتماعية زخمها ومسارها الصحيح وتحتل اجندة التنمية المستدامة 2030 المتقدم في قلب الخطط التنموية والبرامج الحكومية.

أنه لمن المفارقات المثيرة أن يأتي اطلاق أجندة التنمية المستدامة في سبتمبر عام 2015، وهو نفس الشهر الذي انقلبت فيه مليشيا الحوثي وتحديداً في 21 سبتمبر من عام 2014م - على الشرعية الدستورية وعلى مخرجات الحوار الوطني والمبادرة الخليجية واليتها التنفيذية وتسببت في جر اليمن إلى اتون حرب دخلت عامها العاشر أدت إلى تدمير أجزاء كبيرة من البنية التحتية وتدهور حاد في منظومة الخدمات العامة وانكماش غير مسبوق في النشاط الاقتصادي خسر بموجبة الاقتصاد أكثر من 50% من ناتجه القومي وتدهورت القوة الشرائية للعملة الوطنية الامر الذي انعكس في تدهور مستوى معيشة السكان واصبح هناك حوالي 80% من السكان تحت خط الفقر كما أن ثمة تداعيات سلبية على كل مفردات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والانسانية وعلى مستقبل الاجيال القادمة واضاعت فرصا كبيرة على الاقتصاد الوطني وتراجعت بالتالي مؤشرات التنمية إلى الخلف سنوات عديدة وقوضت فرص التقدم في تحقيق انجازات معتبرة في أهداف التنمية المستدامة.

مع ذلك وحتى لا يتخلف اليمن عن الركب - رغم انقضاء نصف الفترة الزمنية - فقد اخذت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بزمام المبادرة انطلاقاً من مسؤوليتها عن التخطيط والتنمية وحشد الدعم الدولي وتقدمت بطلب رسمي باعتمادها تقديم استعراضها عن التقدم المحرز في اهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي رفيع المستوى التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في نيويورك في يوليو 2024 واعدت اطارا عاما لإعداد التقرير الوطني الطوعي الأول وصادق عليه مجلس الوزراء و تشكلت لجنة اشرافية عليا برئاسة وفريق فني مساعد في اعداد التقرير وتبنيها منهجية تشاركية واسعة في اعداد التقرير شملت اصحاب المصلحة من القطاع الخاص والمجتمع المدني والسلطات المحلية وشركاء اليمن الاقليميين والدوليين .

إن التقرير الذي بين ايدينا قد اشتمل على مقارنة تحليلية معمقة للوضع الراهن لأهداف التنمية المستدامة وحدد على نحو دقيق خط الاساس لكل هدف على حدة، والمسار المتوقع للأهداف الثمانية الأولى كما ابرز الجهود التي تم تنفيذها والمزمع تنفيذها خلال المرحلة القادمة وشخص التحديات التي لازالت تعيق الانجاز، بالإضافة الى استكشاف فرص التقدم في بعض اهداف التنمية المستدامة، ليس ذلك فحسب، بل قدم التقرير تحليلاً لأثر الصراع على حاضر ومستقبل التنمية المستدامة بالإضافة الى بناء ملامح رؤية استراتيجية وطنية اشتملت على الاهداف والاولويات التنموية على المدى القصير والمتوسط والطويل وخاصة في الجوانب الاقتصادية. مع ذلك فإننا نؤكد بكل تواضع انها محاولة جديرة بالاهتمام والتقدير مهما شابها من قصور وخاصة في توفير البيانات الاحصائية الدقيقة على أمل أن يتبعها تقارير أكثر شمولاً وفي ظروف أفضل وبلدنا ينعم بالاستقرار والأمن والسلام.

د. واعد عبد الله باديب

وزير التخطيط والتعاون الدولي

رئيس اللجنة الإشرافية العليا لإعداد التقرير الطوعي الأول لأهداف للتنمية المستدامة

الرسائل الرئيسية للتقرير

أدى الصراع إلى تحديات تنموية جسيمة في اليمن.

في 21 سبتمبر 2014 م انقلبت المليشيا الحوثية على الدولة اليمنية وعلى مخرجات الحوار الوطني الذي كان مشاركاً فيه وتسبب في حرب أدت إلى تدمير البنية التحتية وقتل عشرات الآلاف من الضحايا ونزوح 4.5 مليون إنسان وفقدت اليمن حوالي 23 عاماً من مكاسب التنمية وحرمان أكثر من 80٪ من السكان من الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية الرئيسية. كما أدت الحرب إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي إلى النصف تقريباً وخسر الاقتصاد أكثر من 126 مليار دولار وتوقف إنتاج النفط والغاز وارتفع الدين المحلي والخارجي بسبب عدم قدرة الحكومة على سداد الديون المستحقة. وحيث أن اليمن يستورد معظم احتياجاته من الغذاء، أثر انعدام الأمن الغذائي على أكثر من 60٪ من السكان. واليوم، 80٪ من السكان في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، وفي الوقت نفسه، تتفاقم هذه التحديات الداخلية جراء تداعيات الازمات الدولية ومنها جائحة كوفيد-19، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وارتفاع أسعار الطاقة وضعف سلاسل التوريد وتغير المناخ. في ظل هذه الأزمات، فمن غير المرجح أن تحقق اليمن أيّاً من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

ومع ذلك، لا يزال لدى البلاد إمكانات واعدة ويمكن لجهود التعافي أن تحسن حياة الملايين. يمتلك اليمن موقعا استراتيجيا فريدا يؤهله للعب دور استراتيجي، سياسياً واقتصادياً وأمنياً، فهو يقع في الجنوب الغربي من شبه الجزيرة العربية ويمتلك ميناء عدن الذي كان الميناء الثاني عالمياً في خمسينات القرن الماضي، كما يمتلك شريطاً ساحلياً يبلغ 2500 كم يمتد على البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي والبحر العربي ويطل على مضيق باب المندب الذي يعبر منه 20% من النفط العالمي، وهو الطريق البحري الأقصر والأقل كلفة لحركة التجارة العالمية. يتمتع البلد بموارد طبيعية وفيرة، تشمل النفط والغاز، فضلاً عن إمكانات كبيرة للطاقة المتجددة والتي يمكن أن تلبى الاحتياجات التنموية والاستثمارية في البلاد على المدى القصير. وقد أظهرت الدراسات السابقة أن السلام الدائم، الذي يصحبه برنامج تنموي قوي، يمكن أن يؤدي إلى ردم الفجوة التي حدثت في التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أقل من جيل واحد، بالإضافة إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام.

وقد شهد اليمن تطورات إيجابية على صعيد بناء الدولة اليمنية الحديثة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وشهدت الساحة مناخ ديموقراطي سلمي تمثل بالحراك السلمي الجنوبي في 2007م وفي مطلع 2011م احتجاجات شعبية واسعة قدمت نموذجاً يحتذى به في الانتقال السلس للسلطة والحوار الوطني.

اليمن عازم على استعادة مسار التنمية؛ ودعم المجتمع الدولي مطلوب

يقتضي التقدّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضع وتنفيذ استراتيجية متكاملة للتعافي وإعادة الإعمار، إلى جانب بناء القدرة على مواجهة التحديات المستقبلية. هذا التقرير الوطني هو التقرير الأول الذي تصدره اليمن والذي أُعدّ على الرغم من التحديات ومن خلال آلية تشاركية، وهو يحمل العديد من الرسائل والتوجهات للداخل والخارج ويؤكد على أن اليمن عضو فاعل في الاسرة الدولية وسيمضي بوتيرة عالية في تسخير كافة الامكانيات المتاحة للحاق بالركب لإحراز تقدم معتبر في السنوات القادمة بدعم الشركاء الإقليميين والدوليين، يحدد التقرير جملة من الأولويات الرئيسية الضرورية للسير قدماً نحو تحقيق التنمية المستدامة.

وتتمثل أبرز الأولويات فيما يلي:

1. دعم جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في التوصل الى اتفاق سلام شامل ومستدام في اليمن وفق مخرجات الحوار الوطني واتفاق الرياض والمبادرة الخليجية وقرارات الشرعية الدولية يضمن انهاء الانقلاب واستعادة مؤسسات الدولة وتعزيز الشفافية والمساءلة وسيادة القانون.
2. إعداد وتنفيذ خطة شاملة للتعافي وإعادة الإعمار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع حشد التمويل من المجتمع الإقليمي والدولي لإعادة إعمار البلد.
3. استئناف انتاج وتصدير النفط والغاز وتعظيم الاستفادة منه في تنمية القطاعات الإنتاجية واستدامة المالية العامة بالتزامن مع الاستثمار في الطاقة المتجددة والنظيفة.
4. تنفيذ برامج وسياسات مصممة للقضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية من خلال تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر، وخلق فرص عمل للنساء والشباب، وتوسيع الحماية الاجتماعية، وتنمية القطاع الزراعي والسمكي، وتعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية، واستغلال التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي والأخضر، والحد من أوجه عدم المساواة.
5. معالجة المديونية الخارجية من خلال مفاوضات الديون بالعمل المناخي والتفاوض مع الدول الدائنة والمؤسسات المالية الإقليمي والدولية لإعفاء اليمن جزئياً او كلياً من الديون والفوائد وتحويل القروض القصيرة الاجل إلى قروض طويلة الاجل بأسعار فائدة مخفضة والحصول على تمويلات ميسرة.
6. تبني اجراءات وسياسات فعالة للحفاظ على الموارد الطبيعية وتعظيم الاستفادة منها على نحو مستدام وتقليل الاثار السلبية الناتجة عن التغير المناخي وخاصة في مجال المياه والزراعة وسبل المعيشة والاقتصاد الاخضر وتنمية الثروة البحرية وحمايتها من الاصطياد الجائر.
7. بناء القدرات المؤسسية على المستوى المركزي والمحلي وحوكمتها والاستثمار في البنية التحتية الرقمية الملائمة للمؤسسات الحكومية والقطاع العام بشكل عام.

8. تنويع الفرص الاقتصادية من خلال استحداث تدابير التكيف مع تغير المناخ في القطاعات الواعدة، بما في ذلك الزراعة ومصايد الأسماك، وإدارة وحوكمة الموارد المائية، وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة وسلاسل القيمة في القطاعات المحتملة.
9. تحسين جودة الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك المياه والصحة والتعليم. وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري.
10. تيسير التحول التكنولوجي والرقمنة من خلال تحسين الاتصال بالإنترنت والوصول إلى المعلومات.
11. بناء شراكة واسعة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وتعزيز دور القطاع الخاص في تمويل إعادة الأعمار والتنمية.
12. تعزيز القدرات الإحصائية للجهاز المركزي للإحصاء لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
13. تعزيز دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة العليا لمكافحة الفساد في تطبيق مبادئ الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد.

مدخل

أطلقت الأمم المتحدة- في سبتمبر 2015 أجندة التنمية المستدامة، المكونة من 17 هدفاً (SDGs) و169 غاية و240 مؤشر قياس تمثل أجندة التنمية المستدامة التزاماً مشتركاً بالارتقاء بجودة الحياة مع حماية البيئة وعدم ترك أحد خلف الركب.

إلا أنه وفي الوقت الذي كان فيه المجتمع الدولي يتهيأ لإطلاق أجندة التنمية المستدامة، كان الحوئي قد انقلب على الشرعية الدستورية ومخرجات الحوار الوطني والمبادرة الخليجية وتسبب في حرب أدت إلى تضرر أجزاء كبيرة من البنية التحتية وتدهورت منظومة الخدمات العامة، تدهوراً غير مسبوق ومني الاقتصاد بخسائر كبيرة في مكتسباته التنموية الأمر الذي حرف مسار التنمية إلى الخلف سنوات عديدة وضاعت فرصاً كبيرة لإحراز تقدم ملموس في أهداف التنمية المستدامة. ومع توقف عجلة الاقتصاد، انخفض الناتج إلى النصف، مما أدى إلى مستويات غير مسبوقة من الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ونزح الملايين من اليمنيين وأصبح عدد كبير من اليمنيين في حاجة ماسة للمساعدات الإنسانية في ظل فقدان مصادر الدخل وتدمير البنية التحتية وارتفاع الأسعار. كما أن تداعيات الأزمات العالمية مثل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والحرب في أوكرانيا وغزة.

الجدير ذكره أن اليمن قبل عام 2015 كانت قد حققت تقدماً على صعيد الحد من الفقر والبطالة، وتحسين الصحة والتعليم، وتشجيع القطاع الخاص، وتمكين النساء والشباب، وتعزيز الشراكات في إطار الأهداف التنموية

الألفية. إلا أن الصراع قضى على الكثير من هذه المكاسب الدقيقة، مما أدى إلى تراجع التنمية البشرية إلى الخلف بما يزيد على عقدين من الزمن. وعلى الرغم من تراجع الأعمال العدائية في السنوات الأخيرة، إلا أن الأضرار التي تكبدتها البلاد حتى الآن ستشكل بالفعل تحدياً كبيراً في مسار تحسين التنمية – حيث تقدر احتياجات التعافي وإعادة الإعمار بما يتراوح بين 20 و 25 مليار دولار، ونزوح 4.5 مليون يمني، بالإضافة إلى أكثر من 80٪ من السكان يعانون من الفقر متعدد الأبعاد.

على الرغم من هذه التحديات الكبرى، تؤكد الجمهورية اليمنية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، من خلال نشر أول تقرير وطني طوعي (VNR) لليمن هذا العام، التزام اليمن بالسعي نحو تحقيق تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المدى القصير والطويل في البلاد. يهدف هذا التقرير إلى تأكيد التزام اليمن بأهداف التنمية المستدامة، وتحديد أولويات التدخلات والتحديات التي تحول دون تحقيقها، ووضع خط أساس لمقارنة التوجهات المستقبلية.

إعداد التقرير ومنهجيته

إعداد التقرير:

أعد هذا التقرير الوطني للجمهورية اليمنية بمشاركة مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمحافظات والمجتمعات المحلية والمجتمع الدولي. وقد تم تنظيم هذه المشاورات مع أصحاب المصلحة في مختلف مناطق اليمن.

ومن خلال هذه المنهجية التشاركية، تم إعداد إطاراً عاماً لإعداد التقرير الوطني الطوعي الأول من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي. تضمن هذا الإطار خلفية عامة عن أهداف التنمية المستدامة، ومنهجية إعداد التقرير، بما في ذلك مراحل إعداد التقرير والجدوى من إعداد التقرير والجدول الزمني. كما تضمن الإطار مقترحاً لتشكيل لجنة إشرافية عليا للإشراف على عملية إعداد التقرير. للاطلاع على القائمة الكاملة بأسماء أعضاء الفريق المشاركين في إعداد هذا التقرير، راجع الملحق 2.

قدّم هذا الإطار العام إلى مجلس الوزراء، الذي وافق عليه، وأصدر في 2 ديسمبر 2022 قرار مجلس الوزراء رقم 25 لعام 2022 في جلسته الثانية والعشرين، والذي يقضي بتشكيل اللجنة الإشرافية العليا برئاسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي وعضوية 14 وزيراً، للإشراف على إعداد التقرير.

وتم تشكيل فريق فني من قبل وزير التخطيط والتعاون الدولي لتقديم الدعم الفني للجنة الإشرافية العليا، ولجمع وتحليل البيانات الإحصائية ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، وتحديد التحديات، واقتراح

الحلول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى المشاركة في الاجتماعات التشاورية مع أصحاب المصلحة، وإعداد وتقديم المسودة الأولى للتقرير الوطني الطوعي.

وبالإضافة إلى الفرق المذكورة أعلاه، أُعد هذا التقرير بدعم تنبؤي من "معهد فريدريك س. باردي للتنبؤات الدولية المستقبلية"، وبدعم مالي وتقني من الأمم المتحدة. (UNDP والاسكوا).

التحديات التي واجهت إعداد التقرير

يعد نقص البيانات الإحصائية الدقيقة أحد أكبر التحديات التي واجهت إعداد التقرير الوطني وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، خاصة منذ عام 2015. فقد حالت ظروف الصراع والحرب دون إجراء المسوحات الميدانية، فضلاً عن نقص الإمكانيات الفنية الإحصائية حالياً. بالإضافة إلى تدني مستوى الوعي بأهداف التنمية المستدامة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وقد تعامل الفريق الفني لإعداد التقرير مع هذه التحديات من خلال الاعتماد على مصادر البيانات الدولية واستخدام تقنيات التقدير في حالة عدم توفر بيانات حديثة، وعقد ورش عمل تشاورية مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.

التنبؤ وتحليل السيناريوهات

لتجاوز بعض التحديات المذكورة أعلاه، وتحسين فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تضمنت هذه العملية جانباً من التنبؤ وتحليل السيناريوهات، باستخدام أداة التنبؤ بمستقبل الدول (IFs). تعد أداة التنبؤ بمستقبل الدول (IFs) منصة نمذجة تقييم متكاملة مفتوحة المصدر تغطي 188 دولة، وتمثل 12 نظاماً أساسياً بشكل ديناميكي ومتكامل: الزراعة، والديموغرافيا، والاقتصاد، والتعليم، والطاقة، والبيئة، والمالية، والحوكمة، والصحة، والبنية التحتية، والسياسة الدولية، والتكنولوجيا مع تضمين منظور النوع الاجتماعي في كافة المجالات.¹ تُعد أداة التنبؤ بمستقبل الدول (IFs)، التي تستخدم أكثر من 5000 سلسلة بيانات تاريخية، أداة فعالة لفهم مستقبل التنمية طويلة الأجل للبلدان بشكل أفضل. وتقدم تقديرات مدعومة بالبيانات والأدبيات، خاصة في الحالات التي قد لا تتوفر فيها بيانات دقيقة. استخدمت أداة التنبؤ بمستقبل الدول (IFs) سابقاً لفهم آثار الصراع وتغير المناخ على التنمية في اليمن،² كما تم استخدامها لدعم عملية إعداد التقرير الوطني الطوعي في مصر.³

¹ هيو، باري الدراسات المستقبلية: بناء واستخدام النماذج العالمية.
² موير وآخرون، "تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن". موير وآخرون، "تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ حنا ويوهل وموير، "تقييم تأثير الحرب في اليمن".

³ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية، "الاستعراض الوطني الطوعي لمصر لعام 2021م".

يتضمن هذا التقرير تقديرات وتوقعات لمؤشرات مختارة من أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 و2030 و2050، في إطار سيناريوهين:

- المسار الحالي: وهو سيناريو خط الأساس الذي يعكس أنماط التنمية المعتادة. ولا تمثل نتائج المسار الحالي مجرد إسقاطات للاتجاهات التاريخية، بل هي إسقاطات ديناميكية لتفاعلات الأنظمة المعقدة. ويعكس هذا السيناريو مستقبلاً قائماً يستمر فيه الصراع ويتصاعد، وتتفاقم فيه التحديات الناجمة عن الأضرار الكبيرة التي وقعت بالفعل، مع شح الموارد والإمكانات اللازمة لعملية التعافي.

- الدفعة التنموية: سيناريو طموح يحاكي عملية ناجحة ومتضافرة لتحسين التنمية المستدامة في اليمن. ويحاكي هذا السيناريو تحسينات مهمة في الحوكمة والأمن، إلى جانب تدخلات سياسية مصممة لتعزيز النمو الاقتصادي والبنية التحتية وأنظمة الغذاء والصحة، وبناء المرونة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ والتحديات المستقبلية. والغرض منه أن يكون طموحاً للغاية، ولكنه قابل للتحقيق أيضاً، ويعكس أفضل سيناريو واقعي لمستقبل التنمية في اليمن.

هناك قدر كبير من عدم اليقين المتأصل في أي عملية تنبؤ طويلة الأجل، ومن المهم توضيح جميع الافتراضات والاعتبارات. يفترض سيناريو المسار الحالي الذي يتطرق إليه هذا التقرير أن الصراع ومخاطر الصراع المستقبلي سيظلان مصدر قلق، لكنه لا يتضمن أي تصعيد كبير أو تجدد القتال، مما يسمح بالمضي قدماً في مستوى معين من التحسينات التنموية في السنوات القادمة. ويتضمن أيضاً افتراضاً واسعاً لتغير المناخ وتأثيراته على تغير درجة الحرارة وهطول الأمطار بما يتماشى مع سيناريو مسار التركيز التمثيلي 6.0 (RCP). ومع ذلك، فهو لا يتضمن فرضيات تتعلق بالآثار الحادة الرئيسية لتغير المناخ، مثل الفيضانات الشديدة. وليس المقصود من هذا السيناريو أن يكون تنبؤاً محدداً بالمستقبل، بل للمساعدة في فهم المسار الذي تسير فيه البلاد بشكل أفضل وكيف يمكن للتدخلات التنموية القوية أن تغير هذا المستقبل. للاطلاع على معلومات أكثر تفصيلاً حول التدخلات المدرجة في سيناريو الدفعة التنموية، انظر المحلق 1.

هيكلية التقرير:

يتناول الجزء المتبقي من التقرير كل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ويتضمن كل جزء جدولاً بأحدث البيانات المتاحة لكل مؤشر من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب ملخص عن أي تقدم تم تحقيقه في هذا الجانب، فضلاً عن تحليل الأثر الناجم عن الصراع على سير تحقيق الهدف خلال العقد الماضي. وبالنسبة لمجموعة مختارة من أهداف التنمية المستدامة التي تتوفر عنها توقعات، يجري تناولها في جزء خاص بعنوان "التوقعات والإنجاز" في سياق سيناريوهات "المسار الحالي" و"الدفعة التنموية" المذكورة آنفاً. ويختتم كل جزء بتسليط الضوء على التحديات التي تواجهها الحكومة اليمنية والتدخلات التي قامت بها لتعزيز التقدم نحو تحقيق الهدف. وفي ختام التقرير، يسلط التقرير الضوء على أبرز الأولويات المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ويقدم ملاحظات ختامية.

أهداف التنمية المستدامة

الهدف الأول: القضاء على الفقر

ملخص

الجدول رقم 1: البيانات المتاحة لمؤشرات هدف التنمية المستدامة 1 في اليمن.

الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان		
الغاية	المؤشر	القيمة (السنة)
1.1: القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يُقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم.	1.1.1: نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي.	42.4% (2015) ⁴ 58.9% (2019) ⁴
1.2: تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030.	1.2.1: نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني.	48.6% (2018) ⁵ 80% (2022) ⁶

الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة هو القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. ولا يعد هذا الهدف الأول بين أهداف التنمية المستدامة فحسب، بل إنه مهم كذلك في تخفيف المعاناة الإنسانية بشكل عام، وتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ويرتبط الفقر ارتباطاً وثيقاً بالجوع والصحة والتعليم وعدم القدرة على الوصول إلى العديد من الخدمات الأساسية، وبالتالي فهو متداخل مع العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى. يرتبط الفقر ارتباطاً وثيقاً بالجوع والصحة والتعليم وعدم الوصول إلى العديد من الخدمات المهمة، وبالتالي فهو متأزر مع العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

كان الفقر في اليمن في ازدياد حتى قبل فترة أهداف التنمية المستدامة بسبب بطء النمو الاقتصادي ومحدودية فرص العمل ونشاط القطاع الخاص. وارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني من 35% في عام 2005 إلى 42% في عام 2009. بعد ثورة الربيع العربي في 2011 تعطل الاقتصاد وفقد العديد من اليمنيين أعمالهم بالإضافة إلى عودة العديد من اليمنيين من مواقع الاغتراب وخاصة الإقليمية لأسباب مختلفة حيث كانت تحويلاتهم تمثل حوالي عُشر الناتج المحلي الإجمالي وبالنتيجة ازداد الفقر ليشمل أكثر من نصف السكان. وفي الوقت نفسه، ازداد عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع حسب التصنيف الدولي⁷ - تدريجياً من عام 1998 إلى عام 2010 (من 8% إلى 10.5%)، ثم بشكل حاد في عام 2011 (إلى 17.9%).

⁴ استخدام عتبة/خط الفقر المدقع الدولي البالغة 2.15 دولار في اليوم في عام 2017م بالدولار الأمريكي عند تعادل القوة الشرائية. بيانات من منصة البنك الدولي لمكافحة الفقر وعدم المساواة.

⁵ بيانات من منصة البنك الدولي لمكافحة الفقر وعدم المساواة.

⁶ مقياس الفقر متعدد الأبعاد الوارد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "مقياس الفقر متعدد الأبعاد في اليمن".

⁷ تم تحديث خط الفقر المدقع الدولي حالياً إلى 2.15 دولار في اليوم بالدولار الأمريكي.

على الرغم من محدودية البيانات، لا شك أن الصراع قد أدى إلى تدمير أجزاء كبيرة من البنية الاقتصادية والاجتماعية الضعيفة في الأساس وخلقت واقعاً اقتصادياً واجتماعياً مثقلاً بالمعاناة وفقدت فرص العمل وسبل العيش). كما أدى إلى ارتفاع حاد آخر في معدلات الفقر. وانكمش الاقتصاد بأكثر من النصف، بينما توقفت معظم الأنشطة التجارية والإنتاجية، وأغلقت الشركات، وارتفعت الأسعار، وانقطعت رواتب موظفي القطاع العام. وبحلول خريف عام 2015، قال 45% من اليمنيين الذين شملهم الاستطلاع إنهم فقدوا مصدر دخلهم الرئيسي نتيجة للصراع الدائر.⁸ وأشارت تقديرات مجموعة من نماذج المحاكاة المصغرة لمعدلات الفقر في السنوات الأولى للصراع، إلى أن معدلات الفقر على جميع المستويات سترتفع.⁹ في عام 2024 أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخراً تقريرا عن الفقر متعدد الأبعاد في اليمن، خلص إلى أن 80% من اليمنيين يعانون من الحرمان من الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية.¹⁰

علاوة على ذلك، فإن هذا الفقر لا يعاني منه الجميع بالتساوي. وكان الفقر متعدد الأبعاد أعلى بين سكان الريف منه بين سكان الحضر، على سبيل المثال، وكذلك بين الأسر التي تضم أفراداً من ذوي الإعاقة.¹¹

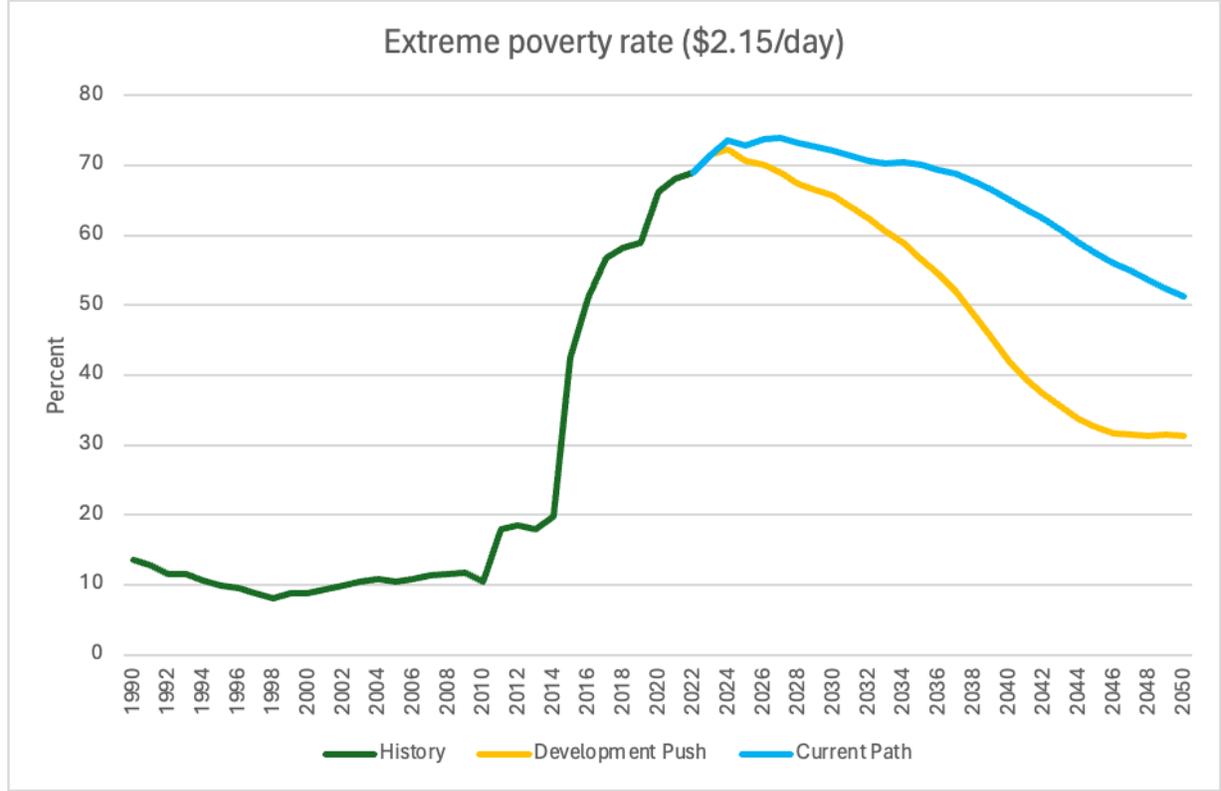
التنبؤ بالتقدم والإنجاز

تشير تقديرات النموذج إلى أن معدل الفقر الدولي الذي كان أقل بقليل من 20% في عام 2014، تضاعف أكثر من مرتين في عام 2015 وحده - ليصل إلى 42% - واستمر في الارتفاع خلال العقد الذي تلاه (الشكل رقم 1). وفي عام 2023، كان ما يقدر بنحو 73% من سكان اليمن يعيشون تحت خط الفقر المدقع - أي بزيادة قدرها 20 مليون شخص تقريباً يعيشون في فقر مدقع مقارنة بعام 2014.

ووفقاً لسيناريو المسار الحالي، من المتوقع أن تظل معدلات الفقر على حالها خلال السنوات القادمة ثم تبدأ بالانخفاض ببطء. إلا أن أكثر من نصف سكان اليمن (32 مليون نسمة) سيقفون يعيشون على أقل من 2.15 دولار في اليوم بحلول 2050. تجدر الإشارة إلى أن هذا السيناريو يفترض أن مستويات الصراع تظل منخفضة بما يكفي للسماح بنمو اقتصادي محدود، في حين أن تجدد القتال بشكل كبير و/أو القيود الاقتصادية يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر مرة أخرى.

من جهة أخرى، يؤدي سيناريو "الدفعة التنموية"، الذي يشمل تدابير تدفع بعجلة النمو الاقتصادي وتعالج أوجه عدم المساواة، إلى الحد من الفقر بشكل فوري ويسرع وتيرة التخفيف منه مع مرور الوقت، مما يخفض معدل الفقر بأكثر من 20 نقطة مئوية مقارنة بسيناريو المسار الحالي بحلول عام 2050.

⁸ فخر الدين، "اليمنيون منقسمون سياسياً، متحدون في البؤس".
⁹ أرزقي وآخرون، "اقتصاد جديد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". أرزقي وآخرون، "المرصد الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ربيع 2018".
¹⁰ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "قياس الفقر متعدد الأبعاد في اليمن".
¹¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "قياس الفقر متعدد الأبعاد في اليمن".



الشكل رقم 1: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع الدولي (2.15 دولار أمريكي في اليوم حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2017) في اليمن في مختلف السيناريوهات. المصدر: IFS 8.19 باستخدام البيانات التاريخية من منصة الفقر وعدم المساواة التابعة للبنك الدولي.

من غير المرجح أن يحقق اليمن هدف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء التام على الفقر في أي من سيناريوهات التنبؤ بحلول منتصف القرن. إذ إن الفقر ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه، والإمكانيات المتاحة للبلاد محدودة للغاية لتلبية احتياجات أكثر الفئات ضعفاً وحرماناً. ولكن على الرغم من أن اليمن لا تزال بعيدة عن تحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء التام على الفقر، إلا أن قوة الدفعة التنموية القوي في سياق سيناريو الدفعة التنموية تساعد في انتشار أكثر من 15 مليون يمني من براثن الفقر المدقع بحلول عام 2050.

الجهود التي تبذلها الحكومة والتحديات التي تواجهها والاحتياجات

تواجه اليمن تحديات هائلة في معالجة مشكلة الفقر. فقد أدت الحرب إلى فقدان مئات الآلاف من الوظائف، وتدهور مستوى المعيشة، وهبوط حاد في القوة الشرائية للعملة الوطنية. كما أدت الأزمات العالمية الإضافية - بما في ذلك جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والحرب الروسية الأوكرانية - إلى ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء. ولا يزال الصراع المستمر يخنق النمو الاقتصادي والدخل والإنفاق العام.

وتبذل الحكومة جهوداً للحد من الفقر في مواجهة هذه التحديات. وتشمل هذه الجهود ما يلي:

- استمرار المشاريع من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية (SFD) ومشروع الأشغال العامة (PWP)، مما ساعد على بناء القدرة على الصمود والتكيف، وتوسيع نطاق الحصول على الخدمات، وتوفير فرص عمل مؤقتة.
- تقديم المساعدة النقدية غير المشروطة وبرامج الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة، والتي استفاد منها 1.5 مليون يمني. وفي حين أن المساعدة النقدية وحدها لا يمكن أن تلبي الحد الأدنى من متطلبات المعيشة، إلا أنها يمكن أن توفر الحماية للأسر المعرضة لخطر الوقوع في براثن الفقر لكنها تظل غير مستدامة على المدى الطويل.
- مشاريع التمكين الاقتصادي الممولة من المانحين وبرامج سبل العيش التي توفر الدعم لصغار المزارعين والأسر الفقيرة في المناطق الريفية.

وبرغم أن هذه الجهود قدمت دون شك دعماً حاسماً للأسر المحتاجة، إلا أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للتخفيف من حدة الفقر في اليمن في خضم الأزمة التي تعصف بالبلاد. إن معالجة قضية الفقر تمثل أولوية ملحة ويجب أن تكون هدفاً رئيسياً لأي برنامج لإعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي في البلاد. وعلى المدى القصير، يتطلب ذلك الاستمرار في تنفيذ المشاريع كثيفة العمالة من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة، ودعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبرامج سبل العيش، وتقديم الدعم لقطاع الزراعة والثروة السمكية. أما على المدى المتوسط والطويل، فسيكون من الضروري تحفيز النمو المستدام الذي يراعي مصالح الفقراء عبر جميع القطاعات الاقتصادية. بالإضافة إلى الدعم الحاسم الذي تقدمه الجهات المانحة، هناك إمكانات كبيرة لتفعيل دور الزكاة للإسهام في معالجة قضايا الفقر والبطالة وتوسيع نطاق الرعاية الاجتماعية للفقراء.

الهدف الثاني: القضاء على الجوع

ملخص

الجدول رقم 2: البيانات المتاحة لمؤشرات هدف التنمية المستدامة 2 في اليمن.

الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة		
الغاية	المؤشر	القيمة (السنة)
2.1: القضاء على الجوع وضمن حصول الجميع، ولاسيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام 2030	2.1.1: تفشي نقص التغذية	34.5% (2022) ¹²
	2.1.2: انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بين السكان، بناءً على مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي (FIES)	67.2% (2022) ¹²
2.2: بحلول عام 2030 وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية	2.2.1: معدل انتشار توقّف النمو (الطول بالنسبة للعمر >2 نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة	35.1% (2022) ¹²

¹² منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2023م.

المراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2025	2.2.2: معدل انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول <2+ أو >2- نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة، مصنفيين حسب النوع (الهزال وزيادة الوزن)
13(2013) %16.4 زيادة الوزن: 13(2022) %1.7	
2.2.3: انتشار فقر الدم لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة، حسب حالة الحمل (النسبة المئوية)	61.5(2019) %12

كان الجوع والأمن الغذائي يمثلان مصدر قلق حتى قبل الانقلاب الحوثي والصراع الحالي، حيث أدى ارتفاع أسعار الغذاء المتزايد إلى صعوبة حصول العديد من الأسر على الطعام. لكن اندلاع الصراع في عام 2015 دفع بالبلاد إلى حافة المجاعة، إذ تضررت وتعطلت نُظُم إنتاج الغذاء وتوزيعه وتوقفت الواردات، مما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية¹⁴. وخلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2018، ارتفعت نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية من 29% إلى 43%.

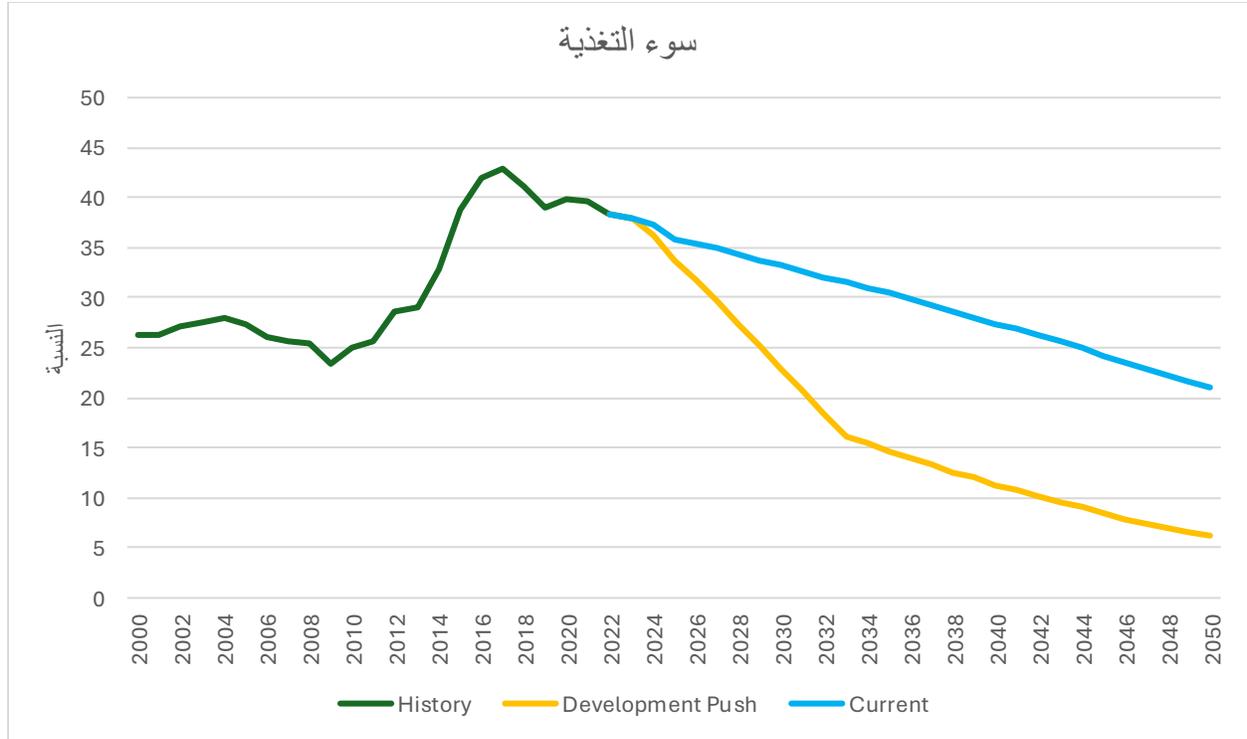
في السنوات الأخيرة، استقر هذا الاتجاه إلى حد ما، إلا أن الجوع وانعدام الأمن الغذائي أديا إلى تفاقم الوضع الإنساني لشريحة كبيرة من السكان في اليمن. حيث تشير التقديرات إلى أن حوالي 17.4 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في بداية 2022م، بما في ذلك 5,6 مليون شخص يواجهون مستويات الطوارئ من حيث انعدام الأمن الغذائي الشديد.

التنبؤ بالتقدم والإنجاز

2.1.1: تفشي نقص التغذية

وفقاً لسيناريو المسار الحالي، من المتوقع أن يتحسن نقص التغذية تدريجياً، وينخفض إلى أقل من 35% بحلول عام 2030 ولن ومع تزايد النمو السكاني سيرداد الرقم من 13 مليون تقريباً في الوقت الراهن إلى 13,7 مليون. ويتوقع هذا السيناريو تحسينات في معدلات الجوع بما يتماشى مع تراجع بعض التحديات الأكثر حدة في مجال الوصول إلى الغذاء، لكنه يُشير إلى أن نسبة كبيرة من السكان ستستمر في المعاناة. ولكن بحلول عام 2050، لا يزال من المتوقع أن يعاني 1 من بين كل 5 يمنيين من نقص التغذية حسب المسار الحالي (الشكل رقم 2). ويتضمن سيناريو "الدفعة التنموية" تدابير لا تهدف فقط إلى زيادة إنتاج الغذاء وتعزيز دخل الأسر المعيشية، بل تهدف أيضاً إلى تحسين التوزيع العادل للسعرات الحرارية. وفي إطار هذا السيناريو، تنخفض معدلات نقص التغذية إلى ما يزيد قليلاً عن 5% (3 ملايين يماني) بحلول عام 2050. وعلى الرغم من أنه من غير المرجح أن تتمكن اليمن من تحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الجوع بالكامل، إلا أن سيناريو "الدفعة التنموية" المتضافرة قد يسهم في انقاذ 4.4 مليون يماني من نقص التغذية مقارنة بالتوقعات في سياق سيناريو المسار الحالي بحلول عام 2030، و9 ملايين بحلول عام 2050.

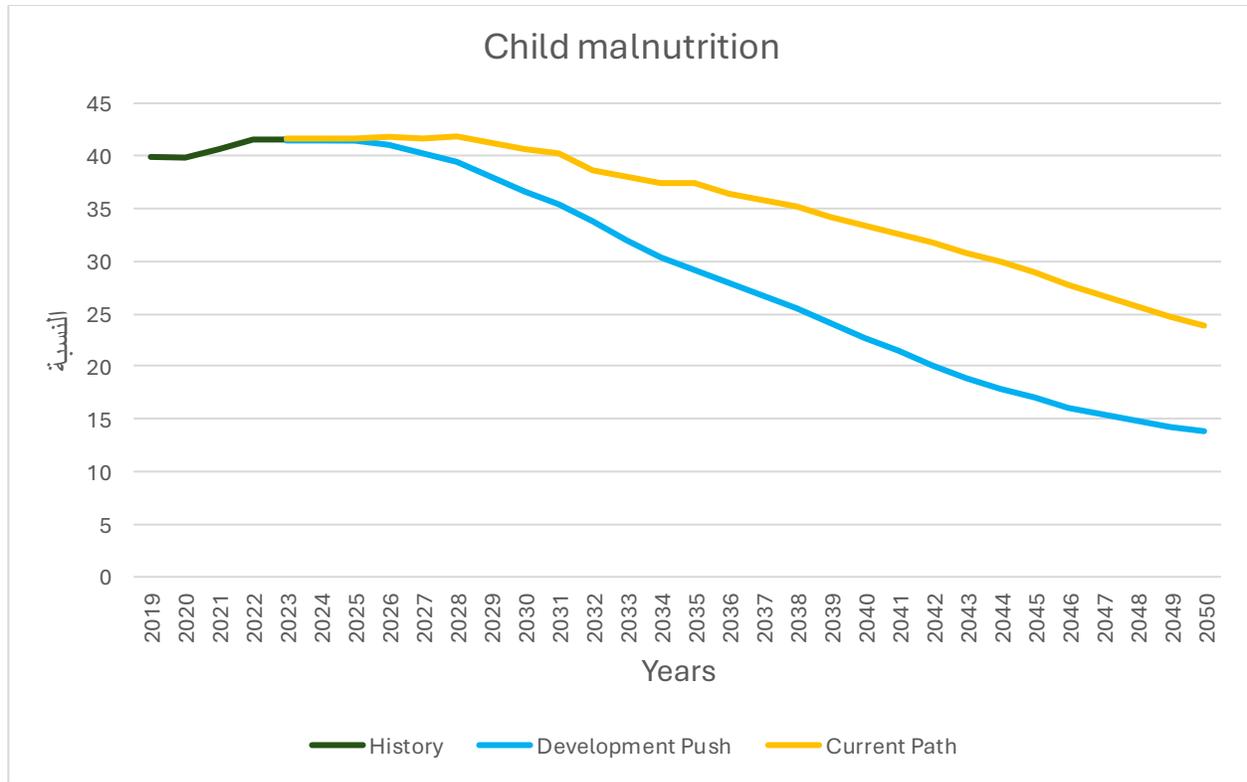
¹³ اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ومجموعة البنك الدولي، "التقديرات المشتركة لسوء تغذية الأطفال".
¹⁴ التصنيف المحلي المتكامل للأمن الغذائي، "تحليل انعدام الأمن الغذائي الحاد في إطار التصنيف المحلي المتكامل للأمن الغذائي في اليمن"; برنامج الأغذية العالمي، "تقرير مراقبة السوق اليمنية".



الشكل رقم 2: تفشي نقص التغذية كنسبة مئوية من السكان في اليمن وفقاً لمختلف السيناريوهات المصدر: نموذج التوقعات الدولية 8.19 (IFs) باستخدام بيانات تاريخية من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو): الأمن الغذائي والتغذية.

2.2.2: تفشي سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة، بحسب النوع

يتعرض الأطفال الصغار بشكل خاص لخطر سوء التغذية، حيث عانى الأطفال بشكل غير متناسب من الآثار الناجمة عن الصراع على إمكانية الحصول على الغذاء، وكذلك على البنية التحتية والخدمات الصحية. وفي عام 2023، تشير التقديرات إلى أن 41% من الأطفال دون سن الخامسة (أي ما يعادل مليوني طفل) يعانون من سوء التغذية (كما هو موضح في الشكل 3). ووفقاً لتقديرات سيناريو المسار الحالي، من المتوقع أن تبقى مستويات الجوع لدى الأطفال على حالها خلال السنوات القليلة القادمة، في حين سيزداد عدد الأطفال الذين يعانون (ليصل إلى 2.2 مليون بحلول عام 2030). وفي هذا السيناريو، سيظل ما يقرب من 24% من الأطفال يعانون من نقص التغذية حتى عام 2050. من ناحية أخرى، تشير التقديرات وفقاً لسيناريو الدفعة التنموية، أن الاتجاه المتزايد لمعدلات جوع الأطفال سوف تنخفض، ستخف حدته، حيث ينخفض معدل سوء التغذية لدى الأطفال إلى أقل من 14% بحلول عام 2050. ورغم أن هذا السيناريو لا يحقق هدف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء التام على الجوع، إلا أنه سيسهم في تحسين التغذية لنحو مليون طفل مقارنة بالمسار الحالي.



الشكل رقم 3: نسبة الأطفال دون سن 5 سنوات الذين يعانون من سوء التغذية على أساس الوزن؛ المعيار الأمريكي في اليمن عبر السيناريوهات. المصدر: التنبؤات المستقبلية 8-19 باستخدام البيانات التاريخية من اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي: تقديرات مشتركة لسوء التغذية لدى الأطفال.

الجهود التي تبذلها الحكومة والتحديات التي تواجهها والاحتياجات

يتطلب تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة تعزيز الزراعة المستدامة ومعالجة الأسباب الرئيسية للجوع وانعدام الأمن الغذائي.

تتضمن التحديات التي تواجه قطاع الزراعة والثروة السمكية التعامل مع ندرة الموارد الأرضية والمائية، بما في ذلك التصحر الناجم عن التغير المناخي، والرعي الجائر، والأساليب الزراعية غير الفعالة، واستنزاف مخزون المياه الجوفية، والزحف الحضري المتزايد على الأراضي الزراعية. كما أن انخفاض إنتاجية المحاصيل يأتي نتيجة تدهور أنواع المحاصيل، وضعف إدارة المحاصيل، وانتشار الآفات والأمراض، في حين أن صغر حجم الحيازات الزراعية يمنع الاستفادة من التكنولوجيا وأنظمة الري الحديثة. أما الإنتاج الحيواني فهو في تدهور بسبب التحسين الوراثي المحدود، وضعف إدارة الأمراض الحيوانية، وقلة الإمكانيات المتاحة. وبالمثل يواجه القطاع السمكي قيوداً نتيجة لقلة القدرات المالية، وضعف البنية التحتية، وضعف الهيكل التنظيمي والإداري للتعاونيات السمكية، وتدهور آليات تصدير الأسماك. وعلاوة على ذلك، أدت الحرب إلى تدمير وتدهور الأراضي والمؤسسات والبنية التحتية اللازمة لدعم هذه القطاعات.

وبصرف النظر عن التحديات التي تواجه القطاع الزراعي، تعتمد اليمن على الواردات في تأمين الغالبية العظمى من احتياجاتها من المواد الغذائية، مما يجعل الأمن الغذائي والجوع في اليمن عرضة للتأثر الشديد بالاضطرابات العالمية وارتفاع الأسعار. وقد ساهمت الحرب وكذلك الأزمات العالمية في ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل كبير بسبب تأثر إمدادات الغذاء والنقل وتكاليف الطاقة وتدهور أسعار الصرف، مما جعل الحصول على الغذاء أمراً صعباً بالنسبة للعديد من الأسر اليمنية. وفي حين أن هناك مجالاً لتحسين الإنتاج الغذائي المحلي، إلا أن مشكلة الجوع في البلاد ليست مشكلة عرض فقط، بل إنها مشكلة تتعلق بإمكانية الحصول على الغذاء في المقام الأول. ويُعزى تفاقم الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية إلى مجموعة من العوامل الهيكلية وكذلك العوامل التي تشكلت مؤخراً، بما في ذلك: الزيادات العامة في الأسعار، وخاصة أسعار المواد الغذائية والوقود والمياه والأدوية؛ وتآكل الدخول الحقيقية؛ وفقدان مئات الآلاف من الوظائف الدائمة والمؤقتة في القطاع الخاص، مما أدى إلى فقدان مصادر الدخل الأساسية أو الوحيدة؛ والنزوح الداخلي لما يقرب من 4.5 مليون شخص من مناطقهم؛ وانقطاع الرواتب عن معظم موظفي الدولة لما يزيد عن ست سنوات في المناطق التي ليست تحت سيطرة الحكومة الشرعية فضلاً عن تدهور الخدمات الأساسية وعدم وجود آليات للرعاية الاجتماعية للفئات الأكثر ضعفاً والمتضررة من الصراع.

وضعت وزارة الزراعة والثروة السمكية خطة استراتيجية للأمن الغذائي للأعوام 2023-2027، تهدف إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية والسمكية. وتركز الخطة على زيادة إنتاج الحبوب، لا سيما القمح، وتوسيع نطاق زراعة المحاصيل النقدية، إلى جانب تحسين مستويات معيشة المزارعين والصيادين. ولا تقتصر أهداف الخطة على ذلك، بل تسعى أيضاً إلى تعزيز البنية التحتية للمؤسسات الزراعية والسمكية، وإعادة تأهيل شبكات الري وتحسين إدارة استهلاك المياه. وعلاوة على ذلك، تهدف الخطة إلى تهيئة بيئة استثمارية جاذبة في القطاع الزراعي والسمكي، وتنمية الصادرات الزراعية والسمكية، وتنويع أسواق التصدير.

وفي المدى القريب، تتطلب معالجة مشكلة الجوع وانعدام الأمن الغذائي حزمة من التدابير والتدخلات ضمن برنامج إعادة الإعمار والتنمية. وتشمل هذه التدابير تسهيل استيراد السلع الغذائية الأساسية، وضمان استئناف دفع الرواتب لموظفي القطاع العام، وتنفيذ برنامج التحويلات النقدية للمستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية، وهو برنامج خاص يستهدف المستفيدين من كبار السن غير القادرين على العمل. أما على المدى المتوسط والطويل، فمن الضروري تعزيز النمو الاقتصادي الذي يخدم مصالح الفقراء، والتركيز على خلق فرص عمل جديدة، حيث أن تحسين إنتاجية القطاعين الزراعي والسمكي سيساهم في زيادة إنتاج الغذاء ورفع دخل الأسر الريفية. كما أن تحسين الوصول إلى الأسواق سيؤدي إلى خفض تكاليف النقل وتكاليف السفر إلى الأسواق، مما يعزز الأمن والاستقرار للأسر.

فيما يلي التدخلات الموصى بها على وجه التحديد كأولويات لتحسين الأمن الغذائي والحد من الجوع:

- تعزيز قدرة القطاع الزراعي والسمكي على جذب الاستثمارات من خلال توفير حزمة من الحوافز والضمانات والخدمات والتأمينات و سن التشريعات التي من شأنها تشجيع مشاركة القطاع الخاص ورفع مستوى الاستثمار في هذين القطاعين الحيويين.
- تفعيل دور التعاونيات في إنشاء مراكز تجميع واستقبال المنتجات الزراعية والسمكية وإنشاء مرافق التبريد لتخزين المنتجات الزراعية والسمكية، مما يساهم في التحكم في العرض وتنظيم الأسعار.
- تشجيع الاستثمار في إنتاج المحاصيل الزراعية، مع التركيز على الحبوب وغيرها من المحاصيل الغذائية الأساسية، إلى جانب استصلاح الأراضي الجديدة وتطوير مراكز الصيد، وتصدير المنتجات الزراعية والسمكية.

- تعزيز الصناعات المحلية للمدخلات الزراعية، مثل إنتاج الأسمدة العضوية ومبيدات الآفات، فضلاً عن صناعات تغليب الأسماك.
- تنظيم عملية التسويق الزراعي والسمكي وتشجيع الصناعات الغذائية الوطنية التي تعتمد على المنتجات الزراعية والسمكية المحلية.
- دعم وتشجيع هيئة البحوث الزراعية، ومؤسسة إكثار البذور، وهيئة الإرشاد الزراعي للعمل على تحسين جودة وإنتاجية المحاصيل الزراعية، لاسيما الحبوب وتعزيز دور هيئة علوم البحار والمحيطات في إجراء الدراسات التي تضمن الحفاظ على التوازن البيئي، وتحديد المخزون السمكي، وتحقيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.
- بناء قدرات الموارد البشرية اليمنية في المجال الزراعي والسمكي، وتعزيز حضور الخبرات الوطنية في هذا المجال على المستويين الإقليمي والدولي.
- فتح آفاق جديدة في الأسواق الإقليمية والخليجية أمام صادرات المنتجات الزراعية والسمكية اليمنية عالية الجودة.

الهدف الثالث: الصحة والرفاهية

ملخص

الجدول رقم 3: البيانات المتاحة لمؤشرات هدف التنمية المستدامة 3 في اليمن.

الهدف 3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار		
الغاية	المؤشر	القيمة (السنة)
3.1: خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100,000 مولود حي بحلول عام 2030	3.1.1: معدل وفيات الأمهات	164 (2015) ¹⁵ 183 (2020) ¹⁵
3.2: وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام 2030، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 حالة وفاة في كل 1000 مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى 25 حالة وفاة في كل 1000 مولود حي	3.2.1: معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 3.2.2: معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة	60.8 (2015) ¹⁶ 61.9 (2021) ¹⁶ 28.3 (2015) ¹⁶ 28.3 (2021) ¹⁶
3.3: القضاء على أوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة، ومكافحة التهاب الكبد الوبائي، والأمراض المنقولة بالمياه، والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030.	3.3.1: عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل 1000 من السكان غير المصابين، حسب الجنس والعمر والفئات الرئيسية من السكان.	0.04 (2021) ¹⁷

¹⁵ منظمة الصحة العالمية، "الاتجاهات في وفيات الأمهات من عام 2000م إلى عام 2020م".

¹⁶ فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتقدير وفيات الأطفال

¹⁷ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية الإيدز.

18(2022) 48	3.3.2: معدل الإصابة بالسل لكل 100 نسمة لكل 000	
19(2022) 41	3.3.3: معدل الإصابة بالمalaria لكل 100 نسمة لكل 000	
7,883,460 22(2021)	3.3.5: عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى تدخلات ضد أمراض المناطق المدارية المهملة	
20(2019) 28	3.4.1: خفض الوفيات الناجمة عن أمراض القلب و الأوعية الدموية و السرطان و داء السكري و الأمراض التنفسية المزمنة	3.4: خفض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث بتوفير الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقلية، بحلول عام 2030
21(2019) 5.8	3.4.2: معدل وفيات الانتحار	
22(2019) 0.0	3.5.2: استهلاك الفرد الواحد من الكحول (سن 15 سنة فأكثر) في سنة تقويمية، باللترات من الكحول الصافي	3.5: الوقاية من إساءة استعمال المواد المخدرة، بما في ذلك تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك
21(2019) 29	3.6.1: معدل الوفيات الناتجة عن إصابات المرور على الطرق	3.6: خفض عدد الوفيات والإصابات العالمية الناجمة عن حوادث المرور على الطرق إلى النصف بحلول عام 2020.
23(2021) 54	3.7.2: معدل الولادات لدى المراهقات (في الفئة العمرية 10-14 سنة؛ وفي الفئة العمرية 15-19 سنة) لكل امرأة في تلك الفئة العمرية	3.7: ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030
22(2021) %42	3.8.1: تغطية الخدمات الصحية الأساسية	3.8: تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة والفعالة وذات الجودة بأسعار معقولة.
22(2014) %4.2	3.8.2: نسبة السكان الذين تصرف أسرهم المعيشية نفقات كبيرة على الصحة محسوبة كحصة من مجموع إنفاق الأسر المعيشية أو دخلها	
22(2019) 186.3	3.9.1: معدل الوفيات المنسوبة إلى الأسر المعيشية وتلوث الهواء حسب العمر	3.9: الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية

¹⁸ منظمة الصحة العالمية، "تقرير السل العالمي لعام 2023م."

¹⁹ منظمة الصحة العالمية، "تقرير عن الملاريا في العالم لعام 2023م."

²⁰ احتمال الوفاة بين سن 30 و70 من أنواع الأمراض الأربعة المذكورة. بيانات من منظمة الصحة العالمية.

²¹ معدل الوفيات لكل 100,000 من السكان. بيانات من منظمة الصحة العالمية.

²² قاعدة بيانات المرصد الصحي العالمي التابع لمنظمة الصحة العالمية.

²³ شعبة السكان بالأمم المتحدة، التوقعات السكانية في العالم.

15.6 (2019) ²²	3.9.2: معدل الوفيات المنسوب إلى المياه غير المأمونة، وخدمات الصرف الصحي غير المأمونة والافتقار إلى المرافق الصحية (التعرض لخدمات غير مأمونة في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع)	الخطرة وتلويث وتلوّث الهواء والماء والتربة بحلول عام 2030.
1.8 (2019) ²²	3.9.3: معدل الوفيات المنسوب إلى التسمم غير المتعمد	
20.3% (2020) ²²	3.1.a: معدل انتشار تعاطي التبغ حسب العمر بين الأشخاص الذين يبلغون من العمر 15 سنة وأكثر	3.أ: تعزيز تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء
2.9 (2014) ²⁴	3.ج.1: معدل كثافة الاخصائين الصحيين وتوزيعهم	3.ج: زيادة التمويل الصحي وتوظيف القوى العاملة الصحية وتطويرها وتدريبها والاحتفاظ بها في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية

أدى الصراع إلى تدمير النظام الصحي الهش أصلاً في اليمن، فقد كان النظام الصحي يتسم بمحدودية فرص الوصول إلى الخدمات الصحية وضعف الحماية المالية. وحتى قبل تصاعد الحرب و الصراع، كان نصف السكان (ثلثاهم من سكان المناطق الريفية) يفتقرون إلى الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية²⁵، في حين ارتفعت حصة الإنفاق الخاص على الخدمات الصحية بشكل كبير من 42% إلى 70% بين عامي 2000 و2013.²⁶ كما تعرضت مئات المرافق الصحية، منذ عام 2015، لأضرار بالغة أو دُمرت بالكامل، وتواجه المرافق الصحية التي ما زالت تعمل نقصاً حاداً في الأدوية الأساسية والمعدات الطبية وكذا العاملين في مجال الرعاية الصحية. كما تعاني هذه المرافق من نقص في الموارد التشغيلية والمياه الآمنة والوقود والطاقة، بالإضافة إلى عدم انتظام دفع مرتبات العاملين في القطاع الصحي. وقد فاقم انخفاض فرص الحصول على الغذاء ونقص التغذية (انظر الهدف 2) من حدة تعرض السكان للأمراض. وعلاوة على ذلك، ساهمت الظروف المعيشية السيئة في تفشي الأمراض وانتشارها السريع، خاصة الأمراض المنقولة عن طريق المياه. وتدهورت أوضاع المياه والصرف الصحي بسبب الهجمات على البنية التحتية للمياه وتزايد عدد النازحين. ويعاني أكثر من 19 مليون شخص من عدم كفاية خدمات الصرف الصحي أو المياه الآمنة.²⁷ وقد أدت كل هذه الظروف إلى أكبر تفشي لوباء الكوليرا في التاريخ المعروف²⁸، فضلاً عن تفشي الدفتيريا²⁹ والحصبة³⁰.

²⁴ الأطباء لكل 10000 نسمة. بيانات من منظمة الصحة العالمية.

²⁵ البنك الدولي، "اليمن: الأولويات العاجلة لتعافي القطاع الصحي بعد انتهاء الصراع."

²⁶ باندي وآخرون، "الجمهورية اليمنية: السياق المالي الكلي ووقائع تمويل الصحة."

²⁷ ديفاراجان وموتاغي، "المرصد الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أبريل 2017م."

²⁸ Dur وآخرون، "اليمن". فيدرسبيل وعلي، "تفشي الكوليرا في اليمن."

²⁹ ديراب، مولر، وجان، "عودة ظهور الخناق في اليمن بسبب حركة السكان."

³⁰ اليونيسف، "موجة عالمية مقلقة من حالات الحصبة تشكل تهديداً متزايداً للأطفال."

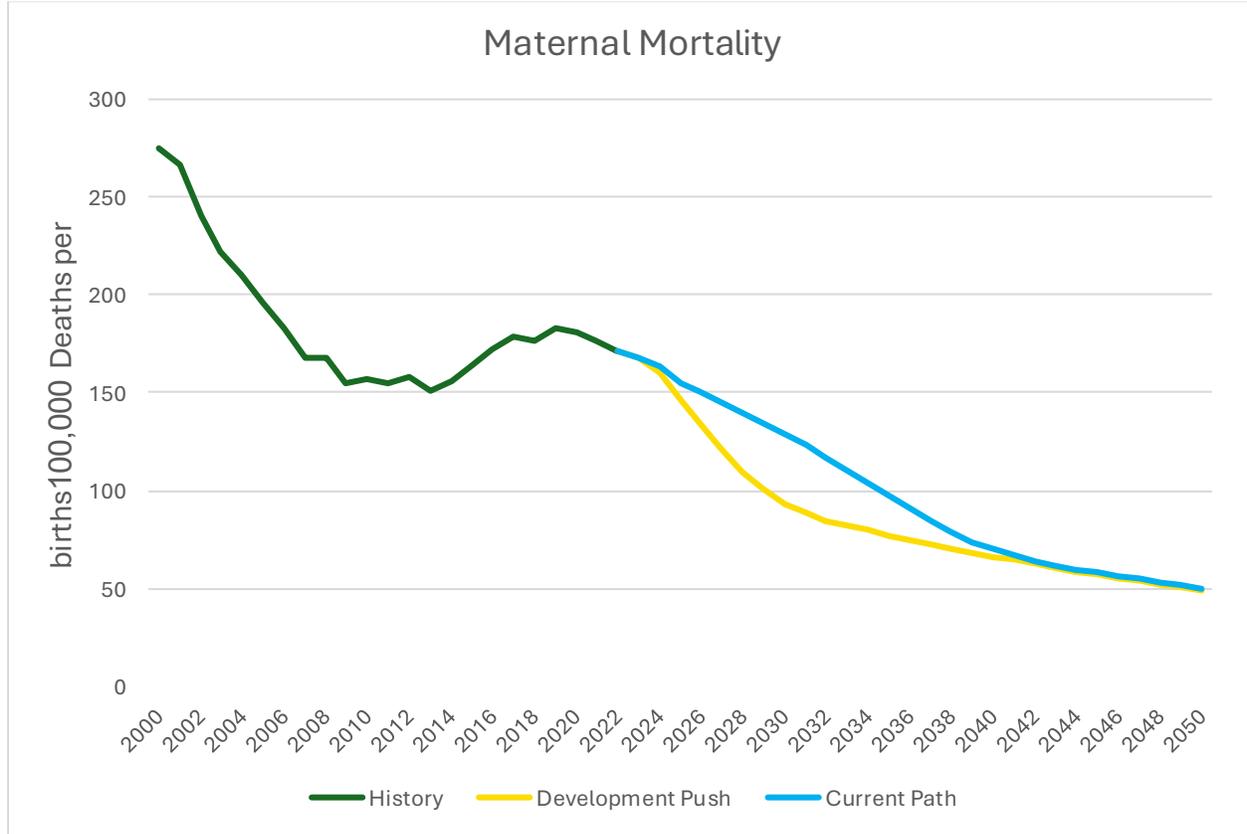
التنبؤ بالتقدم والإنجاز

3.1.1: معدل وفيات الأمهات

تراجعت معدلات وفيات الأمهات في اليمن بصورة مطّردة لعقود قبل توقف هذا التقدم جزّاء الصراع المستمر. وعلى الرغم من أنّ معدل وفيات الأمهات في عام 2020 بلغ 183 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية، إلا أنّ هذا المعدل يعتبر الأكثر ارتفاعاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تخسر امرأة حياتها كلّ ساعتين أثناء عملية الولادة، وغالباً ما تكون هذه الوفيات ناتجة عن أسباب يمكن الوقاية منها بشكل شبه تام. ويحدث أقل من نصف الولادات بمساعدة فرق طبية مختصة.

من المتوقع أن يتحسن هذا المعدل تدريجياً في إطار سيناريو المسار الحالي، ليصل إلى ما يزيد قليلاً عن 130 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية بحلول عام 2030 (الشكل رقم 4) وهذه التحسنات ناتجة عن التقدم البطيء في النمو الاقتصادي والتنمية، بما في ذلك الوصول إلى الرعاية الصحية، واستمرار انخفاض معدلات الخصوبة. حالة عدم تفاقم الأوضاع، يمكن لليمن تحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في خفض معدل وفيات الأمهات إلى أقل من 70 حالة لكل 100,000 ولادة حية بحلول عام 2041 إلا أنه وحتى في ظل هذا السيناريو فلا تزال معدلات وفيات الأمهات في اليمن من بين الأعلى في المنطقة. ومع ذلك، يمكن

وفقاً لتوقعات سيناريو الدفعة التنموية تسريع وتيرة هذا التقدم، لتصل إلى ما يقرب من 93 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية بحلول عام 2030، وتحقيق الهدف قبل عامين من الموعد المحدد.



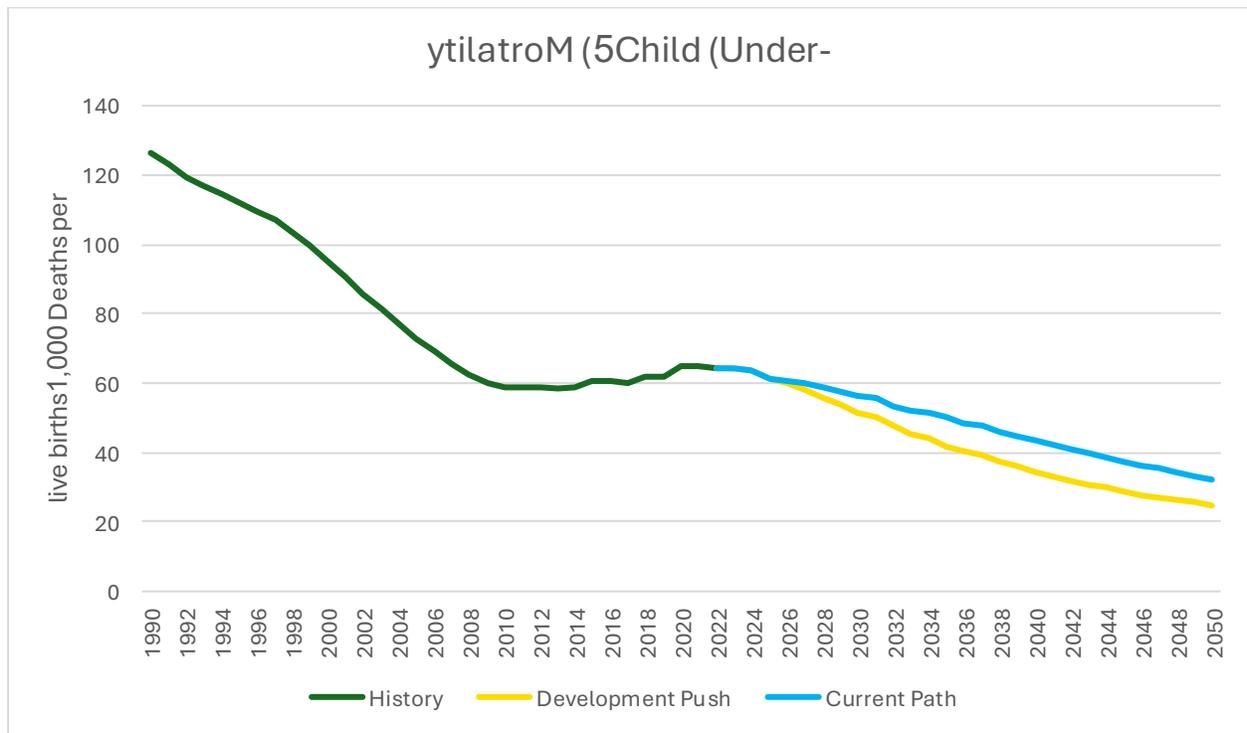
الشكل 4: وفيات الأمهات لكل 100.000 ولادة حية في اليمن عبر السيناريوهات. المصدر: التقارير المرحلية باستخدام بيانات تاريخية من منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومجموعة البنك الدولي، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية/شعبة السكان. الاتجاهات في وفيات الأمهات من عام 2000 إلى عام 2020. جنيف، منظمة الصحة العالمية.

3.2.1 وفيات الأطفال دون سن الخامسة

تحسنت نسبة وفيات الأطفال في اليمن بشكل مطرد في التسعينيات من القرن الماضي، حيث انخفضت نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بأكثر من النصف خلال 20 عاماً. إلا أن وتيرة هذا التحسن بدأت في التباطؤ في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، فضلاً عن الأثر الناجم عن الصراع الراهن في البلاد على الأطفال الصغار، مما أدى إلى زيادات حادة في وفيات الأطفال. فقد تسبب الصراع في وفاة أكثر من 259000 طفل منذ اندلاع الحرب³¹، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الوفيات للأطفال دون سن الخامسة لتصل إلى نحو 65 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 2023.

³¹ حنا، بول، وموير، "تقييم تأثير الحرب في اليمن."

وفي سياق سيناريو المسار الحالي، من المتوقع أن تتحسن معدلات وفيات الأطفال، مدفوعة بالتغيرات التدريجية في مستويات الفقر والجوع الموصوفة أعلاه، فضلاً عن إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية والمياه والصرف الصحي. ومع ذلك، فإن هذا التحسن تدريجي. ومع بقاء معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة عند 59 بحلول عام 2030، فإن اليمن لا يُتوقع أن تقترب حتى من تحقيق الهدف المتعلق بالتنمية المستدامة (نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة تقل عن 25) بحلول منتصف القرن (الشكل رقم 5). بينما تشير التقديرات وفقاً لسيناريو الدفعة التنموية إلى التمكن من إنقاذ حياة الأطفال وتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الهدف من خلال تحسين الصحة والتغذية، بالإضافة إلى توفير خدمات المياه والصرف الصحي. وعلى الرغم من ذلك، في هذا السيناريو أيضاً لا تتمكن اليمن من تحقيق الهدف المتعلق بالتنمية المستدامة بشكل كامل - بل تصل إلى نسبة لوفيات الأطفال دون سن الخامسة تزيد عن 26 حالة بحلول عام 2050 - إلا أن هذا التقدم السريع ينطوي على تحسن حقيقي في حياة الأطفال.

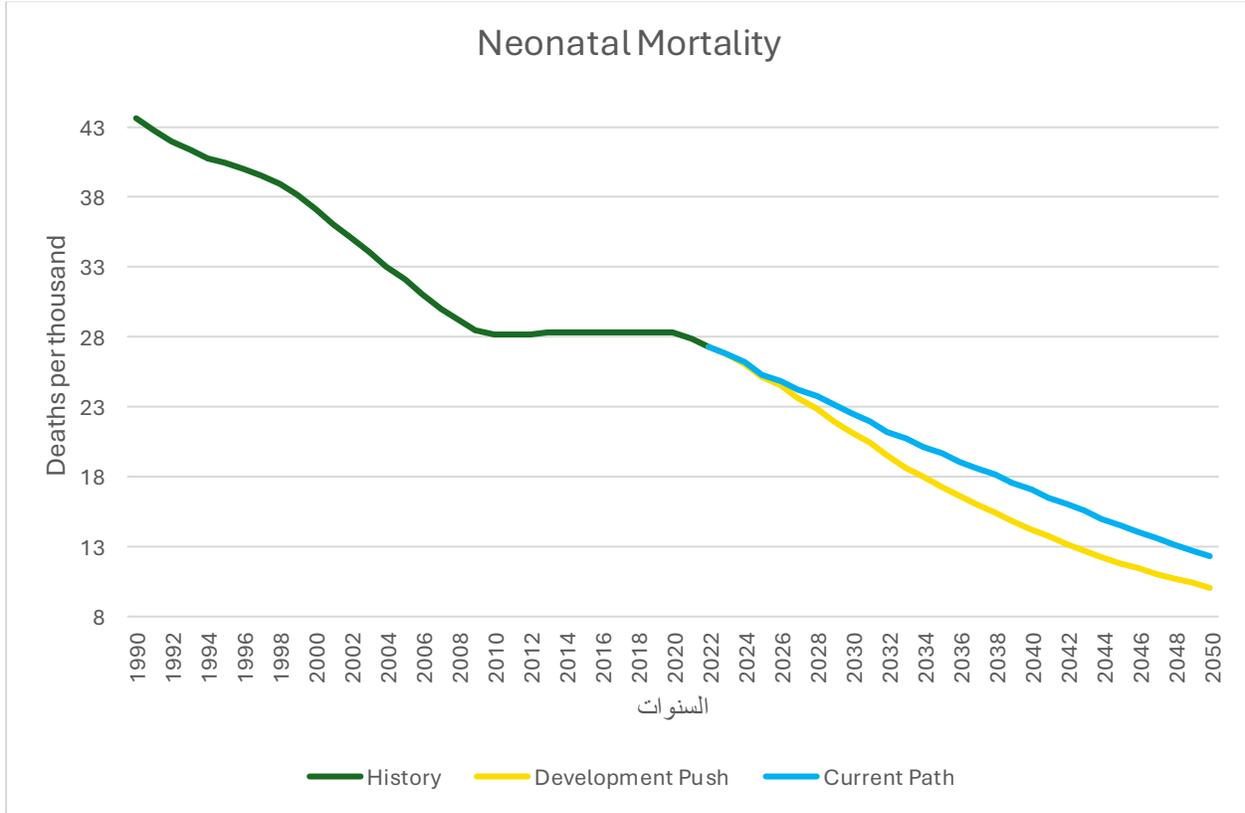


الشكل رقم 5: معدل وفيات الأطفال (دون سن الخامسة) معدل الوفيات لكل 1,000 ولادة حية في اليمن وفقاً لسيناريوهات مختلفة. المصدر: IFS 8.19 باستخدام البيانات التاريخية من العبء العالمي للأمراض لعام 2019 بشأن وفيات الأطفال دون سن الخامسة ووفيات البالغين.

3.2.2 معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة

تاريخياً، يرتبط التقدم المحرز في خفض معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة بالتقدم المحرز في خفض وفيات الأطفال بشكل عام، حيث استمر التقدم المطرد لمدة عقدين بعد عام 1990، ثم أعقبته فترة ركود خلال فترة الصراع الراهنة (كما هو موضح في الشكل رقم 6). ووفقاً لسيناريو المسار الحالي، وكما هو الحال بالنسبة لمعدلات وفيات الأطفال، تشير التقديرات إلى حدوث تحسن تدريجي، يؤدي إلى اقتراب معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة من الهدف المحدد في أهداف التنمية المستدامة (12 حالة لكل 1000 مولود حي) بحلول منتصف القرن. ومن خلال تسريع هذا التحسن، فإن تقديرات سيناريو "الدفعة التنموية"

تشير إلى ظروف تتوفر فيها الرعاية الحرجة اللازمة لدعم صحة الرضع، مما يحقق هدف التنمية المستدامة بحلول عام 2045، ويصل إلى أقل بقليل من 10 حالات لكل 1000 مولود حي بحلول عام 2050.



الشكل رقم 6: معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة لكل 1000 ولادة حية في اليمن وفقاً لسيناريوهات مختلفة. المصدر: أداة التنبؤ بمستقبل الدول (IFs) باستخدام بيانات تاريخية من فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتقدير وفيات الأطفال.

الجهود التي تبذلها الحكومة والتحديات التي تواجهها والاحتياجات

يواجه قطاع الرعاية الصحية في اليمن تحديات وصعوبات جمة مما أثر سلباً على قدرته على الارتقاء بمستوى الصحة العامة، وتحسين المؤشرات الصحية، ورفع متوسط العمر المتوقع، فضلاً عن الاستجابة للأمراض. ويعاني هذا القطاع من ضعف البنية التحتية، بما في ذلك نقص المرافق الصحية والخدمات الصحية المقدمة، بالإضافة إلى تدني جودة الرعاية الصحية، وقلة الكوادر الطبية المؤهلة من المتخصصين في مجال الرعاية الصحية. كما أن هناك تفاوتاً كبيراً في التوزيع الجغرافي والديمغرافي لموارد الرعاية الصحية، مما يؤدي إلى تفاقم الفوارق الصحية القائمة.

وقد تفاقمت التحديات والمخاطر التي يعاني منها قطاع الرعاية الصحية، مما أدى إلى ضعف نظام الرعاية الصحية وعجزه عن تقديم الخدمات الأساسية بشكل فعال. وقد أظهرت نتائج تقييم لخدمات الرعاية الصحية أجرى في 2016 أن نظام الرعاية الصحية في اليمن يعمل بنسبة 45٪ فقط من طاقته التشغيلية، حيث تعمل 38٪ من المرافق الصحية بشكل جزئي، بينما 17٪ منها متوقفة تماماً عن العمل. ويواجه القطاع نقصاً حاداً في الأدوية الأساسية والإمدادات الطبية، وازداد الأوضاع سوءاً مع تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

وللتغلب على هذه التحديات وتحسين الوضع الصحي في البلاد، ينبغي إعادة تأهيل المرافق الصحية في جميع أنحاء اليمن وتوفير الموارد اللازمة لتعزيز جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين. ومن الضروري كذلك إيلاء اهتمام خاص لسكان المناطق الريفية لضمان قدرة سكان المناطق الريفية على الوصول إلى الخدمات الصحية الموثوقة في تلك المناطق.

الهدف الرابع: التعليم الجيد ملخص

الجدول رقم 4: البيانات المتاحة لمؤشرات الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة

الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.		
الهدف	المؤشر	القيمة (السنة)
4.1: ضمان أن يتمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030.	4.1.2: معدل إكمال الدراسة (التعليم الابتدائي، التعليم الإعدادي، التعليم الثانوي)	المرحلة الابتدائية: 62.3 (2013) ³²
		المرحلة الإعدادية: 40.3 (2013) Bookmark not defined.
		44.1 (2016) Bookmark not defined.
		المرحلة الثانوية: 30.6 (2013) Bookmark not defined.

قبل عام 2015، شهدت النتائج التعليمية تحسناً ملحوظاً على الرغم من التحديات العديدة، حيث ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي من 73% في عام 1999 إلى أكثر من 100% في عام 2013. وقد رافق هذه الزيادة تحسن في وصول الفتيات إلى التعليم بشكل خاص، حيث زاد معدل التحاق الإناث بالتعليم من 52% إلى 92% خلال نفس الفترة.

لا تتوفر بيانات موثوقة على مستوى البلاد منذ انقلاب الحوثي في سبتمبر 2014 إلا أنه من الواضح أن الصراع قد أدى إلى تراجع الكثير من التقدم الذي تم إحرازه سابقاً، وسيظل الضرر الناتج عن الصراع يعيق عملية التعافي. فقد خرجت آلاف المدارس عن الخدمة بسبب تعرضها للتدمير، أو الإغلاق أو استخدامها لإيواء النازحين أو لتعرضها للاحتلال من قبل الميليشيات الحوثية وقد تسبب عوامل مثل النزوح والمخاطر الأمنية وتجنيد الأطفال والزواج المبكر وعمالة الأطفال في فقدان الأطفال لفرص الحصول

³² معهد اليونسكو للإحصاء

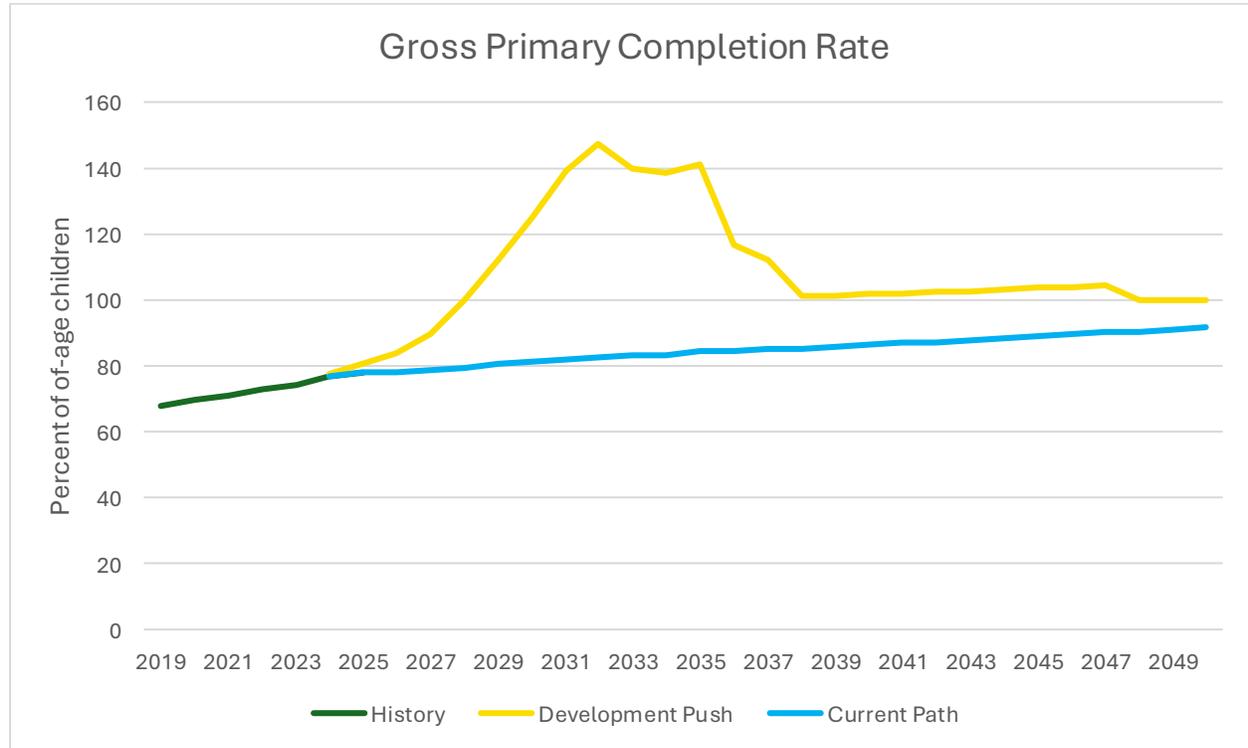
على التعليم. وذكرت تقارير لمنظمة اليونيسيف أنه في عام 2021 كان أكثر من مليوني طفل في سن الدراسة غير ملتحقين بالصفوف الدراسية، أي أكثر من ضعف عدد الأطفال الذين كانوا غير ملتحقين بالصفوف الدراسية في عام 2015.³³

التنبؤ بالتقدم والإنجاز

4.1.2 معدل إكمال الدراسة (التعليم الابتدائي، التعليم الإعدادي، التعليم الثانوي)

وفقاً لآخر البيانات المتاحة، بلغ معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي في اليمن 62.3% في عام 2013. ونظراً لعدم توفر بيانات منذ انقلاب الحوثي في 2014 والحرب في عام 2015، فإن التقديرات والتوقعات الواردة أدناه تتباين بالتفاوت في تقدير الظروف الحالية، التي من المرجح أن تكون أسوأ بكثير. ومع ذلك، وحتى مع أخذ ذلك في الاعتبار، لم يكن اليمن في طريقه لتحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في توفير التعليم الابتدائي للجميع حتى بحلول عام 2050 في سيناريو المسار الحالي، حيث بلغ معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي ما يزيد قليلاً عن 92% (الشكل رقم 7).

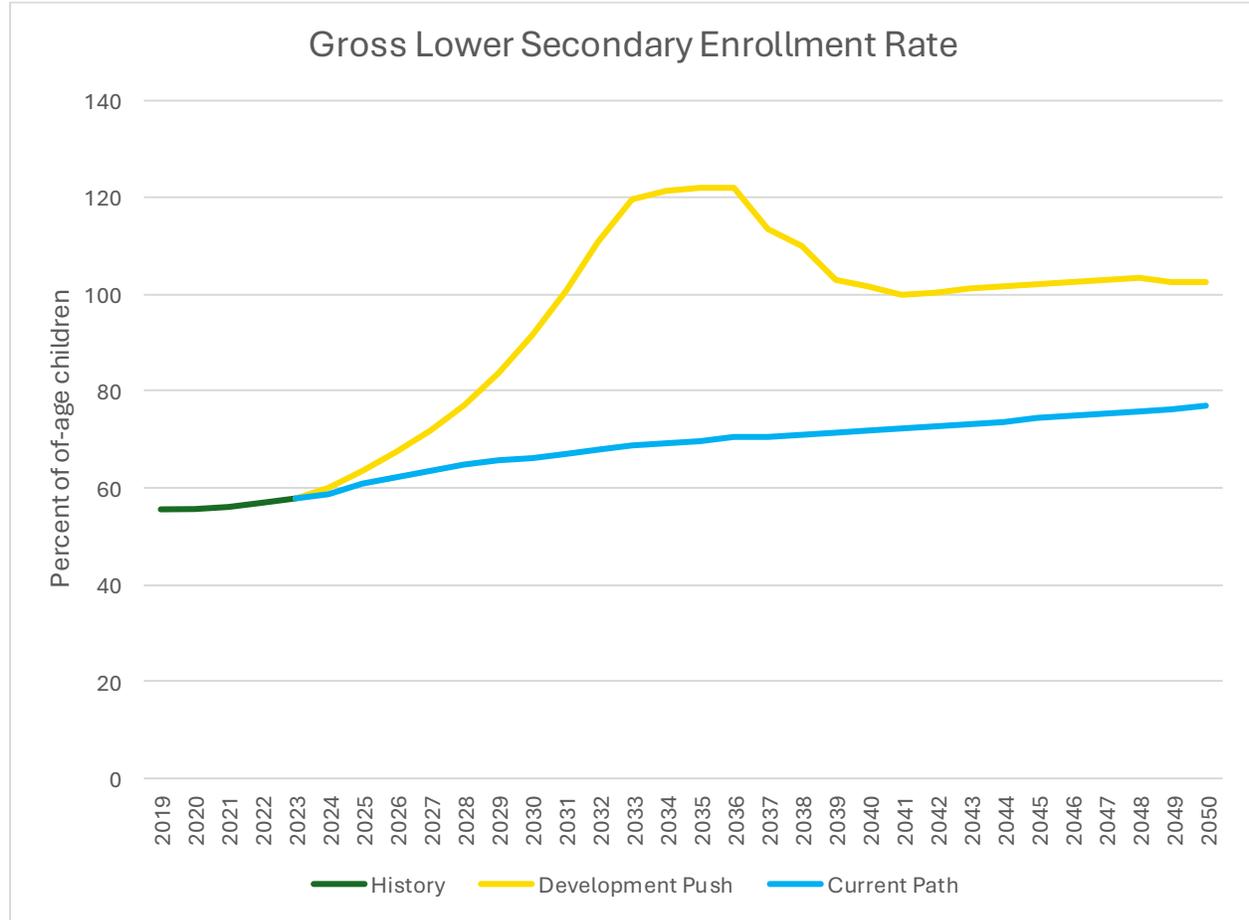
ويوضح سيناريو الدفعة التنموية الإمكانيات ليس فقط لاستمرار الطلاب الملتحقين بالتعليم، ولكن أيضاً لإعادة الطلاب المتسربين أو المعرضين لخطر التسرب إلى التعليم الابتدائي، حيث يبلغ متوسط معدل الالتحاق وفقاً لهذا السيناريو أكثر من 140% خلال ثلاثينيات القرن الحالي. ومن شأن هذا السيناريو أن يمنح الأطفال فرصاً للحصول على التعليم الابتدائي اللازم للانتقال إلى المستويات الأعلى، إلا أنه في الوقت نفسه يضع ضغوطاً كبيرة على نظام تعليمي ضعيف.



الشكل رقم 7: معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي كنسبة مئوية من الأطفال في سن الدراسة، لكلا الجنسين، في اليمن وفقاً لسيناريوهات مختلفة. المصدر: أداة التنبؤ بمستقبل الدول (IFs) 8.19 باستخدام بيانات تاريخية من معهد اليونسكو للإحصاء.

³³ اليونيسيف، "تعطل التعليم: تأثير الصراع على تعليم الأطفال في اليمن." - التعليم العام في اليمن ينقسم إلى مرحلتين، أساسي وثانوي وتم تقسيم التعليم الأساسي في التقرير إلى ابتدائي واعدادي لأغراض المقارنة الدولية

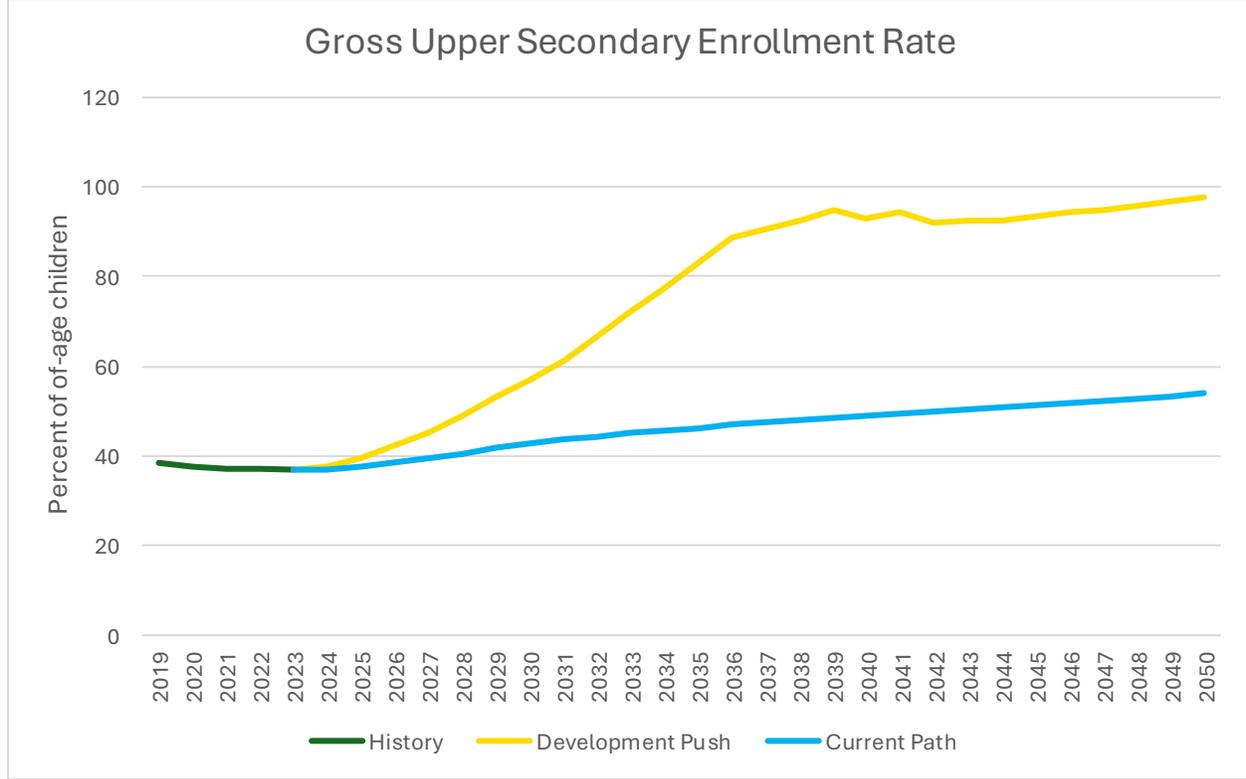
بلغ معدل إكمال المرحلة الإعدادية 44% في عام 2016، وتشير تقديرات سيناريو المسار الحالي إلى أن هذه النسبة لن تتجاوز 66% بحلول عام 2030، وإلى ما يزيد قليلاً عن 75% بحلول عام 2050 (الشكل رقم 8). ولا يزال هذا المعدل أقل بكثير من تحقيق الهدف المتمثل في التحاق الجميع بالتعليم. ومن ناحية أخرى، تشير توقعات سيناريو الدفعة التنموية حدوث تدخلات لتحسين التعليم على جميع المستويات، مما يعني بقاء عدد أكبر من الطلاب في المدرسة خلال المرحلة الإعدادية، بالإضافة إلى زيادة عدد الطلاب المؤهلين للالتحاق بهذه المرحلة نتيجة لإكمال عدد أكبر من الطلاب للمرحلة الابتدائية. وفي هذا السيناريو، يرتفع معدل الالتحاق الإجمالي إلى 120% حيث يكمل الطلاب الأكبر سناً تعليمهم الإعدادي، قبل أن يستقر عند حوالي 100% في عام 2040.



الشكل رقم 8: معدل الالتحاق الإجمالي بالمرحلة الإعدادية كنسبة مئوية من الأطفال في سن المرحلة الإعدادية، لكلا الجنسين، في اليمن وفقاً لسيناريوهات مختلفة. المصدر: أداة التنبؤ بمستقبل الدول 8.19 (IFs) باستخدام بيانات تاريخية من معهد اليونسكو للإحصاء.

يظل واقع الالتحاق بالمرحلة الثانوية بعيداً بشكل كبير عن تحقيق الهدف، إذ تشير الأرقام أن نسبة الالتحاق الإجمالية في الوقت الراهن تتجاوز بقليل 25% فقط (الشكل رقم 9). وتشير تقديرات سيناريو المسار الحالي إلى حدوث ارتفاع في هذا المعدل بوتيرة ثابتة لتصل إلى 45% بحلول عام 2050، الأمر الذي يشير إلى حدوث تحسن بالفعل، ورغم ذلك، تبقى أكثر من نصف الفئة العمرية من السكان ممن هم في سن الالتحاق بالمرحلة الثانوية خارج صفوف المرحلة الثانوية. ولا تقتصر العقبات التي تعترض

الطريق نحو تحقيق التحسينات، حتى في أكثر السيناريوهات تفاؤلاً، على توفر الإمكانيات فحسب، بل تشمل أيضاً قدرة الطلاب على إكمال المرحلتين الابتدائية والاعدادية. أما في سيناريو الدفعة التنموية، يواصل عدد كبير من الطلاب المؤهلين مسيرتهم التعليمية إلى أن يبلغوا المرحلة الثانوية. ومع ذلك، من المتوقع ألا تتجاوز نسبة الالتحاق الإجمالية في اليمن 53% بحلول عام 2050.



الشكل رقم 9: معدل الالتحاق الإجمالي بالمرحلة الثانوية كنسبة مئوية من الأطفال في سن المرحلة الثانوية، لكلا الجنسين، في اليمن وفقاً لسيناريوهات مختلفة. المصدر: أداة التنبؤ بمستقبل الدول 8.19 (IFS) باستخدام بيانات تاريخية من معهد اليونسكو للإحصاء.

الجهود التي تبذلها الحكومة والتحديات التي تواجهها والاحتياجات

من بين التحديات الرئيسية التي تواجه تحسين العملية التعليمية في اليمن غياب التشخيص الشامل والدقيق لقطاع التعليم، وذلك نتيجة للوضع السياسي والأمني الراهن. فبيانات المسوحات والمعلومات الإحصائية نادرة، وحين تتوفر، فهي غالباً غير موثوقة ولا تعكس الواقع الفعلي لمختلف شرائح المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، لم تشارك البلاد في الاختبارات الدولية لسنوات عديدة، كما أن صعوبة إجراء الاختبارات على المستوى الوطني حدت من القدرة على تقييم جودة التعليم بشكل فعال. ومع ذلك، فمن المخطط إجراء مسح تعليمي شامل ضمن خطة قطاع التعليم 2024-2030، ويجري حالياً التحضير لتنفيذه.

ومن الجلي أن قطاع التعليم قد عانى من أضرار جسيمة جراء الحرب، حتى بدون توفر معلومات تفصيلية. فقد تدهورت مؤشرات التعليم الابتدائي بشكل ملحوظ، حيث يوجد حوالي 2.3 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس. كما تأثرت البنية التحتية للمنشآت

التعليمية بشدة، إذ تعرض حوالي 1842 منشأة تعليمية إما للتدمير الكامل (18%) أو لأضرار جزئية (77%)، في حين تم استخدام بعضها لإيواء النازحين داخلياً (8%) أو تحولت إلى ثكنات عسكرية (1%).

لمواجهة هذه التحديات، جرى تخطيط وتنفيذ العديد من البرامج الهادفة إلى تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجال التعليم:

- يهدف برنامج تطوير المدارس إلى تعزيز قدرة المدارس على إدارة العملية التعليمية وتحسينها وتطويرها بشكل فعال. ويتضمن ذلك بناء قدرات المدارس والكوادر التعليمية، بالإضافة إلى إشراك المجتمعات المحلية وتشجيعها على التعاون من أجل الارتقاء بجودة التعليم في مناطقهم. ويمنح البرنامج المدارس قدرًا كبيراً من الاستقلالية في إدارة شؤونها، بما في ذلك التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم الذاتي، مع الاستفادة المثلى من الموارد البشرية والمالية المتاحة ضمن إطار من الشفافية والمساءلة.
- في عام 2014، أطلقت وزارة التربية والتعليم برنامج المعلمات الريفيات الذي يهدف إلى معالجة النقص في المعلمين في المدارس الريفية. وشمل البرنامج دورة تدريبية مدتها ستة أشهر على المهارات والأساليب التعليمية الأساسية، وحصلت المتدربات الناجحات على شهادات من المعهد العالي لتدريب وتطوير المعلمين. في إطار هذا البرنامج وبدعم من البنك الدولي ومبادرة الشراكة العالمية، جرى تدريب 2100 معلمة. حيث كان من المقرر بعد إتمام الدورة التدريبية بنجاح أن يتم دمج المعلمات في نظام الخدمة المدنية لكي يصبحن موظفات في الدولة، إلا أن تدهور الأوضاع في البلاد واندلاع الحرب حال دون إتمام هذه الإجراءات التي لا تزال معلقة حتى يومنا هذا. تجدر الإشارة هنا إلى أن المعلمات الريفيات المشاركات في البرنامج تلقين راتباً تعاقدياً خلال فترة تدريبهن، بتمويل من شركاء التنمية.
- في عام 2018، أنشأت وزارة التربية والتعليم الإدارة العامة للتعليم المجتمعي (والتي كانت تُعرف سابقاً باسم إدارة التعليم البديل) بهدف تقديم حلول تعليمية مناسبة لجميع الأطفال في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، بما في ذلك الحرب المستمرة وتغير المناخ وتدهور الظروف المعيشية. وبدعم من منظمة اليونسكو، عملت الإدارة على تطوير إطار مرجعي للتعليم البديل، بالإضافة إلى إعداد مواد تعليمية ملائمة لهؤلاء الأطفال. وتم افتتاح فصول التعليم المعجل، والتي تهدف إلى تقديم تعليم مكثف يغطي منهج سنة دراسية كاملة في فصل دراسي واحد، مما يساعد الأطفال على اللحاق بأقرانهم في التعليم النظامي والعودة إلى المدارس في نهاية المطاف. ولتحقيق ذلك، تم تدريب عدد من المعلمين والميسرين المؤهلين الذين تم اختيارهم من خلال امتحانات تنافسية، وتم التعاقد معهم لمدة عام دراسي. ولا يزال هذا البرنامج مستمراً في تقديم خدماته التعليمية حتى وقت إعداد هذا التقرير.
- عند النظر في البرامج المستقبلية للنهوض بالتعليم في البلاد، سيكون من الأهمية بمكان التأكد من أنها تعالج الفجوات بين الجنسين في التعليم، والتكيف مع احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة، والنظر في مواءمة التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل.

الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين

ملخص

الجدول رقم 5: البيانات المتاحة لمؤشرات الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة في اليمن

الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات		
الهدف	المؤشر	القيمة (السنة)

5.3.1: نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة، واللاتي تزوجن قبل بلوغ سن الخامسة عشرة وقبل بلوغ سن الثامنة عشرة.	5.3: القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)
قبل بلوغ الخامسة عشرة: 6.5% (2022) ³⁴	
قبل بلوغ الثامنة عشرة: 29.6% (2022) ³⁴	
5.5.1: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في (أ) البرلمانات الوطنية و(ب) الحكومات المحلية	5.5: كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامية.
على الصعيد الوطني: 0.3% (2015) ³⁵	
0.0% (2023) ³⁵	
5.5.2: النسبة المئوية للنساء في المناصب الإدارية	
4.1% (2014) ³⁶	

لم يكن تهميش النساء والفتيات في اليمن نتيجة الصراع الحالي فحسب، فحتى قبل الحرب، كانت اليمن تحتل المرتبة الأكثر تدنياً عالمياً في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين، إلا أن الحرب فاقمت بشكل كبير أوجه عدم المساواة بين الجنسين المتجذرة أصلاً في النسيج الاجتماعي، مما أدى إلى تفاقم العنف القائم على النوع الاجتماعي، وزيادة حالات الزواج المبكر، وفرض قيود على تنقل النساء.³⁷ وتُشكل النساء والأطفال 80% من النازحين بسبب الحرب، حيث ترأس الفتيات دون الثامنة عشرة³⁸ خمس الأسر النازحة. وفي عام 2023، احتاجت حوالي 7.1 مليون امرأة وفتاة إلى خدمات الوقاية من العنف أو علاج آثار العنف القائم على النوع الاجتماعي، وهي خدمات غير متوفرة في العديد من مناطق البلاد. وبعد سنوات من التحسينات الطفيفة للغاية، ارتفع مؤشر عدم المساواة بين الجنسين مرة أخرى في عامي 2021 و2022. ومع ذلك، لا تزال البيانات المتعلقة بالعديد من هذه القضايا شحيحة ..

التنبؤ بالتقدم والانجاز

5.3.1 نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة، واللاتي تزوجن قبل بلوغ سن الخامسة عشرة وقبل بلوغ سن الثامنة عشرة

في عام 2018، كان عُشر النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 عاماً قد تزوجن قبل بلوغ الخامسة عشرة من عمرهن، وثلاثون تقريباً قبل بلوغ الثامنة عشرة. وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بهذه النسبة بدقة بسبب نقص البيانات الموثوقة، إلا أن أحد المقاييس غير المباشرة المستخدمة أحياناً هو متوسط عمر النساء عند الزواج لأول مرة.

³⁴ الجهاز المركزي للإحصاء واليونيسيف. "المسح العنقودي متعدد المؤشرات لليمن 2022-2023".

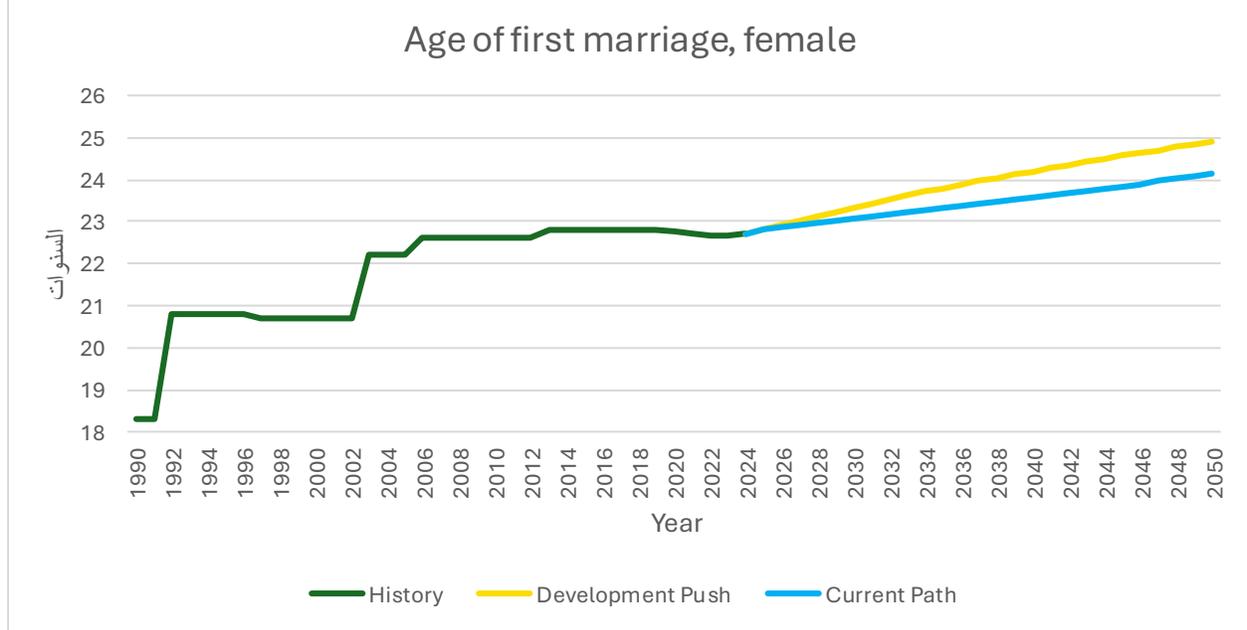
³⁵ الاتحاد البرلماني الدولي.

³⁶ منظمة العمل الدولية.

³⁷ هاينز وستيفنز، "النساء كبنية سلام في اليمن".

³⁸ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "اليمن: نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام 2018م".

ففي عام 1990، كان متوسط عمر الزواج للمرأة اليمنية يزيد قليلاً عن 18 عاماً، مما يشير إلى انتشار كبير لظاهرة زواج الأطفال (كما هو موضح في الشكل رقم 10). وقد ارتفع هذا المتوسط خلال العقود التالية، ليصل إلى 22.8 عاماً في عام 2019. ومن المتوقع أن يشهد هذا المتوسط زيادة تدريجية وفقاً لسيناريو المسار الحالي، ليصل إلى 24 عاماً بحلول عام 2050، في حين أن سيناريو الدفعة التنموية "يزيد متوسط العمر عند الزواج الأول بمقدار عام واحد".

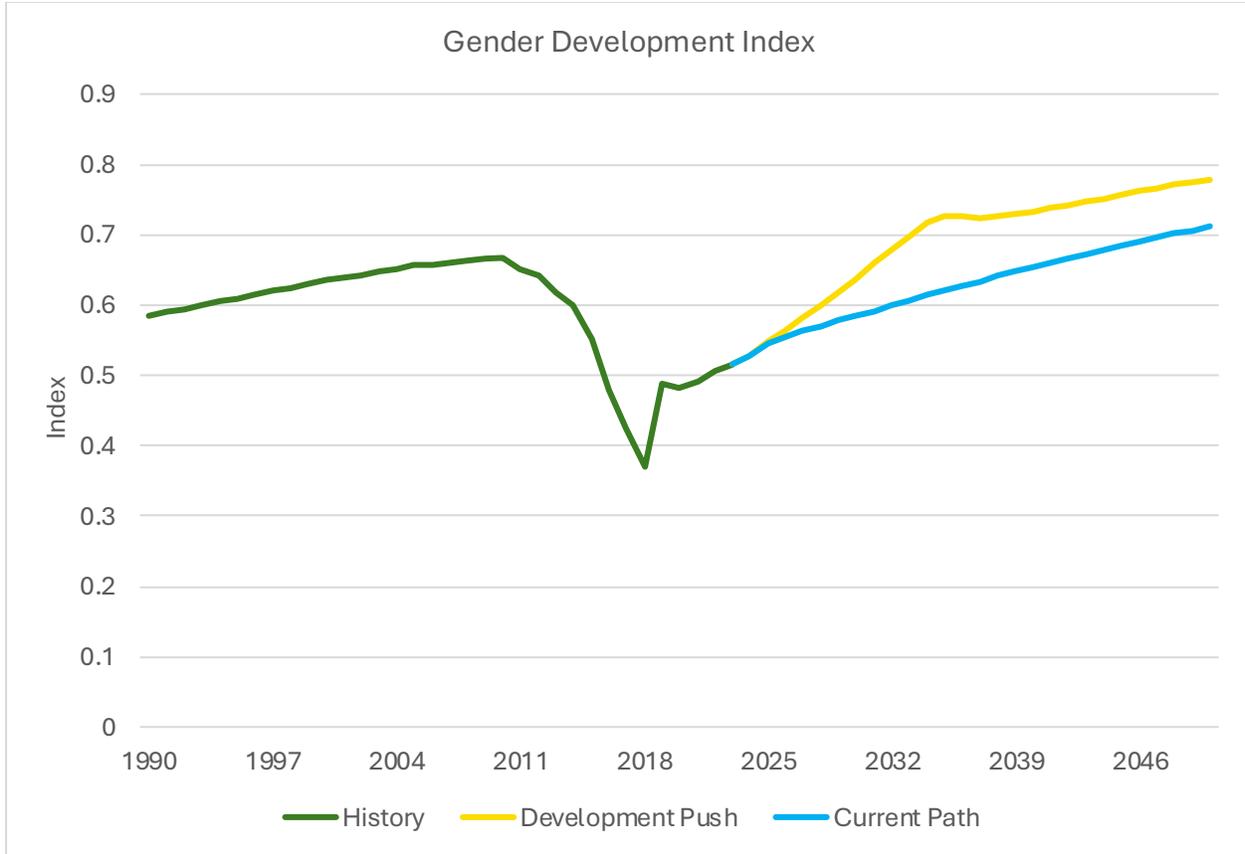


الشكل رقم 10: متوسط عمر المرأة عند الزواج الأول، المصدر: أداة التنبؤ بمستقبل الدول 8.19 (IFs) باستخدام بيانات تاريخية من بيانات الزواج العالمية للأمم المتحدة لعام 2019.

مؤشر التنمية حسب نوع الجنس

لا يُعد مؤشر التنمية بحسب نوع الجنس، الذي يقيس نسبة قيمة مؤشر التنمية البشرية للإناث إلى الذكور، هدفاً بحد ذاته ضمن أهداف التنمية المستدامة. إلا أنه يكشف عن أوجه عدم المساواة الكبيرة فيما يتعلق بالحصول على التعليم والرعاية الصحية والدخل، ويُشار إليه هنا لفهم كيفية تلبية الاحتياجات التنموية الأساسية للنساء والفتيات في المستقبل. تشير الأرقام في السنوات الأولى من الفترة التي تتوفر عنها البيانات، إلى تحسن مؤشر التنمية المتعلقة بنوع الجنس في اليمن بشكل تدريجي، مما يدل على حدوث تحسينات في أوضاع النساء والفتيات مقارنة بالرجال (الشكل رقم 11). ومع ذلك، انعكس هذا الاتجاه بدءاً من عام 2011، قبل أن ينخفض بنسبة تزيد عن الثلث في غضون سبع سنوات فقط، مما يكشف أنه بالإضافة إلى الأضرار التي نجمت عن الصراع فيما يتعلق بالمخرجات بشكل عام، فقد أدى أيضاً إلى اتساع الفجوة بين الجنسين بشكل كبير.

من المتوقع أن يشهد مؤشر التنمية بحسب نوع الجنس تحسناً تدريجياً وفقاً لتقديرات سيناريو المسار الحالي مع بدء النساء في تعويض بعض الخسائر التي تكبدتها في العقد الماضي. ومع ذلك، لن تعود البلاد إلى مستويات عام 2010 إلا بعد عام 2040. وفي إطار سيناريو الدفعة التنموية، يؤدي التركيز على المساواة بين الجنسين إلى تسريع وتيرة التقدم، إلا أن مؤشر التنمية البشرية للإناث يظل أدنى من مؤشر التنمية البشرية للذكور خلال العقود القادمة.



الشكل رقم 3: مؤشر التنمية بحسب نوع الجنس (GDI) في اليمن وفقاً لسيناريوهات مختلفة. المصدر: أداة التنبؤ بمستقبل الدول 8.19 (IFs) باستخدام بيانات تاريخية من تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجهود التي تبذلها الحكومة والتحديات التي تواجهها والاحتياجات

تواجه الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في اليمن عدة تحديات. فعلى الرغم من أن الظروف الاقتصادية غير المواتية، وتردي الوضع الأمني، وعدم الاستقرار السياسي نتج عنهم حرمان جميع أفراد المجتمع بشكل عام من الحصول على الخدمات الأساسية، إلا أن النساء كنّ في الغالب الفئة الأكثر تضرراً. وقد تؤدي الأعراف الاجتماعية السائدة في بعض المناطق بشأن قضايا معينة، مثل تعليم الفتيات، إلى إبطاء وتيرة التقدم في بعض هذه المجالات. كما تواجه النساء قيوداً قانونية واجتماعية تحد من قدرتهن على الوصول إلى الموارد والتنقل واتخاذ القرارات.

وتُبذل جهود كبيرة ضمن الخطط الوطنية والبرامج الحكومية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على جميع المستويات. فعلى سبيل المثال، تهدف المدارس الخاصة بالفتيات في المناطق المحتاجة، والقوانين التي تفرض التعليم الأساسي الإلزامي للجميع، إلى معالجة الفجوة بين الجنسين وضمان حصول الفتيات على التعليم. كما تهدف التدابير الإضافية إلى تحسين فرص التحاق الفتيات بالتعليم الفني والمهني والجامعي. وقد تم تعزيز رصد العنف ضد المرأة في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء.

وفي خطوة إيجابية، يجري حالياً تنفيذ الخطة الوطنية اليمينية للمرأة والسلام والأمن تطبيقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن. تظهر الأبحاث الحديثة أن تمكين المرأة في السلام والتعافي يمكن أن يفتح إمكانات كبيرة في جميع أنحاء البلاد لتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية.³⁹

الإطار 1: الأنشطة المتعلقة بالنوع الاجتماعي في عدن

جرى تنفيذ عدد من الأنشطة والفعاليات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في محافظة عدن، وتم تشكيل لجنة فرعية للخطة في محافظة عدن. وقد قامت هذه اللجنة، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، بتنفيذ الأنشطة التالية:

1. تشكيل لجان فرعية للخطة الوطنية للمرأة في عدد من المحافظات وتنفيذ عدد من البرامج والأنشطة في هذا المجال.
2. أجيال بلا قات (مشروع لتعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في مجال الإغاثة والتعافي المبكر وعملية السلام (كبير - تعز / عدن)؛
3. منظمة شباب بلا حدود (مشروع لتشغيل مراكز خدمة الشباب في عدن ودعم مشاركة الشباب في الدعوة للعنف ضد المرأة وبناء قدرات الشباب التوافقية لبناء السلام)؛
4. مؤسسة السلام للمجتمعات المستدامة، مشروع بناء السلام من القاعدة إلى القمة (عدن)؛
5. المؤسسة الوطنية للتنمية المجتمعية، مشروع بناء السلام من القاعدة إلى القمة (تعز)؛ و
6. مؤسسة أكون للحقوق والحريات، مشروع توطين أجندة المرأة والأمن والسلام، مبادرة السلام (عدن، أبين، شبوة، حضرموت).

وفي حين لا تزال هذه البرامج والمبادرات في مراحلها الأولية، إلا أن هناك حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات إضافية لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين في البلاد. وينبغي أن تستهدف المقترحات والمشاريع الجامعات والمراكز المهنية لضمان تمثيل المرأة وتعزيز وجودها في تلك المؤسسات. وعلى صنّاع القرار مواصلة دعم التشريعات التي تُعزز المساواة بين الجنسين، مع إطلاق حملات توعوية بمشاركة شخصيات اجتماعية ودعاة وناشطين مؤثرين لتسليط الضوء على أهمية المساواة بين الجنسين وزيادة تقبلها. كما ينبغي تشجيع وتعزيز تمثيل المرأة في الهيئات الإدارية للدولة والقطاع الخاص على حد سواء، مع السعي لبلوغ هدف تمثيل بنسبة 10% بحلول عام 2024. ويمكن للمشاريع المُدبرة للدخل التي تستهدف النساء الريفيات تمكينهن من المشاركة في قطاعي الزراعة والثروة السمكية. وأخيراً، يجب مراعاة الاعتبارات الجندرية في جميع التدابير السياسية، بما في ذلك ضمان أن تأخذ الخطط الرامية إلى معالجة مشكلة الحصول على الخدمات الأساسية في الحسبان زيادة فرص حصول المرأة على هذه الخدمات على وجه الخصوص.

الهدف السادس: المياه النظيفة والصرف الصحي

ملخص

الجدول رقم 4: البيانات المتاحة لمؤشرات الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة في اليمن.

الهدف 6: كفاءة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها ادارة مستدامة		
الهدف	المؤشر	القيمة (السنة)

³⁹ حنا ويوهل وموير "تقييم أثر الحرب في اليمن"

<p>(أ) الصرف الصحي 17.4 (2015)⁴⁰ 18.8 (2020)⁴⁰</p>	<p>6.2.1: نسبة السكان الذين يستفيدون من (أ) خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان و (ب) مرافق غسل الأيدي المجهزة بالصابون والمياه.</p>	<p>6.2: تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وإنهاء التغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في أوضاع هشّة، بحلول عام 2030.</p>
--	--	---

لطالما واجهت اليمن تحديات جمة في توفير البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، وتوجد فجوة كبيرة بين سكان المناطق الريفية والحضرية في الحصول على هذه الخدمات. ففي المناطق الريفية، تنتشر التجمعات السكانية في مناطق يصعب الوصول إليها، وتكون تكلفة توفير الخدمات مرتفعة للغاية في حين أن التمويل محدود. وبالمقابل، كان التمويل الحكومي والخاص أكثر وفرة في المناطق الحضرية، إلا أن تقديم الخدمات يتسم التشتت بين مجموعة من الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص، كما أن النمو السكاني في المناطق الحضرية تجاوز القدرة على توفير وصلات جديدة للمياه ومصادر مستدامة لها. تتفاقم تحديات البنية التحتية للمياه بسبب الإجهاد المائي. لقد تراجعت موارد المياه الجوفية في اليمن بسرعة، ومن المتوقع أن تستمر بسبب النمو السكاني والطلب والري. يستهلك قطاع الزراعة غالبية المياه المتاحة في اليمن، ويهدر الكثير منها بسبب عدم كفاءة الري.

وقد تفاقمت هذه التحديات القائمة بسبب الصراع الذي أثر على إمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي من خلال تدمير البنية التحتية، وتشريد السكان، وتعطيل أعمال الصيانة والتوسع المستمرة. ووفقاً للبنك الدولي، تضرر 38% من أصول المياه والصرف الصحي في البلاد بسبب الصراع اعتباراً من عام 2020، وأن أكثر بقليل من 70% من مرافق المياه في المدن التي شملها التقييم تعمل بشكل جزئي على الأقل.⁴¹

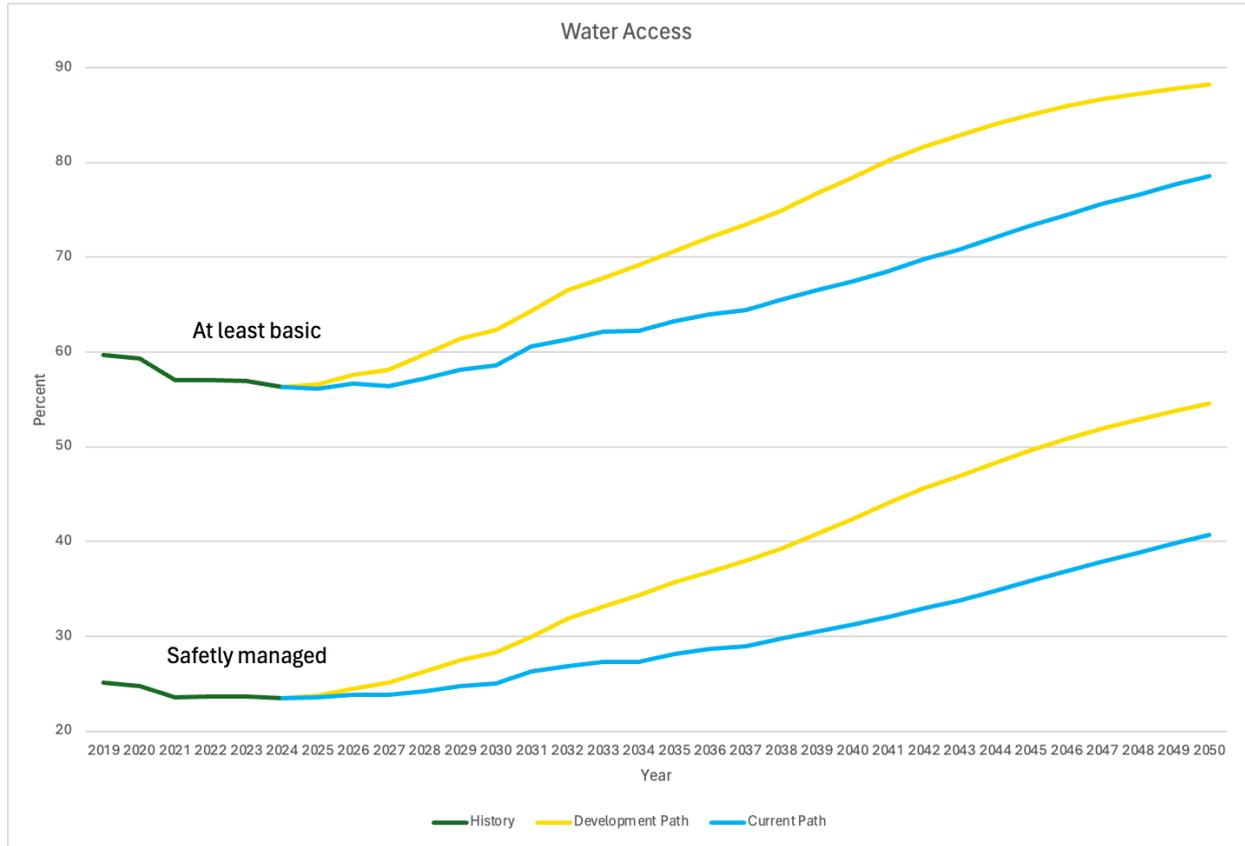
التنبؤ بالتقدم والانجاز

6.1.1 نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب المدارة بشكل آمن

لا تتوفر بيانات دقيقة حول نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات مياه آمنة في اليمن، لكن التقديرات تشير إلى أنه في عام 2023، تمكن حوالي 57% من السكان من الحصول على خدمات مياه أساسية على الأقل، مع حصول أقل بقليل من نصف هؤلاء، أي ما يعادل 23% من إجمالي السكان، على خدمات تُدار بشكل آمن (كما هو موضح في الشكل رقم 12). وتشير التوقعات في إطار سيناريو المسار الحالي إلى استمرار التحديات المتعلقة بالحصول على المياه بسبب الأضرار الحالية التي لحقت بالبنية التحتية، وقيود التمويل، والنمو السكاني. ونتيجة لذلك، من غير المتوقع حدوث أي تحسن ملحوظ في معدلات الحصول على المياه خلال السنوات القليلة القادمة. ومع ذلك، من المتوقع أن تزداد نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات المياه مع مرور الوقت، حيث يُتوقع أن تغطي الخدمات المُدارة بشكل آمن ما يقرب من 40% من السكان، في حين ستصل الخدمات الأساسية إلى 77% من السكان بحلول عام 2050.

⁴⁰ برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لإمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

⁴¹ البنك الدولي، "تقييم الاحتياجات الديناميكية في اليمن: المرحلة الثالثة، تحديث 2020."

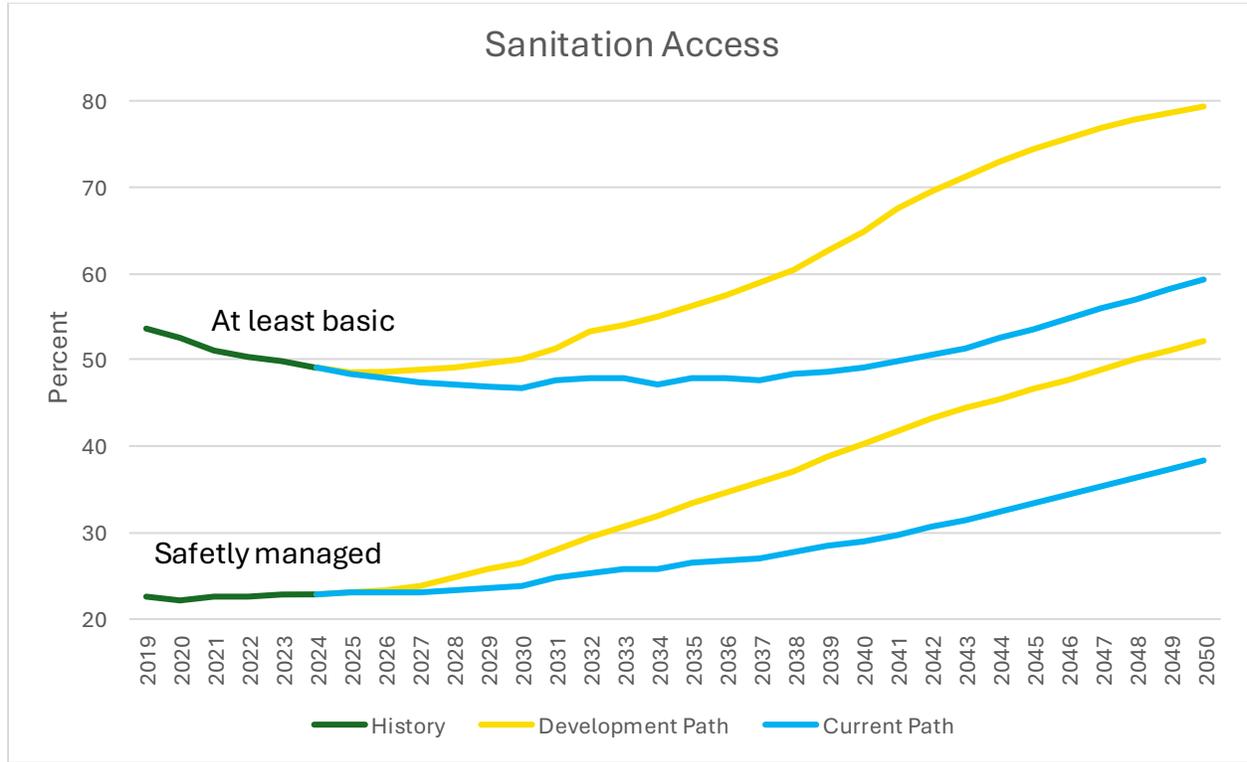


الشكل رقم 12: النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات مياه شرب آمنة، سواءً الأساسية أو المُدارة بشكل آمن. المصدر: أداة التنبؤ بمستقبل الدول (IFs) الإصدار 8.19، باستخدام بيانات تاريخية من البرنامج المشترك لرصد إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية واليونسيف.

يشتمل سيناريو الدفعة التنموية على استثمارات هادفة إلى تعزيز فرص حصول الأفراد على خدمات المياه على جميع الأصعدة، بما في ذلك زيادة إمكانية الوصول إلى مصادر المياه المُدارة بشكل آمن، مع ضمان توفير الخدمات أيضاً للأشخاص الذين لا يحصلون على الخدمات الأساسية ويعتمدون على المياه السطحية فقط. ووفقاً لهذا السيناريو، من المتوقع توسيع نطاق الحصول على الخدمات الأساسية ليشمل 10% إضافية من السكان، وزيادة الحصول على الخدمات المُدارة بشكل آمن بنحو 15% (5.7 مليون شخص) بحلول عام 2050.

6.1.2 نسبة السكان الذين يستخدمون (أ) خدمات الصرف الصحي المُدارة بشكل آمن

عادة ما يكون الحصول على خدمات الصرف الصحي متأخراً عن الحصول على المياه، وبالتالي نجد أن معدلات الحصول على خدمات الصرف الصحي منخفضة في اليمن. ففي عام 2023، يُقدر أن 22% من السكان فقط يحصلون على مصادر صرف صحي مُدارة بشكل آمن، بينما يحصل ما يقرب من النصف على خدمات أساسية على الأقل. وكما هو الحال مع الحصول على المياه، فمن المتوقع وفقاً لسيناريو المسار الحالي أن تظل معدلات الحصول على خدمات الصرف الصحي المُدارة بشكل آمن على حالها في المستقبل القريب، في حين سيؤدي النمو السكاني والقيود المالية إلى استمرار انخفاض معدل الحصول على الخدمات الأساسية خلال العقد القادم (الشكل رقم 13).



الشكل رقم 4: النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي الأساسية أو المدارة بشكل آمن على الأقل. المصدر: أداة التنبؤ بمستقبل الدول (IFs) الإصدار 8.19، باستخدام بيانات تاريخية من البرنامج المشترك لرصد إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية واليونيسف.

الجهود التي تبذلها الحكومة والتحديات التي تواجهها والاحتياجات

لقد واجه اليمن منذ زمن طويل مشكلة ندرة المياه المتزايدة. وقد أدى ذلك الأمر الذي صاحبه الافتقار إلى تخطيط المياه وتخصيصها، إلى توازن غير مستدام بين العرض والطلب على المياه. يصعب تحسين الوصول إلى المياه بسبب ضعف هيكل الإدارة، والبيئة التمكينية الهشة، والافتقار إلى القدرات المؤسسية، وغياب رؤية وطنية تعطي أولوية لمسألة المياه. وتتعرض أحواض المياه لاستخراج المياه بشكل مفرط وتفتقر إلى خطط لإدارة المياه، في حين أن إعادة تغذية أحواض المياه غير فعالة.

ولا تمتلك البلاد بنية تحتية كافية لمواجهة الفيضانات والعواصف والقضايا المتعلقة بالمناخ، وليس لديها حتى الآن خطط لحماية التنوع البيولوجي الزراعي والتكيف مع تغير المناخ.

وقد حددت الحكومة عدداً من التدخلات ذات الأولوية لتحسين المياه والصرف الصحي:

- وضع خطة تهدف إلى إعادة التوازن (الإغاثة – التعافي – التنمية).
- إجراء تحليل مستهدف لتحديد التدخلات الموجهة نحو الإصلاح، بما في ذلك تقييم الأضرار واحتياجات المؤسسات المحلية.
- تعزيز حقول المياه الحالية بتحلية مياه البحر لتخفيف فجوة خدمات المياه من 62% إلى 70% في المدن الكبرى.
- إعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي إلى ما كانت عليه قبل الأزمة بنسبة 100%.
- مواكبة التنمية العمرانية في تمويل وإنشاء شبكات المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية.
- تصميم التدخلات لحصاد مياه الأمطار للاستخدام المنزلي في إطار مشاريع المياه الريفية (تقييم الاحتياجات، ورسم خرائط التدخل، وحشد التمويل اللازم).
- برامج تحفيز الابتعاد عن زراعة المحاصيل كثيفة الاستهلاك للمياه، مثل القات.
- استكشاف خيارات الاستخدام الأمثل للمياه السطحية.

الهدف السابع: الطاقة الرخيصة والنظيفة

ملخص

الجدول 7: البيانات المتاحة حول مؤشرات الهدف السابع في اليمن

الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة		
الغاية	المؤشر	القيمة (السنة)
الغاية 7-1: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030	المؤشر 7-1-1. نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء	46% (2015) ⁴² 43% (2021) ⁴³

في عام 2015، كان أقل من نصف سكان اليمن يحصلون على الكهرباء، وهو رقم ازداد سوءاً بمرور الوقت. وأدى الصراع والحرب إلى تدمير البنية التحتية المادية وإلحاق أضرار بها بشكل مباشر، وحال دون تنفيذ أعمال الصيانة، وأدى إلى نقص الوقود، وكل ذلك ساهم في إضعاف خدمات الكهرباء في البلد. وحتى الذين لديهم كهرباء يعتمد نصفهم تقريباً على مولدات الديزل أو الألواح الشمسية بدلاً من الربط بالشبكة العامة. خدمات الكهرباء الحكومية غير متوفرة تماماً في بعض المدن،⁴⁴ وهي محدودة في مدن أخرى بسبب زيادة الأحمال ونقص الطاقة. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يزداد الطلب على الطاقة حيث سيؤدي تغير المناخ إلى ارتفاع درجات الحرارة وزيادة الحاجة إلى التبريد.⁴⁵

⁴² الوكالة الدولية للطاقة.

⁴³ الوصايي وآخرون. "استعراض الوضع الحالي للطاقة في اليمن والتحديات والاستراتيجيات وآفاق استخدام أنظمة الطاقة المتجددة".

⁴⁴ البنك الدولي، "تقييم الاحتياجات الديناميكية في اليمن: المرحلة الثالثة، تحديث 2020".

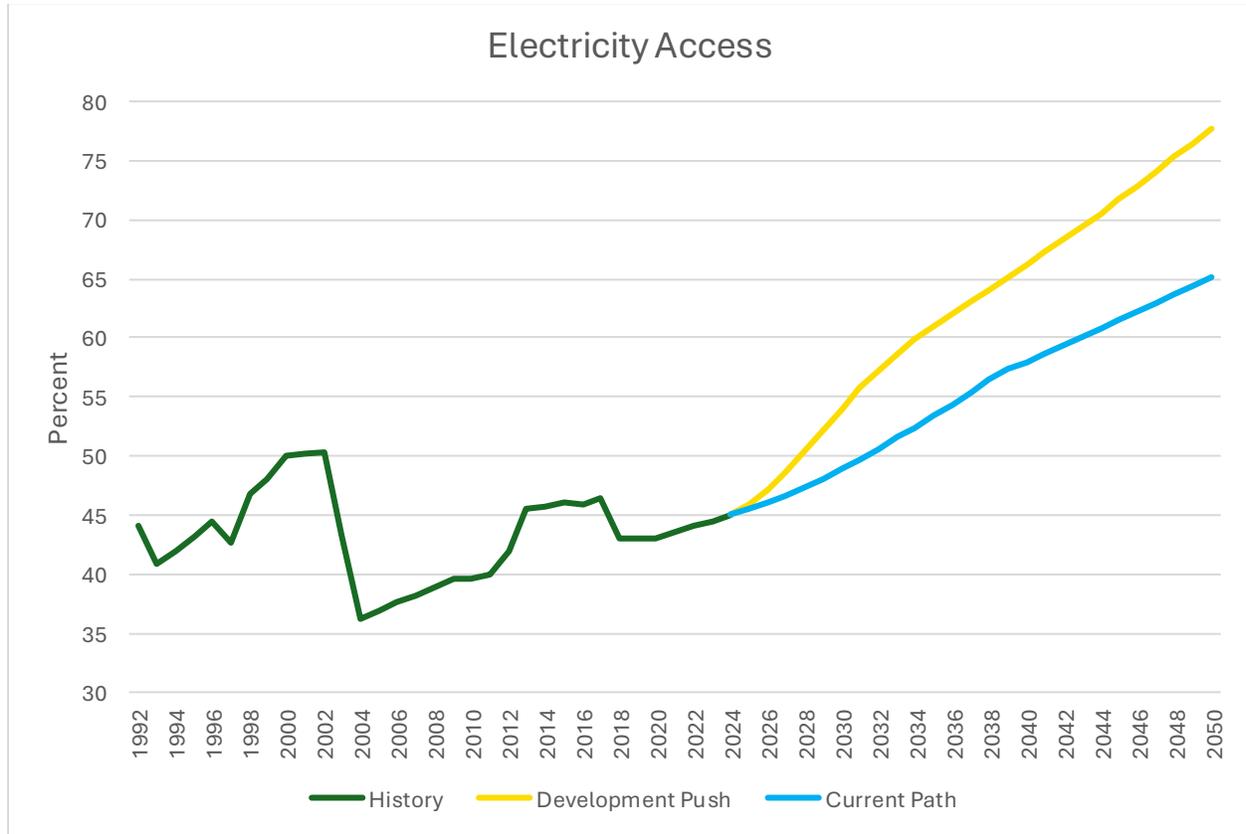
⁴⁵ مركز الصليب الأحمر والهلال الأحمر للمناخ. "اليمن: صحيفة وقائع المناخ على المستوى القطري".

تتمتع اليمن بإمكانات عالية فيما يتعلق بالطاقة المتجددة، خاصة من مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية.⁴⁶ توسع استخدام الطاقة الشمسية بشكل كبير منذ بدء الصراع بسبب محدودية الوصول إلى الشبكة الكهربائية العامة ونقص الوقود.⁴⁷ وعلى الرغم من أن هذه المشاريع تُعتبر صغيرة ومحدودة في طاقتها الإنتاجية، إلا أنها تعكس أيضاً مستقبل المصادر المتجددة في اليمن.

التنبؤ بالتقدم والإنجاز

1-1-7 نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء

اتسم الوصول إلى الكهرباء في اليمن بالمحدودية وانخفاض بشكل كبير منذ بداية الصراع، حيث يقدر أن 44% فقط من اليمنيين حصلوا على الكهرباء في عام 2023. في ظل سيناريو المسار الحالي، من المتوقع أن يزداد الوصول إلى الكهرباء بعد عام 2030، ولكن تغطية خدمات الكهرباء ستصل إلى 65% فقط من السكان بحلول منتصف القرن (الشكل 14).



الشكل 14: نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء في اليمن عبر السيناريوهات. المصدر: التوقعات المستقبلية 19-8 باستخدام البيانات التاريخية من وكالة الطاقة الدولية.

⁴⁶ الكيسي وراجو وكومار، "استعراض تحديات قطاع الطاقة وآفاق استخدام الطاقة المتجددة في اليمن". الوصافي وآخرون، "استعراض الوضع الحالي للطاقة في اليمن، والتحديات، والاستراتيجيات، وآفاق استخدام أنظمة الطاقة المتجددة"؛ باكودان، "استراتيجية وخطة عمل الطاقة المتجددة".

⁴⁷ عقلان ولاكتر، "الري بالطاقة الشمسية في اليمن: الفرص والتحديات والسياسات".

يتضمن سيناريو الدفعة التنموية تحقيق تقدم كبير لزيادة الوصول إلى الكهرباء، مع التركيز على زيادة الوصول إلى سكان الريف، وبالتالي تحقيق زيادة كبيرة في معدلات الحصول على الكهرباء. ولكن حتى في ظل هذا السيناريو، من غير المتوقع أن تصل اليمن إلى الوصول الشامل للكهرباء، حيث لن يكون بالإمكان تحقيق نسبة 80٪ بحلول عام 2050، ولكن يتحقق في ظل هذا السيناريو وصول أكثر من 2 مليون شخص إلى الكهرباء زيادة عما كان متوقعاً.

الجهود التي تبذلها الحكومة والتحديات التي تواجهها والاحتياجات

لم يتمكن قطاع الطاقة والكهرباء من توفير الكهرباء للأغراض التجارية والسكنية حيث أنه في عام 2016، كان 10٪ فقط من السكان يحصلون على الكهرباء من خلال الشبكة الوطنية. أدى الصراع الحالي إلى إلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية للطاقة، بما في ذلك محطات الطاقة وخطوط النقل وشبكات التوزيع. كشف تقرير تقييم الاحتياجات الديناميكية لعام 2020 الصادر عن البنك الدولي أن ما يقرب من 71٪ من محطات توليد الطاقة تضررت جزئياً، و 10٪ من وحدات التوليد الموزعة دمرت بالكامل، و 45٪ من وحدات التوليد الموزعة تعرضت لأضرار جزئية. كما أدت الحرب إلى حدوث ضعف في الصيانة وتأجيل مشاريع منشآت الطاقة. معظم محطات توليد الطاقة في اليمن، وخاصة محطات الديزل، تتسم بقدرة توليدية ضعيفة بسبب قدم عمرها ومحدودية الصيانة. كما أن خطوط النقل والتوزيع متقادمة أيضاً، مما يؤدي إلى حدوث فاقد كبير في الطاقة أثناء النقل والتوزيع والتوليد.

تلتزم الحكومة اليمنية بتنفيذ خطة طويلة الأجل للانتقال إلى الطاقة النظيفة، مع العمل على استحداث مصادر الطاقة النظيفة بحيث تمثل 35٪ إلى 50٪ من مزيج الطاقة بحلول عام 2050. ولتحقيق هذا الهدف، سيتم إنشاء مشاريع في مجالات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة المستخلصة من النفايات بين عامي 2022 و 2050 لتلبية الطلب المتزايد وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري التقليدي والغاز الطبيعي وسيطلب ذلك أيضاً حشد الموارد من المنظمات والصناديق الدولية المعنية.

الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي ملخص

الجدول 8: البيانات المتاحة حول مؤشرات الهدف الثامن في اليمن

الغاية	المؤشر	القيمة (السنة)
الغاية 1-8: الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقاً للظروف الوطنية وبخاصة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% على الأقل سنوياً في البلدان الأقل نمو	المؤشر 1-8-1. معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.	⁴⁸ (2015) -29.9% ⁴⁸ (2021) -4.2%
الغاية 2-8: تحقيق مستويات أعلى من الانتاجية الاقتصادية من خلال التنويع؛ والارتقاء بمستوى	1.2.8 معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لكل شخص عامل	⁴⁹ (2015) -30.9% ⁴⁹ (2022) -2%

⁴⁸ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

⁴⁹ قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية للتقديرات والإسقاطات المنمذجة.

		التكنولوجيا والابتكار بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة
13.5% (2014) ⁴⁹ 17.5% (2023) ⁴⁹	2-5-8 معدل البطالة بحسب الجنس والعمر والاشخاص ذوي الاعاقة	الغاية 5-8 تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال بمن فيهم الشباب والاشخاص ذوو الاعاقة وتكافؤ الاجر لقاء العمل المتكافئ القيمة بحلول عام 2030

انكمش الاقتصاد اليمني في البداية بعد الاحتجاجات الشعبية التي حدثت في عام 2011 ثم تدمر كلياً بسبب الانقلاب الحوثي في عام 2014 وتصاعد الصراع في عام 2015. في السنة الأولى من الحرب، أغلقت الأعمال التجارية، وتوقف إنتاج النفط، وانخفضت الواردات إلى النصف، وانخفضت صادرات النفط والغاز بنسبة 85%. بعد سنوات من الصراع وانكماش خطير آخر في عام 2020، وبحلول عام 2021، وصل الناتج المحلي الإجمالي لليمن إلى أقل من 60% من حجمه في عام 2014. يقدر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الصراع والصدمات اللاحقة أدت إلى خسائر تراكمية قدرها 126 مليار دولار في الإنتاج من عام 2015 إلى عام 2021.⁵⁰

يشارك أقل من ثلث البالغين (15 عام فما فوق) في اليمن في القوى العاملة، وهو انخفاض طفيف عن النسبة التي كانت قبل الحرب (36% في عام 2014). وعلى الرغم من أن هذه النسبة منخفضة بشكل كبير، إلا أنها أيضاً تخفي تفاوتاً أكبر في معدلات المشاركة في القوى العاملة بين الرجال (60%) والنساء (5%). في عام 2014، كان معدل البطالة 13.5%، لكن البطالة كانت أعلى بكثير بين الشباب (24.5%) والنساء (26.1%). تشير البيانات الحديثة إلى أن أرقام البطالة الإجمالية قد زادت منذ الحرب، إلى ما يقدر بنحو 17.5% في عام 2023. وبالنسبة للذين لديهم وظائف فنصفهم يعملون لحسابهم الخاص ويعمل 30% في القطاع العام. لا يزال الاقتصاد غير الرسمي يمثل جزءاً كبيراً من الاقتصاد والعمالة وتزيد نسبة النساء فيه عن النسبة المناظرة في الاقتصاد الرسمي.⁵¹

التنبؤ بالتقدم والإنجاز

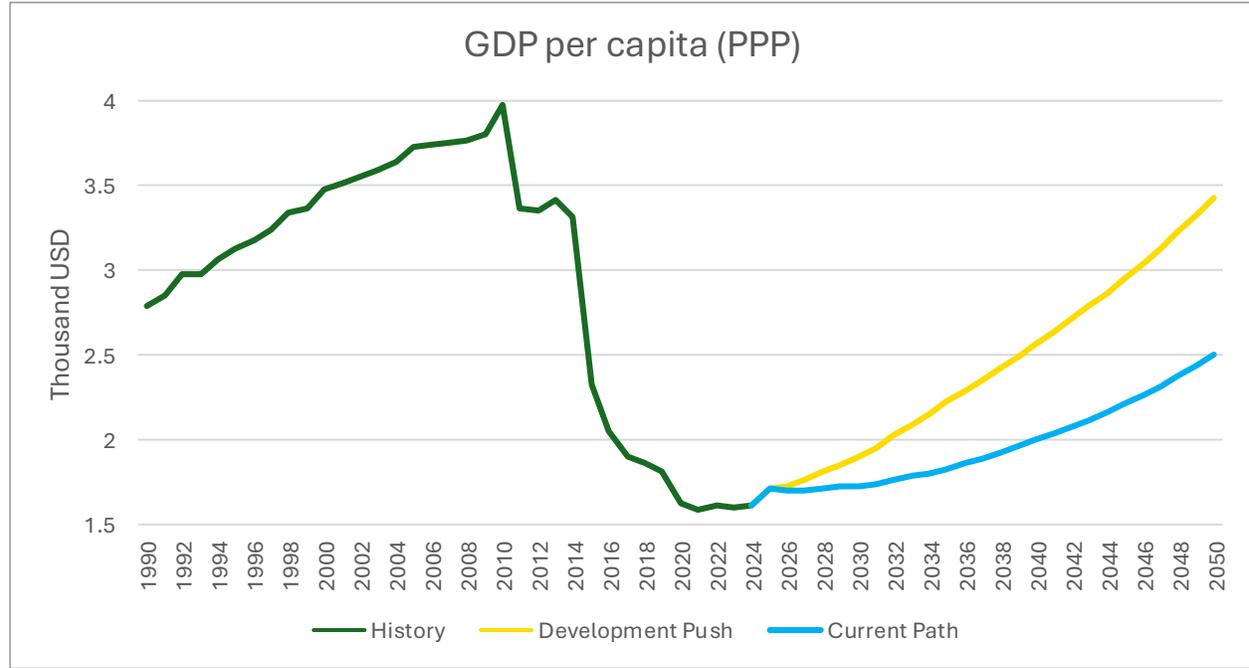
1-1-8 الحفاظ على النمو الاقتصادي للفرد وفقاً للظروف الوطنية، ولا سيما نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنوياً في أقل البلدان نمواً

مع تصاعد الصراع والحرب في عام 2015. كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي سالب 5% سنوياً (الشكل 15). يمكن أن تُعزى هذه الخسائر إلى الدمار الاقتصادي الناجم عن الاحتجاجات والحرب خلال تلك الفترة، إلى جانب معدل النمو السكاني السريع. في سيناريو المسار الحالي، من المتوقع أن يُستأنف النمو ولكن ببطء شديد، بمتوسط معدل نمو يبلغ 1.7% على مدى السنوات الـ 15 المقبلة ليصل إلى ما يقرب من 2500 دولار بحلول عام 2050. سيناريو الدفعة التنموية يسرع هذا النمو، ولكن بشكل منخفض حيث يستهدف السيناريو تحقيق متوسط نمو يزيد عن 3%، ليتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

⁵⁰ حنا، بول، وموير، "تقييم تأثير الحرب في اليمن".

⁵¹ بروني وسالفيني وأوهلنهاوت، "الاتجاهات الديموغرافية وسوق العمل في اليمن"

مستواه السابق قبل الحرب بحلول عام 2050، ليصل إلى ما يزيد قليلاً عن 3500 دولار.



الشكل 15: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند تعادل القوة الشرائية (بالدولار الأمريكي لعام 2017) في اليمن في مختلف السيناريوهات. المصدر: التنبؤات المستقبلية الدولية 8-19 باستخدام البيانات التاريخية المستمدة من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

الجهود التي تبذلها الحكومة والتحديات التي تواجهها والاحتياجات

أدت الحرب والصراع إلى تدمير النمو الاقتصادي الضعيف أصلاً وإلى زيادة البطالة بشكل كبير، خاصة بين الشباب. ومع توقف البرامج الحكومية وجزء كبير من النشاط الاقتصادي، تم تعليق تمويل المانحين وانسحاب معظم المستثمرين الأجانب، مما أدى إلى انخفاض بنسبة 90% في صادرات النفط والغاز، وتوقف إنتاج النفط كلية بسبب الهجمات الحوثية بالطيران المسير على الموانئ في أكتوبر 2022 ومغادرة رأس المال، وانكماش كبير في الإيرادات الحكومية. وقد أدى ذلك إلى مفاقمة الوضع الذي فرضته التحديات القائمة من قبل، بما في ذلك هشاشة البنية التحتية والقوى العاملة ذات المستويات المنخفضة من التعليم والتدريب، وبيئة العمل التي يستشري فيها نمط العمل غير الرسمي.

تعمل الحكومة والقطاع الخاص شركائهما على تطوير الإطار الاستراتيجي للتعليم والتدريب التقني والمهني، بهدف توفير برامج ذات صلة بالسوق لزيادة قابلية المتدربين للتوظيف والحصول على وظائف لائقة. إن هذه البرامج في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني تمهد الطريق نحو الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتعافي الاجتماعي والاقتصادي، وبناء السلام، والتنمية البشرية المستدامة. تشمل الأنشطة الأخرى المتعلقة بدور منظمة العمل الدولية في تنمية المهارات في اليمن بناء قدرات القطاع الخاص من خلال التدريب والدعم المتعلق بالتخطيط التشاركي لدعم الأعمال التجارية على مستوى المحافظات. مافتئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعم العمالة الطارئة في جميع أنحاء البلد، فضلاً عن دعم إنشاء مشاريع متناهية الصغر والصغيرة، وهو الآن بصدد وضع استراتيجية لسبل العيش المستدامة.

ومع ذلك، هناك حاجة إلى عدد من التدابير لتعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتشمل هذه التدابير على المدى القصير:

- حزمة انتعاش اقتصادي تعمل على تطوير الإدارة الاقتصادية وتفعيل السياسة الاقتصادية والمالية وتوحيد سعر صرف العملة الوطنية ووقف سياسة تمويل العجز وتنمية الإيرادات العامة؛
- اعتماد مشاريع كثيفة العمالة وبرامج التمكين الاقتصادي للنساء والشباب والنازحين، لتوفير فرص عمل لائقة، خاصة في القطاعات الاقتصادية الواعدة؛
- النظر في خطط الاستجابة الإنسانية في إطار رؤية الاقتصاد الكلي لتطوير الأصول الإنتاجية للمزارعين، وخلق فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل، وإعادة بناء القدرات والطاقات الإنتاجية للنازحين، مما يؤدي إلى النمو المستدام وتعزيز النشاط الاقتصادي؛
- توفير الخدمات الأساسية التي تلبى احتياجات السكان، ووضع خطة لإعادة بناء وإعادة بناء البنية التحتية لأنها تمثل الأساس اللازم لاستعادة الثقة في الأداء الاقتصادي العام؛
- الدفع المنتظم لرواتب موظفي الخدمة المدنية وإعادة إعمار وترميم وإعادة تأهيل الأصول الإنتاجية التي تضررت من الحرب، وخاصة في مجالات الكهرباء والمياه والتعليم والصحة وجمع النفايات.
- بالإضافة إلى هذه التدابير العاجلة، ستساعد التدخلات المتوسطة والطويلة الأجل التالية في تعزيز النمو الاقتصادي والتوظيف على المدى الطويل:
- التصدي للتحديات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد ومنها الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للإيرادات العامة وعدم تنمية الإيرادات غير النفطية مثل الضرائب بجميع أنواعها والإيرادات من أرباح الشركات الإنتاجية العامة والمختلطة؛
- تطوير قطاع التعليم والصحة وزيادة نسبة الإنفاق العام على رأس المال البشري وخاصة التعليم والصحة، وحث الجهات المانحة على زيادة المخصصات المالية والاستثمار في بناء القدرات الفنية والبشرية للمؤسسات الوطنية والمحلية التي تقدم الخدمات الصحية والتعليمية؛
- مشاركة القطاع الخاص النشطة في عملية التعافي، وتعزيز الحوار والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإقرار قانون الشراكة مع القطاع الخاص، مما يعزز دور القطاع الخاص في عملية التعافي والتنمية والإعمار؛
- تطوير القطاعات الاقتصادية الواعدة مثل مصائد الأسماك والتعدين والسياحة وغيرها؛
- تطوير قطاع النفط والغاز الذي يمثل نحو 24% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2014، وإنشاء مدن صناعية تعتمد على الطاقة المحلية، ويمكن الاستثمار في رفع الطاقة الإنتاجية للمصافي المحلية (عدن، مأرب)، وكفاءة وجودة منتجاتها لتلبية الاحتياجات المحلية وفي رفع كفاءة توليد محطة الوقود القائمة، والاستثمار في محطات جديدة.

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية

ملخص

الجدول 9: البيانات المتاحة حول مؤشرات الهدف التاسع في اليمن

الهدف التاسع: اقامة هياكل اساسية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار		
الغاية	المؤشر	القيمة (السنة)
الغاية 9-3 زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات الميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق	المؤشر 9-3-2 نسبة الصناعات الصغيرة الحجم التي لها قرض أو خط ائتمان	1.9% (2013) ⁵²
الغاية 9.9 تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الانترنت في أقل البلدان نمواً بحلول عام 2020	المؤشر 9-ج-1 نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، بحسب التكنولوجيا	نسبة السكان المشمولين بشبكة الجيل الثاني للهاتف المحمول على الاقل 89% (2022) ⁵³ • نسبة السكان المشمولين بشبكة الجيل الثالث للهاتف المحمول على الاقل 73.7% (2022) ⁵³ • نسبة السكان المشمولين بشبكة الجيل الرابع للهاتف المحمول على الاقل 45% (2022) ⁵³

لقد أدى ما يقرب من عقد من الصراع والحرب إلى دمار وتدمير كبيرين للهياكل الأساسية. في عام 2020، قدر البنك الدولي التكلفة اللازمة لإعادة بناء البنية التحتية المتضررة في البلاد بـ 11 إلى 13 مليار دولار.⁵⁴ حيث دمرت الحرب حوالي ثلث الطرق المعبدة في البلاد، والعديد من الطرق الأخرى مغلقة أو مقطوعة وفي حالة سيئة بسبب نقص الصيانة.⁵⁵

⁵² مسوحات البنك الدولي للمشاريع.

⁵³ الاتحاد الدولي للاتصالات.

⁵⁴ البنك الدولي، "تقييم الاحتياجات الديناميكية لليمن: المرحلة الثالثة، تحديث 2020."

⁵⁵ كوميس وصلاح، "الحرب على طرق اليمن."

قبل عام 2015، كانت الصناعة (بما في ذلك الصناعات الاستخراجية والبناء) تشكل ما يقرب من 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي لليمن، ولكن وفي غضون أربع سنوات فقط انخفضت مساهمتها إلى 25٪.⁵⁶ عانى القطاع من أضرار مادية مباشرة كذلك نتيجة للتغيرات في البنية التحتية الداعمة وسلاسل التوريد وزيادة التكاليف.

أحد التحديات التي تواجه التنمية الصناعية تاريخياً هو محدودية وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات الائتمانية حيث أن ما يزيد قليلاً عن 3٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة حصلت على قرض أو خط ائتمان في عام 2013 وازدادت صعوبة الحصول على الائتمان بسبب الصراع وتشظي قطاع التمويل الرسمي.

تغطي شبكات الهاتف المحمول من الجيلين الثاني والثالث ما يقرب من 92٪ من السكان، مما يتيح فرصة لزيادة الوصول الرقمي مستقبلاً إلا أن الوصول الفعلي إلى الهواتف المحمولة واستخدامها لا يزال محدوداً. انخفض عدد اشتراكات الهاتف المحمول من 62 لكل 100 شخص في عام 2013 إلى 46 لكل 100 شخص في عام 2021، وهناك أقل من 5 مشتركين في خدمة النطاق العريض المتنقل من بين كل 100 شخص اعتباراً من عام 2021.

الجهود التي تبذلها الحكومة والتحديات التي تواجهها والاحتياجات

سيطلب السعي لتحقيق هذا الهدف بذل جهود كبيرة لإعادة بناء وتنشيط وتعزيز الصناعة والابتكار في اليمن. ولا يزال قطاعا الصناعة والتكنولوجيا يساهمان مساهمة محدودة فقط في الناتج المحلي الإجمالي بسبب محدودية القدرة التشغيلية. تؤدي المخاطر الأمنية والسياسية إلى جانب بيئة البنية التحتية الضعيفة إلى إيجاد مناخ استثماري غير جذاب، ما يشكل تحدياً أمام تحقيق تقدم مستقبلي في هذا المجال.

ويمكن معالجة هذه التحديات جزئياً من خلال صياغة استراتيجية التصنيع التي تُبنى على الاستفادة من الثروة المعدنية المتنوعة في اليمن وتطوير الصناعات التحويلية من أجل تعزيز مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي. يمكن من خلال خلق فرص عمل منتجة ومستدامة الدفع قدماً بعجلة الاقتصاد وكذلك تحسين النمو الشامل والمستدام لدعم التنمية في جميع المجالات.

الهدف العاشر: الحد من عدم المساواة

ملخص

الجدول 10: البيانات المتاحة حول مؤشرات الهدف العاشر في اليمن

الهدف العاشر: الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها		
الغاية	المؤشر	القيمة (السنة)
الغاية 10-ب تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان	المؤشر 10-ب-1 مجموع تدفقات الموارد المخصصة للتنمية، بحسب البلدان المستفيدة والبلدان المانحة وأنواع التدفقات (على سبيل المثال المساعدة	3,782.95 مليون دولار ⁵⁷ (2021)

⁵⁶ <https://data.worldbank.org/indicator/NV.IND.TOTL.ZS?locations=YE>
⁵⁷ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عبر قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

	الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتدفقات الأخرى)	الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لخططها وبرامجها الوطنية
5.16% (2021) ⁵⁸	المؤشر 10-ج-1 تكاليف التحويلات المالية كنسبة من المبالغ المحولة	الغاية 10-ج خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة، بحلول عام 2030

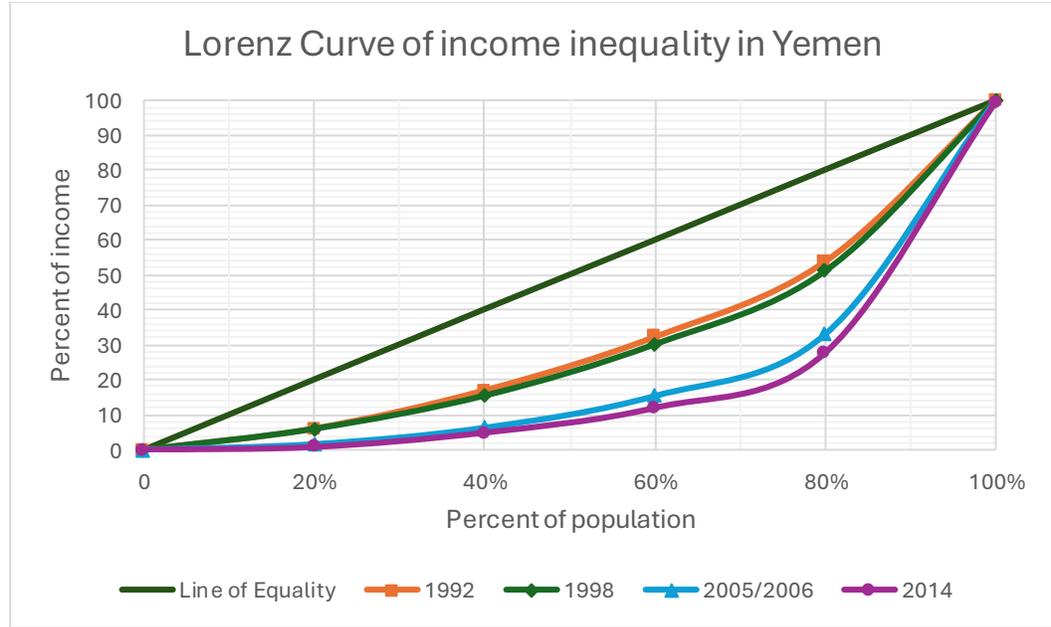
يهدف الهدف العاشر إلى الحد من عدم المساواة في مستويات الدخل والثروة، والوصول إلى الخدمات، والمشاركة السياسية داخل البلدان وفيما بينها. العدالة الاجتماعية هي عنصر أساسي يؤدي إلى نتائج أكثر عدلاً، والحد من الفوارق في الدخل والثروة بين أفراد المجتمع. كما أنه يُمكن جميع السكان، بمن فيهم الفئات الفقيرة والأكثر ضعفاً، من الاستفادة من التوزيع العادل للنمو الاقتصادي من حيث الدخل والثروة، فضلاً عن الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما الحقوق المتعلقة بالدخل والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والحماية الاجتماعية.

ازدادت نسب عدم المساواة في الدخل في اليمن على مدى العقود العديدة الماضية. يوضح الشكل 16 نسب عدم المساواة في اليمن باستخدام منحى لورنز، حيث ازدادت معدلات التباين في الدخل من عام 1998 إلى عام 2014. تشير نتائج مسح ميزانية الأسرة لعام 2014 إلى أن نسبة 20٪ (الطبقة الأكثر دخلاً) من السكان قد حصلوا على 71.8٪ من الدخل.⁵⁹ وعلى الرغم من عدم توفر البيانات التفصيلية منذ عام 2015، إلا أن الأدلة تشير بقوة إلى أن أوجه عدم المساواة في الدخل قد تفاقمت بشكل كبير خلال الحرب والصراع. على الرغم من ازدياد معدلات الفقر، يفتح الصراع فرصاً أمام قلة من الناس للاستفادة بشكل غير متناسب من اقتصاد الحرب والفساد، مما يؤدي إلى تفاوتات أعمق.⁶⁰

⁵⁸ البنك الدولي عبر قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

⁵⁹ موير وآخرون، "تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن."

⁶⁰ إيتون وآخرون، "اقتصادات النزاع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"؛ مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، "الفساد في اقتصاد الحرب في اليمن". مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، "النشأة الاقتصادية اليمنية".



الشكل 16: منحني لورنز يوضح عدم المساواة في الدخل في اليمن 1992-2014 باستخدام بيانات المسوحات التاريخية.

توجد اختلافات كبيرة بين المناطق الريفية والحضرية في الحصول ليس فقط على الدخل ولكن أيضا على الخدمات الأساسية. على سبيل المثال، يبلغ معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية في المناطق الحضرية (50.7%) وهو ضعف معدل الالتحاق في المناطق الريفية (27%). وعلاوة على ذلك، تؤدي هذه الفوارق الجغرافية إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، يزيد معدل التحاق الفتيان في المناطق الحضرية بنسبة 60 في المائة عن الفتيان في المناطق الريفية (48.1 في المائة و 30.1 في المائة على التوالي)، في حين أنه يزيد بنسبة 125 في المائة بين الفتيات في المناطق الحضرية والريفية (53.6 في المائة و 23.8 في المائة).

بالإضافة إلى أوجه عدم المساواة الكبيرة داخل البلاد، تُعد اليمن واحدة من الدول الفقيرة نتيجة لقدركبير من عدم المساواة بين البلدان. من أجل خفض جوانب عدم المساواة بين البلدان، ولكي يتمكن اليمن من متابعة أهداف التنمية المستدامة الأخرى، هناك حاجة ماسة لتمويل خارجي كبير وهذا الأمر هو محط تركيز العديد من الغايات المرتبطة بالهدف العاشر. يحصل اليمن على بعض المساعدات الخارجية، فاستنادا إلى البيانات المتاحة، بلغ إجمالي تدفقات الموارد في عام 2021 (بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الأخرى) ما يقرب من 3.8 مليار دولار. ومع ذلك، فإن هذه التدفقات موجهة أساسا نحو الاحتياجات الإنسانية بدلا من تخصيصها لأغراض التنمية. وبينما تلعب التحويلات دوراً مهماً في الاقتصاد كمصدر للدخل للعديد من الأسر ومصدر للعملة الأجنبية، فإن كلف التحويلات، التي تصل إلى 5.16% من المبالغ المحولة هي أعلى بكثير من نسبة 3% المستهدفة.

الجهود التي تبذلها الحكومة والتحديات التي تواجهها والاحتياجات

تواجه الجهود المبذولة لتحسين جوانب عدم المساواة في اليمن العديد من التحديات، بما في ذلك الصراع المستمر الذي يعيق تقديم الدعم. كما أن الدمار المستمر للبنية التحتية الناتج عن ذلك يسهم في إحباط الجهود المبذولة لتحقيق العدالة والإنصاف

في التنمية. تؤثر معدلات الفقر والبطالة المرتفعة على الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية، وتؤدي التفاوتات الشديدة بين المناطق الحضرية والريفية إلى استدامة الفجوات الكبيرة في التنمية بين مختلف المناطق والمحافظات. من أجل معالجة جوانب عدم المساواة، ينبغي إيلاء عناية خاصة للفئات الأشد ضعفاً، بما في ذلك برامج التحويلات النقدية التي يجب زيادة نطاقها وحجمها وزيادة الإنفاق المستهدف للأفراد ذوي الدخل المنخفض من خلال برامج التعليم والصحة. ويمكن أن يوفر المزيد من التمويل لسياسة الأمن الغذائي، بما في ذلك دعم قطاعي الزراعة وصيد الأسماك، دعماً أكبر للمجتمعات الضعيفة. كما أن زيادة الدعم للمستشفيات الريفية سيساهم في معالجة الفجوة الجغرافية في الوصول إلى الخدمات التشخيصية والعلاجية والجراحية.

الهدف الحادي عشر: المدن والمجتمعات المستدامة

ملخص

الجدول 11: البيانات المتاحة حول مؤشرات الهدف 11 في اليمن

الهدف الحادي عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وامنة وقادرة على الصمود ومستدامة		
الغاية	المؤشر	القيمة (السنة)
الغاية 11-1 ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030	المؤشر 11-1-1 نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في احياء فقيرة او مستوطنات غير رسمية او مساكن غير ملائمة	45.5% (2014) ⁶¹ 44.2% (2018) ⁶¹

يعيش غالبية اليمنيين في المناطق الريفية، لكن هناك توسع كبير في المناطق الحضرية حيث كان حوالي ربع السكان يعيشون في المناطق الحضرية في مطلع القرن وارتفعت هذه النسبة إلى ما يقرب من 40% في عام 2022. واجهت المناطق الحضرية تحديات كبيرة منذ اندلاع الصراع. انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق العشوائية تدريجياً، من أكثر من 60% في عام 2000 إلى ما يقرب من 44% في عام 2018، ولكن ذلك التحول لم يكن بالسرعة الكافية من أجل التخلص من الأحياء العشوائية في المستقبل القريب. وعلاوة على ذلك، أدى النزاع إلى نزوح جماعي للسكان حيث يفتقر نحو 4.5 مليون نازح داخلياً إلى الخدمات الأساسية ويقومون في مساكن غير مناسبة. هناك محدودية في البيانات الخاصة بالعديد من المؤشرات المتعلقة بجودة الحياة والتأثير البيئي في المناطق الحضرية في اليمن، ولكن من الواضح أن الظروف المعيشية قد تدهورت بشكل عام.

الجهود التي تبذلها الحكومة والتحديات التي تواجهها والاحتياجات

أدت الحرب المستمرة إلى نزوح ملايين اليمنيين وتعطيل العديد من الخدمات الحضرية. سيتطلب دعم المدن والمجتمعات المستدامة في البلاد إنهاء الصراع والوصول إلى سلام شامل ومستدام وبرنامج لإعادة الإعمار والتعافي لاستعادة البنية التحتية الحضرية المدمرة والمساعدة في دعم أولئك الذين تضررت منازلهم ودمرت.

⁶¹ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولين ملخص

الجدول 12: البيانات المتاحة حول مؤشرات الهدف الثاني عشر في اليمن

الهدف الثاني عشر ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة		
الغاية	المؤشر	القيمة (السنة)
12-ج ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير المتمسة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق، وفقا للظروف الوطنية، بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة. حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، على أن تراعى في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة.	12-ج-1 دعم الوقود الأحفوري (الاستهلاك والإنتاج) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (%)	0.002 (2020) ⁶²

- يتطلب الاستهلاك والإنتاج المستدامان إدارة الموارد الطبيعية واستخدامهما في الإنتاج والاستهلاك على نحو مستدام، لا سيما وأن الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك تستنفد بسرعة رأس المال الطبيعي، وتؤدي إلى تدهور خدمات النظم الإيكولوجية، وتقوض قدرة البلدان على تلبية احتياجاتها على نحو مستدام. يتطلب الانتقال نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة زيادة الكفاءة والإنتاجية عبر سلاسل التوريد ودورات حياة المنتجات.
- وباعتبارها واحدة من أقل البلدان نمواً في المنطقة، فإن اليمن أكثر عرضة للحرمان بسبب نقص الموارد والقدرات وتداعيات الحرب والأزمات الاقتصادية التي أدت إلى انخفاض الإنتاجية والنمو الاقتصادي وتدهور مستويات المعيشة. وبالتالي، فإنه يتطلب دعماً مالياً وتقنياً كبيراً للانتقال إلى التكنولوجيات والممارسات النظيفة والحديثة التي تعزز الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج، بما في ذلك نقل التكنولوجيا الحديثة لتحقيق النمو الاقتصادي الأخضر والتعجيل بالتقدم في تحقيق الهدف الثاني عشر.

الجهود التي تبذلها الحكومة والتحديات التي تواجهها والاحتياجات

- أدى تكرار دورات تعليق وخفض صادرات النفط والغاز بما في ذلك توقف إنتاج وتصدير النفط بسبب الضربات الإرهابية من قبل طيران الحوثي المسير على موانئ النفط في أكتوبر 2022 إلى انخفاض الإيرادات من إنتاج النفط والغاز وبالتالي زيادة عجز الموازنة. أدى استمرار انخفاض قيمة الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي إلى ارتفاع أسعار الطاقة

⁶² برنامج الأمم المتحدة للبيئة عبر قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

والنقل والسلع الأساسية. تم تجميد الإنفاق على البرنامج الاستثماري، حيث سُمح فقط للمشاريع الحكومية الجارية حالياً بالاستمرار. وقد أدى ذلك إلى فقدان فرص العمل، ولا سيما في أوساط الشباب، مما أدى إلى زيادة البطالة والفقير. كما أن الدين العام آخذ في الارتفاع، داخلياً وخارجياً، نتيجة تراكم المتأخرات وعدم القدرة على السداد بسبب انخفاض موارد النقد الأجنبي، لا سيما من صادرات النفط والغاز وتناقص الدعم الدولي.

يوصى بالتدخلات التالية لتسريع تحقيق الهدف:

- تنفيذ تدابير عملية لتنمية الموارد المالية للدولة من خلال تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وزيادة معدل تحصيل الإيرادات السيادية بجميع أنواعها، ومكافحة التهرب الضريبي والجمركي.
- استئناف تصدير النفط والغاز وحماية المنشآت النفطية من الهجمات.
- تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية لإنتاج البيانات المالية ونشرها بانتظام لزيادة الشفافية.
- الاستفادة من خبرات المنظمات الدولية والإقليمية لتطوير القدرات الوطنية في إعداد مؤشرات قياس عالية الجودة، والاستفادة من خبرات القطاع الخاص الوطني، وإنشاء شبكة وطنية في مجال البيانات.
- تعزيز الحوار والشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لزيادة مساهمته في زيادة الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك مشاريع البنية التحتية وقطاع الطاقة البديلة.

الهدف الثالث عشر: العمل المناخي

ملخص

الجدول 13: البيانات المتاحة حول مؤشرات الهدف الثالث عشر في اليمن

الهدف الثالث عشر: العمل العاجل لمجابهة تغير المناخ وآثاره		
الغاية	المؤشر	القيمة (السنة)
1-13: تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في البلد وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك المخاطر	1-1-13 عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100 000 شخص	813.9 (2023) ⁶³

- يتمثل الهدف الثالث عشر في الحد من تغير المناخ والتكيف معه. في السنوات الأخيرة، برزت آثار تغير المناخ كأحد التحديات الرئيسية التي تواجه اليمن، مما شكل تهديدات خطيرة للبلاد، التي تعاني بالفعل من نقاط ضعف كبيرة في بنيتها التحتية وتقديم الخدمات. وتشمل هذه الآثار الجفاف والفيضانات والعواصف وموجات الحر وانتشار الآفات والأمراض والتغيرات في أنماط هطول الأمطار وزيادة تواتر وشدة العواصف وارتفاع مستوى سطح البحر وغيرها من المخاطر التي تعيق التنمية بشكل مباشر. علاوة على ذلك، فإن القدرة على التنبؤ بحدوث الكوارث في اليمن محدودة للغاية بسبب عدم وجود أدوات دقيقة لتقييم مخاطر الكوارث. وقد شهدت البلاد بالفعل آثار المخاطر الطبيعية مثل

⁶³ كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية وشبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، "مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات في المنطقة العربية 2024/2023".

الفيضانات الشديدة، ومن المرجح جداً أن تواجه اليمن بشكل مستمر مستقبلاً ارتفاع في درجات الحرارة وزيادة التقلبات في هطول الأمطار نتيجة لتغير المناخ.⁶⁴

- على الصعيد العالمي، المناخ والطقس المتطرف مسؤولان عن جزء كبير من الكوارث التي شهدتها العالم في العقود الأخيرة.⁶⁵ وقد تسببت الأحداث المناخية المتطرفة في اليمن بالفعل في أضرار جسيمة حيث أثرت الفيضانات في اليمن على حياة مئات الآلاف من اليمنيين، مما أدى إلى وفيات وإصابات، وإحراق أضرار بالمساكن والبنية التحتية الرئيسية، وتعطيل الأنشطة البشرية، وانخفاض الإنتاج الزراعي والدخل.⁶⁶ وتفاقم هذه الآثار من الوضع الصعب في بلد أضعفته بالفعل سنوات من الصراع المدمر. علاوة على ذلك، يهدد تغير المناخ اليمن والتي كانت بالفعل أحد أكثر البلدان التي تعاني من إجهاد المياه في العالم حيث انخفضت الموارد المائية في البلد بشكل سريع.⁶⁷ وفي هذا السياق، تصنف اليمن كواحدة من أكثر البلدان عرضة لتغير المناخ، فضلاً عن كونها واحدة من أقل البلدان استعداداً للتعامل مع آثاره أو التكيف معها.⁶⁸
- لا يزال هناك قدر كبير من عدم الوضوح بشأن آثار تغير المناخ، سواء آثاره المباشرة أو كيف ستكون البلاد قادرة على التعامل مع عواقبه. وعلاوة على ذلك، من الصعب الحصول على أرقام دقيقة عن الخسائر الناجمة عن الكوارث المتصلة بالمناخ. لا يوجد توجه منهجي واسع النطاق لجمع البيانات عن الخسائر والتقدير من قبل المنظمات والوكالات الشريكة في اليمن. تشير الأبحاث الأخيرة التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنه في السيناريو المحتمل، يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى خسارة تراكمية قدرها 93 مليار دولاراً في الناتج المحلي الإجمالي، مما يدفع أكثر من 8 ملايين شخص إلى الفقر المدقع و 3.8 مليون آخرين إلى سوء التغذية، مقارنةً بسيناريو بدون تغير المناخ.⁶⁹

الجهود التي تبذلها الحكومة والتحديات التي تواجهها والاحتياجات

يواجه اليمن العديد من التحديات في اتخاذ الإجراءات المناخية ومواجهة خطر تغير المناخ منها أولاً ضعف توفر البيانات والقدر الكبير من عدم اليقين. هناك محدودية في القدرات على رصد وتقييم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والخسائر المرتبطة بالكوارث داخل البلد، ويتم الحصول على البيانات المتاحة في المقام الأول من المنظمات الدولية.

علاوة على ذلك، ومع استمرار تأثير تغير المناخ، فإن قدرة اليمن على التخفيف من حدة هذه المعضلة العالمية ضئيلة للغاية. وبدون اتخاذ إجراءات تخفيف قوية من جانب البلدان المسؤولة إلى حد كبير عن استمرار تفاقم أزمات المناخ والكوكب، فمن المرجح أن يستمر اليمن في مواجهة آثار تغير المناخ، بما في ذلك الأضرار الناجمة عن هطول الأمطار الغزيرة والعواصف، وانتشار الأمراض، وتدهور النظم الإيكولوجية المائية، وفقدان التنوع البيولوجي، وضعف الموارد الطبيعية، بما في ذلك الزراعة والثروة الحيوانية والتربة ومصادر المياه.

ركزت جهود الحكومة في الماضي على معالجة آثار الظواهر المناخية المتطرفة والاستفادة من الموارد المتاحة. والجدير بالذكر أن اليمن حقق نجاحاً في الانتقال إلى الطاقة النظيفة وإعداد التقارير والتقييمات الوطنية (الأولى والثانية والثالثة). وفقاً للتقرير

64 حنا وآخرون، "تأثير تغير المناخ على التنمية البشرية في اليمن".

65 الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، "تقرير الكوارث العالمية 2022م".

66 الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، "اليمن".

67 وايس، "عاصفة متكاملة"، فايربراس، "المياه الحضرية في اليمن: التحديات القصوى والحلول العملية والدروس المستفادة للمستقبل من حالة تعز".

68 تشن وآخرون، "التقرير الفني للمؤشر القطري لمبادرة التكيف العالمية لجامعة نوتردام".

69 حنا وآخرون، "تأثير تغير المناخ على التنمية البشرية في اليمن".

الوطني الثالث لليمن (2018)، بلغت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ما يقرب من 34136 جيجا جرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2010، موزعة على القطاعات التالية: الطاقة (22038 جيجا جرام)، الصناعة (1798 جيجا جرام)، الزراعة (8247 جيجا جرام)، والنفايات (2053 جيجا جرام). وفي الوقت نفسه، قدر عزل الكربون من قبل قطاع الغابات وتغير استخدام الأراضي في عام 2010 بنحو 1885 جيجاغرام، مما أدى إلى انبعاث صافي لغازات الدفيئة بحوالي 32249 جيجاغرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

بالإضافة إلى ذلك، يتم تنفيذ مشروع "تعزيز القدرة على الصمود لبناء الاستدامة في اليمن" بالتعاون بين وزارة المياه والبيئة ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. ويهدف المشروع إلى تحقيق استراتيجية وطنية وآلية تنسيق وطنية للحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ، من أجل معالجة نقاط الضعف المؤسسية والتشريعية الحالية. كما تم تدريب فريق وطني على تقدير الخسائر الناجمة عن الكوارث ووضع إطار لمعالجة مسألة ضعف البيانات عن الخسائر والأضرار المتصلة بالمناخ.

بالإضافة إلى ذلك، يوصى بالتدابير التالية كتدخلات ذات أولوية لمكافحة تغير المناخ والتعامل معه :

- وضع خطة لإدارة الأزمات، واعتماد نهج تكيف قائم على النظم الإيكولوجية، ونقل التكنولوجيات الصديقة للبيئة عبر مختلف القطاعات مثل الزراعة والصناعة، مع تعزيز آليات وتقنيات الإنتاج المأمونة والنظيفة. ويشمل ذلك تبني التقنيات البيئية الحديثة وتوطينها والاستفادة منها لتشجيع البحث العلمي في مجال حماية البيئة والحفاظ عليها، بالإضافة إلى تعبئة الموارد اللازمة من الجهات المانحة ووكالات التمويل الدولية.
- إنشاء قواعد بيانات وطنية تتعلق بتغير المناخ والخسائر الناجمة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ والاستفادة منها لإعداد خطط وطنية للتخفيف والتكيف، فضلا عن برامج لصناديق الخسائر والأضرار المرتبطة بالمناخ.
- تحديد الأهداف والمؤشرات الوطنية للعمل المناخي بما يتماشى مع الأولويات الوطنية، والتركيز عليها خلال المرحلة المقبلة، وتصميم لوحة معلومات وطنية لرصد التقدم المحرز والإبلاغ عنه، وفقا للأهداف والمؤشرات العالمية.
- تطوير نظم الإنذار المبكر على المستوى المحلي لمنع الخسائر الناجمة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ، وبالتالي توفير فهم شامل لمخاطر المناخ، ورصد وتقييم المخاطر والمخاطر.
- استكمال الإطار المؤسسي والتشريعي الوطني للتخفيف من مخاطر الكوارث المرتبطة بالمناخ وتغير المناخ.
- بناء قدرات الفريق المسؤول عن تتبع ورصد المؤشرات.
- الحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيز مرونة قطاعي الزراعة والأسماك في التكيف مع آثار تغير المناخ، مع التخفيف من حدة الكوارث المرتبطة بالمناخ.
- إدارة النظم البيئية المستدامة وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ.
- تطوير أنواع جديدة من المحاصيل يمكنها تحمل درجات الحرارة المرتفعة والملوحة والجفاف، وهي ظروف ستسود في ظل تغير المناخ.
- تطوير أنواع جديدة من المحاصيل ذات مواسم نمو أقصر لتقليل استهلاك المياه والتكيف مع ظروف تغير المناخ.

الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء

ملخص

الجدول 14: البيانات المتاحة حول مؤشرات الهدف الرابع عشر في اليمن

الغاية	المؤشر	القيمة (السنة)
الغاية 14- 5 حفظ % في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستنادا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام 2020.	المؤشر 14-5-1 نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية.	30.6% (2022) ⁷⁰

تتميز البيئة البحرية في الجمهورية اليمنية بتنوع بيولوجي غني والذي يشمل 416 نوعا من الأسماك. وتوجد في البيئة البحرية اليمنية مجموعة من الحيوانات المستوطنة والمهاجرة منها ذات أهمية خاصة على المستوى الوطني والدولي نظراً لكونها إما تعاني من استنزاف جائر تحت ضغوط اجتماعية اقتصادية أو مهددة بالانقراض أو معرضة للخطر مثل الثدييات البحرية (Mammals Marine) من الحيتان، الدلفين، وبقر البحر (الاطوم)، بالإضافة إلى السلاحف البحرية (Marine turtles)، وجميع هذه الأنواع يهددها الصيد الجائر، وتلوث وتدمير موائلها بالنفط والمخلفات الصلبة واستخدام وسائل صيد غير قانونية. تمتد سواحل اليمن لأكثر من 2500 كيلو متر عبر البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي الوضع الحالي يعيق رصد الهدف 14 من اهداف التنمية المستدامة وغاياته، مع زيادة معدلات التلوث وتغير جودة المياه البحرية خاصة في المناطق الساحلية القريبة من المدن والتجمعات السكانية المطلة على البحر الأحمر مثل (ميدي، اللحية، الخوبة، الصليف والحديدة، التحيثا، الفازة، الخوخة، المخاء وذباب) وعلى خليج عدن (السقية، رأس العارة، خور عميرة، قعوه وعدن والمكلا) وعلى البحر العربي (سيحوت، قشن، حصوين، والغبيضة)، زيادة التلوث نتيجة رعي المخلفات ومياه الصرف الصحي الغير معالجة الى البحر في المدن الكبرى الحديدة وعدن والمكلا. زيادة معدلات الردم والبناء العشوائي (طرق، مباني وحجز مساحات وازاضي ورعي مخلفات البناء على طول خط الشاطئ)، فقدان الموائل الطبيعية واختلال التوازن البيولوجي وتدهور المخزون السمكي، تعرية ونحر الشواطئ، تملح الأراضي ومياه الآبار في المناطق الساحلية، ناهيك عن الضرر البالغ جراء الاصطياد الجائر، بالإضافة الى التلوث النفطي الناتج عن حوادث الانسكاب النفطي.

وتعقد التجارة البحرية التي تعبر البحر الأحمر وخليج عدن بشكل كبير الجهود المبذولة لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم التركيز بما يكفي على الحفاظ على الموارد البحرية الحيوية. تُعد هذه الموارد، بما في ذلك مجموعات الأسماك والشعاب المرجانية وغيرها من مصادر الغذاء الحيوية، محورية لقطاع الثروة السمكية وهي ضرورية للحفاظ على التوازن البيئي. ولمواجهة هذه التحديات، لا بد من إنشاء مناطق بحرية محمية وتعزيز القدرات المؤسسية للحفاظ على البيئة البحرية في استراتيجيات التنمية الاقتصادية.

⁷⁰ كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية وشبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة. "مؤشر أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية ولوحات المعلومات 2024/2023".

ونظراً لأهمية الموارد البحرية في اليمن، التي تلعب دوراً حاسماً في تعزيز الأمن الغذائي والصحة والتغذية والدخل وسبل العيش، فضلاً عن دعم معيشة سكان المناطق الساحلية، من الضروري إعطاء الأولوية لتنمية الموارد البحرية، بما في ذلك تنمية الثروة السمكية والحد من الصيد الجائر والصيد غير القانوني.

الجهود التي تبذلها الحكومة والتحديات التي تواجهها والاحتياجات

الجهود المبذولة للحفاظ على الموارد البحرية وحمايتها مقيدة بسبب ضعف البيانات ونقص الموارد وتغير المناخ المستمر. هناك ندرة في المعلومات الدقيقة عن حالة البيئة البحرية حيث أجريت آخر دراسة عن الأرصد السمكية في عام 1987، على سبيل المثال. لا توجد برامج قوية للرصد والمراقبة لتقييم البيئة البحرية، ولا توجد خرائط مفصلة جيدة للمناطق ذات الحساسية البيئية العالية.

غالباً ما يكون التمويل اللازم لتنفيذ الخطط المطلوبة غير كافٍ وقدرة الموارد البشرية محدودة للغاية، لا سيما في مراقبة المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وتقييمها. البنية التحتية في قطاع مصايد الأسماك ضعيفة بشكل خاص، بما في ذلك مراكز الإنزال السمكي ومراكز الاستقبال ومصانع المعالجة. وعادة ما تعاني المحافظات الساحلية من ضعف جودة الخدمات والوصول إليها.

في الوقت نفسه، يستمر تأثير تغير المناخ والأزمات العالمية الأخرى على اليمن مما يؤدي إلى زيادة الآثار المدمرة. وتشمل هذه الآثار تدمير الشعاب المرجانية، والتلوث، وتأثيرات تغير المناخ، وظواهر الطقس القاسية مثل الأعاصير، التي أثرت على حجم المخزون السمكي.

وقد اتخذت الجمهورية اليمنية حتى الآن عدة خطوات لحماية البيئة البحرية، منها إنشاء الهيئة العامة لحماية البيئة، والهيئة العامة للشؤون البحرية، ومصلحة خفر السواحل لتعزيز الاهتمام بالبيئة البحرية كمورد اقتصادي مستدام، فضلاً عن إنشاء غرفة مراقبة العمليات البحرية والتفتيش البحري.

ركزت العديد من الإجراءات على قطاع مصايد الأسماك، مثل إنشاء مركز وطني لمعلومات مصايد الأسماك ووضع خطة لتحسين الأمن الغذائي والبنية التحتية. تم إعادة تأهيل مركز الإنزال السمكي في منطقة حجيف بالتواهي، عدن، وتم انتشال عدد من السفن الغارقة فيه. وتم إصلاح عدد من مراكز الإنزال السمكي، بما في ذلك مركز الإنزال السمكي في عدن (الذكيار) مع إصلاح وحدات تبريد لتخزين الأسماك.

أخيراً، اتبعت الحكومة عدداً من الإجراءات لحماية المناطق المهمة، بما في ذلك إعلان أرخبيل سقطرى كمحمية طبيعية في البحر العربي والذي تبلغ مساحته 362500 هكتاراً و غابة جزيرة كمران في البحر الأحمر بمحافظة الحديدة وتبلغ مساحتها 5257 هكتاراً ومحمية الأراضي الرطبة في عدن وتبلغ مساحتها 2586 هكتاراً وكذلك استكمال المتطلبات لإعلان محمي بيير علي بروم بمحافظتي (شبو - حضرموت) و شرمة - جثمون (حضرموت).

بالإضافة إلى التدابير الجارية بالفعل، فإن التدخلات التالية مطلوبة لحماية البيئة البحرية في اليمن:

- دراسة التنوع البيولوجي في الجزر المأهولة في البحر الأحمر.

- بناء قاعدة بيانات تعكس حالة البيئة البحرية والساحلية.
- توسيع نطاق إنشاء المحميات البحرية الطبيعية، ووضع وتنفيذ خطط لإدارة مصائد الأسماك التجارية، والتصدي للفقير في المجتمعات الساحلية، وبناء قدرات المرأة في المجتمعات الساحلية وتعزيز دورها في تنمية الموارد البيئية الساحلية.
- تطوير أنشطة البحث العلمي، بما في ذلك البحوث التطبيقية على الموارد الساحلية والبحرية، وتوفير الموارد المالية اللازمة لهيئة العلوم البحرية، ومركز التلوث البحري، ومركز الحياة البحرية.
- وضع معايير ومواصفات لمستويات مقبولة من التلوث الساحلي والبحري وإعداد برامج عمل لحماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن الأنشطة البرية.
- تعزيز قدرات الفريق المسؤول عن تتبع ورصد المؤشرات البيئية البحرية والساحلية وإدارة المراقبة والتفتيش البحريين.

الهدف الخامس عشر: الحياة في البر

ملخص

الجدول 15: البيانات المتاحة عن مؤشرات الهدف الخامس عشر في اليمن

الهدف الخامس عشر: الحفاظ على الحياة في البر. ويرمي إلى حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي..		
الغاية	المؤشر	القيمة (السنة)
الغاية 15-3 مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالم خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام 2030	المؤشر 15-3-1 نسبة الأراضي المتدهورة الى مجموع مساحة اليابسة	17.5% (2019) ⁷¹

تعاني اليمن من ظاهرة تدهور الأراضي نتيجة تغير المناخ وارتفاع درجات الحرارة والجفاف وتقلبات الطقس التي أدت إلى جرف عدد من الأراضي الزراعية وتدهور الغطاء النباتي وإنتاجية الأراضي والمياه السطحية والجوفية. ومن المتوقع زيادة نسبة تدهور الأراضي المتأثرة بالتغيرات المناخية خلال السنوات القادمة، من جانب آخر تبلغ حجم الأراضي المتصحرة حوالي 90% عام 2014 موزعة بين أراض رملية صحراوية، وساحلية، وجبال وأراضي سكنية وطرق، ومناطق استثمار. ومن المتوقع أن تزداد في السنوات القادمة النسبة المئوية لتدهور الأراضي المتأثر بالتغيرات التي سببها البشر.

المربع 2: جزيرة سقطرى
تضم جزيرة سقطرى ثروة من الروائع الطبيعية، وقد تم تصنيف 37 في المائة من النباتات فيها متوطنة أو فريدة من نوعها في المنطقة.⁷² وأعطيت لقب: "غالاباغوس المحيط الهندي". وجرى تحييدها في الصراع اليمني باعتبارها مدرجة على

⁷¹ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، "تقرير من اليمن".

⁷² اليونيسكو، "الطبيعة والناس في أرخبيل سقطرى".

قائمة اليونسكو لمواقع التراث العالمي، لكن القوى العسكرية انتشرت فيها في عام 2018 فازداد الخطر الذي تواجهه في الحرب الدائرة حالياً. واقترح الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية إضافة الجزيرة إلى قائمة التراث العالمي المعرض للخطر نظراً إلى عدد من التهديدات الأساسية، بينها التنمية غير المنضبطة، وانتشار الأنواع الدخيلة الغازية، وآثار تغير المناخ.⁷³

الجهود التي تبذلها الحكومة والتحديات التي تواجهها والاحتياجات

تم تحديد السياسات والتدابير ذات الأولوية التالية باعتبارها مهمة للتخفيف من زيادة تدهور الأراضي وتصاعده:

- دعم المجتمع الدولي لتمويل الأنشطة الرامية إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية والغابات والمدرجات الزراعية.
- إجراء دراسات لتقييم وفهم ورصد تدهور التربة والأراضي، بما في ذلك تطبيق تكنولوجيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية لإنشاء قاعدة بيانات وطنية.
- إنشاء نظام للرصد البيئي للحد من التلوث وتعزيز الرقابة والتفتيش وإنفاذ القوانين والسياسات للحد من الآثار الضارة على البيئة.
- تنفيذ برنامج وطني للمساعدة في رفع الثقافة البيئية بين جميع شرائح المجتمع. بدء برامج توعية حول أهمية التنوع البيولوجي ومخاطر تدهور الأراضي وفقدان الغابات.
- الاستثمار في التوسع الاستراتيجي للمناطق المحمية، وخاصة تلك الغنية بالتنوع البيولوجي. إطلاق حملات وطنية للتشجير لمكافحة التصحر وسن قوانين لمنع الحفر العشوائي لآبار المياه الجوفية، ووقف إزالة الغابات، وحظر قطع الأشجار لمنع تدهور الغطاء النباتي.

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية

ملخص

الجدول 16: البيانات المتاحة حول مؤشرات الهدف السادس عشر في اليمن

الغاية	المؤشر	القيمة (السنة)
الغاية 16-1 الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدّلات الوفيات في كل مكان	المؤشر 16-1-1 عدد ضحايا القتل العمد لكل 100,000 نسمة، بحسب العمر ونوع الجنس	6.8 (2013) ⁷⁴

⁷³ الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. "الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة يقدم المشورة بشأن حالة الخطر لموقع التراث العالمي لأرخبيل سقطرى في اليمن".

⁷⁴ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

79% (2013) ⁷⁵	المؤشر 16-2-1 نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و 17 سنة والذين تعرّضوا لأي عقاب بدني و/أو اعتداء نفسي من جانب مقدّمي الرعاية في الشهر السابق	الغاية 16-2 إنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدّهم
64.3% (2013) ⁷⁶	المؤشر 16-5-2 نسبة الأعمال التجارية التي اتّصلت مرّة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعت رشوة إلى مسؤول حكومي أو طلب منها أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهراً السابقة	الغاية 16-5 الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع اشكالهما

يسعى هذا الهدف إلى إقامة مجتمعات آمنة ومستقرة وسلمية تحترم حقوق الإنسان وتدعم سيادة القانون. ويشدد على إنشاء مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة تكفل الوصول العادل إلى العدالة للجميع. واليمن يعيش منذ سبتمبر 2014 ظروفًا سياسية وأمنية غير مستقرة نتيجة الانقلاب الحوثي وتصاعد الحرب والصراع الذي خلف جراحات عميقة في الجسد اليمني وتأثرت كل جوانب الحياة وانقسمت المؤسسات الحكومية وتراجعت الموارد العامة وتدهورت الخدمات العامة وتدهورت مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية بالإضافة إلى الانتهاكات العديدة في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وبالتالي فإن استعادة مؤسسات الدولة وانتهاء الحرب والصراع والوصول إلى سلام مستدام وشامل وإقامة مجتمع آمن ومستقر تظل أولوية ملحة

لقد تعاطت الحكومة الشرعية مع الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة عبر مبعوثها الخاص إلى اليمن للوصول إلى سلام مستدام وشامل يحقق الاستقرار والسلام و يضع حداً للحرب والصراع في اليمن فقد دعمت الشرعية الدستورية، جهود المجتمع الدولي والمبعوثين الخاصين للأمين العام للأمم المتحدة الذين تعاقبوا على اليمن ابتداء من مفاوضات الكويت وجنيف وإستكهولم وغيرها والتي تنتهي بتوافقات تهيئ لسلام مستدام، غير أن الطرف الانقلابي يتنصل عن تنفيذ الالتزامات والاتفاقات ويضع العراقيل والاشتراطات التعجيزية رغم التنازلات التي تقدمها الحكومة الشرعية. ويجري حالياً النقاش حول أحياء وتجديد هدنة على نطاق أوسع تقودها سلطنة عمان وبدعم من السعودية والمجتمع الدولي مما يضع الأساس لمفاوضات سلام دائمة، وإطلاق عملية سلام يمنية يمنية. ومن المأمول أن يرتفع هذا إلى مستوى أحلام وتطلعات اليمنيين من الشرق إلى الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب، ومن جميع أنحاء اليمن في تحقيق الاستقرار، وإعادة بناء دولة حديثة تقوم على العدالة والإنصاف، وتحقيق التنمية المستدامة.

المربع 3: الخزان النفطي العام صافر

كان إنقاذ الخزان النفطي العام صافر، التي تحتوي على أكثر من مليون ومائة ألف برميل من النفط الخام وتشكل خطراً بيئياً على أكثر من 200 مليون شخص، سكان الدول الساحلية المجاورة، جهداً تعاونياً بين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. نجحت عملية النقل الطارئ من سفينة إلى سفينة حسب الخطة التي وضعتها الأمم المتحدة، بقيادة المنسق المقيم ومنسق الأمم

⁷⁵ اليونيسف

⁷⁶ البنك الدولي

المتحدة للشؤون الإنسانية ومكتبهما في اليمن، في تجنب هذه الكارثة البيئية. وقد مول المجتمع الدولي بسخاء المرحلة الأولى من عملية استبدال خزان النفط العائم صافر وساهمت الحكومة اليمنية بخمسة ملايين دولار أمريكي في تمويل المشروع.

الجهود التي تبذلها الحكومة والتحديات التي تواجهها والاحتياجات

يتمثل التحدي الأكبر أمام تحقيق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة في الصراع المستمر وعدم التوصل حتى الآن إلى اتفاق سلام شامل ومستدام لاستعادة الاستقرار السياسي والأمن والالتزام بسيادة القانون. وقد زاد من تفاقم ذلك التطورات الأخيرة في البحر الأحمر وتعطيل الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن، مما أضاف عائقاً إضافياً لجهود بناء السلام.

أدى الصراع، إلى جانب المخاطر الطبيعية، إلى نزوح ملايين اليمنيين - معظمهم من النساء والأطفال - مما زاد من تعرضهم لسوء المعاملة والاستغلال. وعلى نطاق أوسع، يؤدي ارتفاع مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي إلى جانب تدهور مستويات المعيشة إلى انخفاض مستويات الاستقرار والأمن وانخفاض فرص الوصول إلى العدالة. سيكون التدخل الأقوى لتسريع تحقيق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة هو تأمين اتفاقية سلام شاملة ومستدامة وإنهاء الصراع. ويمكن بشكل أكثر تحديداً، وهو أمر في متناول اليد، أن يتم اتخاذ تدابير إضافية لبناء المؤسسات والحماية وبما يعزز الجهود لبناء السلام والعدالة، بما في ذلك ما يلي:

- إعادة هيكلة لجان الخدمة العامة الأساسية لتفعيل آليات المساءلة والرقابة.
- تفعيل الآليات المؤسسية المجهزة لمواجهة الكوارث والنزاعات مثل المجلس الأعلى للدفاع المدني.
- بناء قدرات السلطات المحلية بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية في إطار مشروع "تأهيل المؤسسات المحلية لتحقيق التعافي والإعمار" الممول من صندوق التحول لدول الربيع العربي.
- تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لحقوق الإنسان:
 - إعادة تفعيل الآلية الوطنية للرصد والإبلاغ في مجال حقوق الإنسان.
 - إنشاء لجنة وزارية لحقوق الإنسان لتصبح محور التنسيق المركزي بين مختلف الوزارات وللتفاعل مع منظمات المجتمع المدني والنقابات والغرف التجارية.
 - إنشاء إدارات عامة متخصصة لحقوق الإنسان داخل الوزارات والهيئات الحكومية.
 - تشكيل الهيئة الاستشارية لوزارة حقوق الإنسان.
 - إنشاء اللجنة العليا للإغاثة.
 - إنشاء المجلس الأعلى لشؤون المرأة - اللجنة الوطنية للمرأة.
 - إنشاء اللجنة الوطنية العليا لرعاية المعاقين - صندوق رعاية وتأهيل المعاقين.
 - بناء القدرات الوطنية والمساعدة التقنية والتوعية بحقوق الإنسان.
 - تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية في اليمن.
- تنفيذ السياسة الوطنية المحدثة لمعالجة النزوح الداخلي والنزوح القسري، التي تمت الموافقة عليها في 4 يناير 2023، كإطار وطني عام لمعالجة النزوح وتوفير الرعاية والحماية والمساعدة للنازحين.
- تسهيل وصول المساعدات الإنسانية والسلع التجارية من خلال اللجنة العليا للإغاثة المنشأة بموجب القرار رقم 22 لسنة 2015 والمعدل في عام 2016 ككيان مؤسسي يمثل الجهات الحكومية المعنية لتسهيل وصول المساعدات عبر الممرات البرية والبحرية.

- تعزيز وحماية حقوق الأطفال وحمايتهم من عقوبة الإعدام. وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد أحكام في القانون اليمني تجيز إعدام الأحداث، وفقا للأحكام المنصوص عليها في المادة رقم 36 من قانون رعاية الأحداث.
- منع تجنيد الأطفال وإعادة تأهيل الجنود الأطفال. بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 212 لعام 2012، تمت الموافقة على التزامات باريس لحماية الأطفال من التجنيد أو الاستخدام غير القانوني من قبل القوات أو الجماعات المسلحة.
- تم إنشاء نظام "عدالة الأحداث" المتخصص بإشراف وزارة العدل، اعتبارا من أغسطس 2022، لتفعيل " الإدارة العامة لأموال الأطفال والقصر " داخل القضاء، وإصدار القرار الوزاري رقم 15 لسنة 2019، والذي أنشأ اللجنة الفنية للنظام الجديد.
- تم إنشاء وحدات الطفل المخصصة لشؤون الطفل في مختلف الوزارات، والتي تعمل بشكل وثيق مع اليونيسف لتنفيذ برامج حماية الطفل، وأبرزها البرامج المتعلقة بمكافحة الألغام وإزالتها. تم إضافة وحدة حماية الطفل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إلى غرفة العمليات المشتركة، وتوسيع نطاق عملها ليشمل بقية إدارات المظالم، وآليات الإبلاغ، والقضاء العسكري.

الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف ملخص

الجدول 17: البيانات المتاحة حول مؤشرات الهدف السابع عشر في اليمن

الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل تنفيذ وتفعيل الشراكة العالمية للتنمية المستدامة		
الغاية	المؤشر	القيمة (السنة)
الغاية: 1-17 تعبئة الموارد المحلية بوسائل تقديم الدعم الدولي الى البلدان النامية لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الإيرادات وغيرها من الإيرادات	المؤشر 1-1-17 مجموع الإيرادات الحكومية الاجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	9.6% (2022) ⁷⁷
الغاية 3-17 حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية	المؤشر 2-3-17 حجم التحويلات المالية بالدولار كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي	17.2% (2023) ⁷⁸
الغاية 4-17 مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بها لإخراجها من حالة المديونية الحرجة	المؤشر 1-4-17 تكاليف خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات	14.6% (2016) ⁷⁸

⁷⁷ صندوق النقد الدولي.

⁷⁸ البنك الدولي.

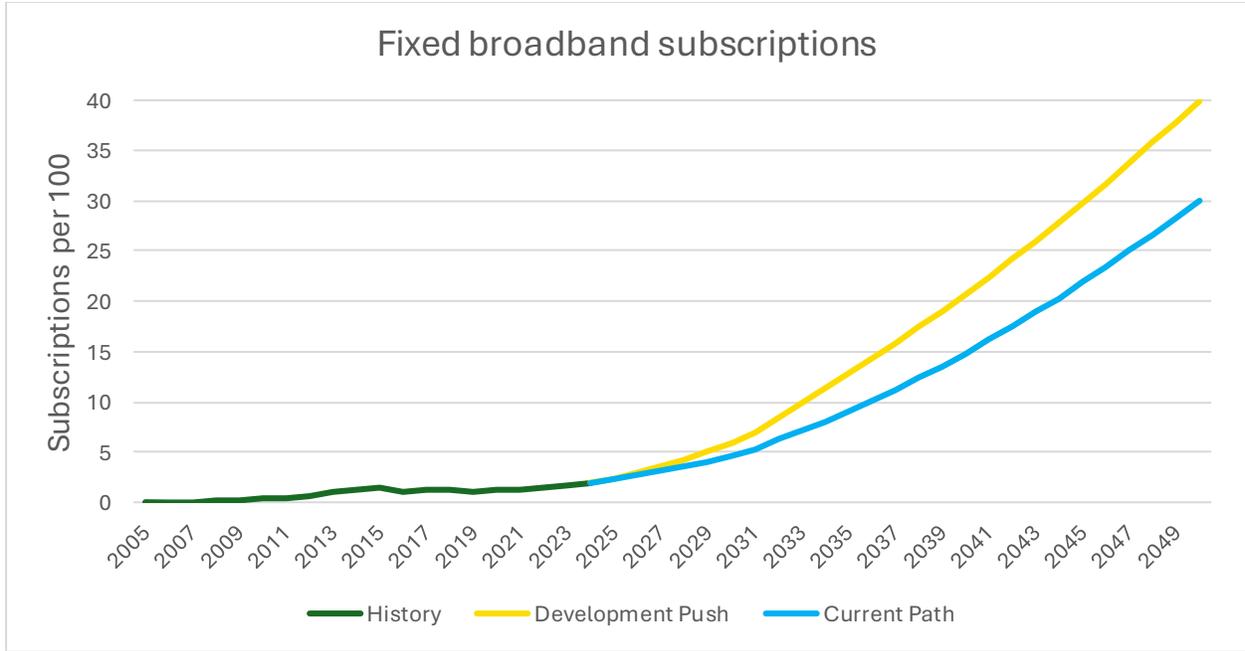
1.19 (2021) ⁷⁹	المؤشر 17-6-2 الاشتراكات في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 من السكان، بحسب السرعة	الغاية 17-6 تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا
---------------------------	---	--

يسعى هذا الهدف إلى تعزيز الشراكات العالمية من أجل التنمية المستدامة. ويواجه اليمن، المصنف ضمن أقل البلدان نمواً، ظروفًا مالية واقتصادية صعبة نتيجة الصراع والحرب والتي أدت إلى تدهور الموارد وتفاقم الأزمة الانسانية والاقتصادية وتدهور قطاع الخدمات، كما تراجعت إيرادات النفط والغاز وخاصة بعد ضرب موانئ النفط من قبل الحوثيين بالطيران المسيحي حيث توقف إنتاج وتصدير النفط كليا والذي كان يشكل حوالي 65% من الإيرادات العام مما أدى إلى تدهور الموارد وتفاقم الأزمات الإنسانية والاقتصادية، فضلا عن تراجع القطاعات الخدمية. في حين ساهم قطاع النفط والغاز في السابق بنحو 65% من الإيرادات العامة، فقد أدى توقف الإنتاج والصادرات إلى مزيد من الانخفاض في الموارد. على الرغم من هذه التحديات والحاجة الماسة، تراجع الدعم الدولي لليمن في السنوات الأخيرة، حيث انخفض من 4.1 مليار دولار في عام 2018 إلى 2.2 مليار دولار في عام 2022 وإلى 1.4 مليار دولار في عام 2023. في هذا السياق، تلعب التحويلات المالية من المغتربين دوراً متزايد الأهمية في اليمن كمصدر مهم للتدفقات النقدية الأجنبية، حيث وصلت إلى حوالي 4.7 مليار دولار في عام 2022.

التنبؤ بالتقدم والإنجاز

يُعد الاتصال الرقمي إحدى الطرق لبناء وتعزيز الشراكات الرسمية وغير الرسمية بين الشعوب في اليمن والبلدان الأخرى. في الوقت الحالي، يُعد الوصول إلى النطاق العريض الثابت منخفضاً جداً – حيث يصل معدل الاشتراك في هذه الخدمة إلى أقل من 2 لكل 100 من السكان. على امتداد سيناريو المسار الحالي، من المتوقع أن ينمو هذا المعدل بمرور الوقت ليقترب من 5 اشتراكات بحلول عام 2030 و 29 اشتراكاً بحلول عام 2050. في ظل سيناريو الدفعة التنموية يزداد الوصول إلى النطاق العريض، والذي لا يتيح الاتصال بالإنترنت فحسب، بل يتيح الوصول الرقمي للشركات. في هذا السيناريو، يزداد الوصول إلى النطاق العريض الثابت إلى 40 اشتراكاً لكل 100 بحلول عام 2050، بزيادة بأكثر من الثلث عن إسقاط المسار الحالي (الشكل 17).

⁷⁹ الاتحاد الدولي للاتصالات.



الشكل 17: اشتراكات النطاق العريض الثابت لكل 100 نسمة في اليمن عبر السيناريوهات. المصدر: التنبؤات الدولية 9-18 باستخدام البيانات التاريخية من الاتحاد الدولي للاتصالات

الجهود التي تبذلها الحكومة والتحديات التي تواجهها والاحتياجات

بمجرد بدء فترة أهداف التنمية المستدامة، أعاق الصراع والحرب على الفور قدرات البلد على بناء الشركات حيث أدى الانكماش الاقتصادي وانخفاض إنتاج الصادرات إلى تدهور الإيرادات العامة. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى مزيد من الانخفاض في التحويلات المالية والاستثمارات المحلية والأجنبية، في حين تراكمت أعباء الديون الداخلية والخارجية. في الوقت نفسه، أدت الأزمات العالمية الناشئة مؤخراً إلى تشتت الانتباه الدولي وتحول الموارد الدولية إلى أولويات أخرى.

وقد استجابت الحكومة اليمنية لهذه التحديات من خلال عدد من التدابير لتعزيز قدرة الحكومة الاقتصادية. تم اعتماد برنامج تحت إشراف صندوق النقد العربي يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتصحيح الاختلالات في الموازنة العامة، وتعزيز كفاءة القطاع المصرفي، وتحسين بيئة الأعمال، وتشجيع الاستثمار والإنتاج، وتعزيز الحكومة والشفافية. تم تفعيل الهيئة العامة للاستثمار من أجل معالجة صعوبات الاستثمار. وفي الوقت نفسه، تكثف وزارة التخطيط والتعاون الدولي جهودها لحشد الدعم المالي من شركاء التنمية الإقليميين والدوليين في اليمن لإعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي.

علاوة على ذلك، ستكون هناك عدة أولويات حاسمة لمواصلة بناء وتعزيز الشركات لتعزيز التنمية المستدامة في فترة أهداف التنمية المستدامة وما بعدها:

- ستعمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي على حشد التمويل الإقليمي والدولي لتمويل إعادة الإعمار وتحفيز الاقتصاد لإحراز تقدم نحو أهداف التنمية المستدامة.
- يجب معالجة الديون الخارجية من خلال التفاوض مع الدائنين من أجل الإعفاء الجزئي أو الكامل لليمن، وخفض أسعار الفائدة، وإعادة جدولة الديون خلال إطار زمني يطابق الموارد المتاحة.

- يجب تطوير الشراكات مع المنظمات والمؤسسات اليمينية من خلال تفعيل دور القطاع الخاص في إعادة الإعمار، وخلق فرص العمل، وزيادة الإنتاج، والشراكة مع الحكومة في تنفيذ المشاريع، وخاصة في البنية التحتية والطاقة البديلة.

أولويات التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الأولويات قصيرة الأجل

- على المدى القصير، يجب أن يكون التركيز في المقام الأول على توفير الخدمات الأساسية لتلبية احتياجات السكان، ووقف وقف التدهور الاقتصادي، ووضع خطة لإعادة بناء واستعادة البنية التحتية الحيوية ويشمل ذلك الأولويات العاجلة التالية:
- إن التوصل إلى اتفاق سلام ناجح ودائم ووضع حد للصراع المستمر هو مدخل أساسي من أجل البدء في عملية التعافي وإعادة الإعمار.
- يمكن تعزيز أداء السياسات المالية والنقدية، بما في ذلك توحيد سعر صرف العملة الوطنية، ووقف سياسة تمويل العجز، وتحسين الإيرادات العامة، ومعالجة الدين العام الداخلي، وضمان الدفع المنتظم لرواتب موظفي الخدمة المدنية.
- يجب أن تبدأ عملية إعادة الإعمار والإصلاح وإعادة التأهيل والتعافي للأصول الإنتاجية التي تضررت من الحرب، لا سيما في مجالات الكهرباء والطرق والمياه والتعليم والصحة، فضلاً عن إدارة جمع النفايات.
- يعتمد جزء كبير من السكان على قطاعي الزراعة والأسماك، وبالتالي فإن تحسين الإنتاجية والوصول إلى الخدمات لتلك القطاعات الاقتصادية الواعدة أمر بالغ الأهمية.
- يمكن جعل قطاع النفط والغاز، الذي شكل ما يقرب من ربع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، أكثر كفاءة واستدامة لدعم التنمية والانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة، التي تتمتع فيها اليمن بإمكانات كبيرة.
- يمكن أن تبدأ صيانة وإعادة تأهيل الأصول المجتمعية مثل الطرق والمدارس وأنظمة الري من خلال برامج الأشغال العامة كثيفة العمالة لتوفير فرص العمل.

الأولويات متوسطة الأجل

- وفي حين أنه ينبغي تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً على المدى القصير، فإن من الأهمية بمكان أيضاً على المدى المتوسط البدء في بناء أساس لدعم السلام والانتعاش والتنمية المستدامين على المدى الطويل ويشمل ذلك الأولويات التالية:
- مع تحسن الوضع الأمني، يجب أن تتحرك الجهود نحو بناء الدولة، بما في ذلك من خلال تنفيذ نتائج مؤتمر الحوار الوطني واتفاق الرياض وغيرها من الاتفاقات، استعادة الهياكل الديمقراطية والحوكمة؛ وتعديل الدستور، وإجراء انتخابات للسلطات المحلية والانتخابات البرلمانية.
- ينبغي تعزيز الضمان الاجتماعي وتحديث قوائم الأشخاص المستحقين، واستهداف الفئات السكانية الأشد ضعفاً، بما في ذلك الأسر التي تعيلها نساء وأولئك الذين فقدوا أرباب أسرهم في النزاع، مع مواصلة تطوير البرامج القائمة.
- ينبغي بناء رأس المال البشري الطويل الأجل من خلال تطوير قطاعي التعليم والصحة للمساعدة في بناء القدرات الفنية والبشرية.

- هناك حاجة إلى برامج التمكين الاقتصادي لتوفير فرص العمل اللائق وتحسين سبل العيش المستدامة للنساء والشباب والنازحين. ويمكن أن يشمل ذلك حوافز لنمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنميتها، بما في ذلك تسهيل الوصول إلى الأسواق، فضلا عن توفير فرص التدريب والتمويل، وتوفير خدمات البنية التحتية، وإنشاء حاضنات الأعمال.
- يجب تقييم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المادية ووضع استراتيجية وطنية لإعادة تأهيلها وتطويرها، مع التركيز في المقام الأول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والموانئ والمطارات والمحاكم، وإعادة بناء القدرات المؤسسية في قطاعات البنية التحتية.
- يجب تشجيع القطاع الخاص على المشاركة بنشاط في عملية التعافي من خلال تهيئة بيئة قانونية ومؤسسية مواتية لاستثمار القطاع الخاص، وتعزيز الحوار والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإصدار قانون الشراكة بين القطاعين الخاص والعام. ويمكن للقطاع الخاص أن يكون حاسما ليس فقط في المساهمة بالتمويل المطلوب ولكن أيضا في تنمية الهياكل الأساسية المادية والبشرية والقدرات البشرية. وعلاوة على ذلك، فإن إعادة رؤوس الأموال المهاجرة إلى الوطن للمشاركة في عملية الانتعاش الاقتصادي أمر بالغ الأهمية.
- يشكل القطاع غير الرسمي أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي. ومن خلال تبسيط تكاليف تسجيل الأعمال التجارية وترخيصها، وتقديم إعفاءات ضريبية، وتحسين فرص الحصول على التمويل، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، يمكن تشجيع القطاع غير الرسمي على إضفاء الطابع الرسمي على الانتعاش الاقتصادي الشامل بل والمساهمة فيه بشكل أفضل.

الأولويات طويلة الأجل

وأخيرا، تتطلب خطة التنمية المستدامة إيلاء الاهتمام للأولويات الأساسية طويلة الأجل:

- وضع سياسة مالية مستقرة تقوم على زيادة الإيرادات الحكومية من جميع المصادر، واستعادة الثقة في القطاع المصرفي، والحفاظ على سعر الصرف، وتعزيز الثقة في الاقتصاد والعملية الوطنية. وسيدعم ذلك أيضا الاستقرار الأمني والقضائي إلى جانب تحسين الشفافية في الحوكمة الاقتصادية.
- سيكون من الأهمية بمكان معالجة التحديات الهيكلية التي تواجه القطاع المالي، بما في ذلك زيادة الاعتماد على عائدات النفط في الدخل العام. إعادة هيكلة النفقات العامة لتحقيق التوازن بين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية وكذلك موازنة نفقات الدفاع والأمن مع تلك المتعلقة بقطاعات التنمية البشرية وغيرها من الصناعات الإنتاجية والخدمية.
- هناك حاجة إلى استثمارات لجذب المواهب والخبرات اليمنية التي ربما تكون قد هاجرت خلال الحرب مع تعزيز فرص التنمية والنمو داخل البلاد.
- سيتطلب تمويل هذه الأولويات موارد كبيرة، يمكن حشدتها من خلال مصادر خارجية من الجهات المانحة الإقليمية والدولية، والشراكات مع كل من القطاع الخاص المحلي والمغربين، ومن خلال آليات التمويل المبتكرة التي تشمل صناديق التقاعد، وشركات التأمين، والصكوك الإسلامية، والصناديق الاستثمارية التي تمول من خلال الاكتتابات العامة.

الخاتمة

اتسمت فترة أهداف التنمية المستدامة حتى الآن في اليمن بتحديات ونكسات كبيرة، بدءا ببيئة تنمية ضعيفة بالفعل في البداية. أدت قرابة عشر سنوات من الحرب إلى إلحاق أضرار هائلة مباشرة وغير مباشرة بالبلاد، بما في ذلك الخسائر في الأرواح، والأضرار الكبيرة في البنية التحتية، والانهدام المؤسسي. وقد أثرت الأزمات العالمية على أسعار الغذاء والطاقة وأولويات المانحين. وقد

أدت المخاطر الطبيعية، التي ستستمر في التفاقم مع تغير المناخ، إلى مزيد من الاضطراب والدمار والنزوح ونتج عن هذه التحديات إبطاء التقدم وحدوث انتكاسات في جميع أهداف التنمية المستدامة، ومن غير المرجح أن يحقق اليمن أيًا من الأهداف بحلول عام 2030.

ومع ذلك، من الأهمية بمكان مواجهة هذه التحديات ولا تزال هناك إمكانات كبيرة لإحراز تقدم من خلال استراتيجية طموحة ومتكاملة للتعافي وإعادة الإعمار. لقد أثبت السكان في اليمن مرونتهم بشكل ملحوظ في مواجهة الدمار الهائل، ويظهر سيناريو الدفعة التنموية الذي تم التطرق إليه في هذا التقرير أنه من الممكن إجراء تحسينات حقيقية في حياة البشر داخل وخارج أفق أهداف التنمية المستدامة، وانتشال الملايين من الفقر والجوع، وإنقاذ الأرواح، وبناء أساس للتنمية الاقتصادية المستدامة لتحقيق مزيد من الازدهار في المستقبل على المدى الطويل.

تم توجيه جميع المساعدات الخارجية التي تلقاها اليمن منذ عام 2015 تقريباً نحو الاحتياجات الإنسانية العاجلة والإغاثة الطارئة. وكان هذا العمل ولا يزال حاسماً لإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة الحادة. لكن هذه التدخلات يجب أن تتم جنباً إلى جنب مع التدخلات التي تهدف إلى التعافي والنتائج التنموية طويلة الأجل. وينبغي للجهات المانحة والمنظمات المؤسسية أن تعمل ليس فقط على تحقيق التوازن بين التنمية والتدخلات الإنسانية والإنمائية، بل أيضاً على تعزيز الصلات فيما بين هذه التدخلات وذلك من خلال نهج ثلاثي يشدد على أهمية تلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية واحتياجات بناء السلام.

من خلال إصدار أول تقرير عن نتائج التنمية في اليمن، يؤكد اليمن التزامه بجدول أعمال أهداف التنمية المستدامة ويدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم، نظراً للتحديات التي واجهتها اليمن خلال العقد الماضي، في بناء السلام والتعافي نحو مستقبل مستدام ومزدهر.

المراجع

- عقلان، مساعد م ، وهيلين لاکتر. "الري بالطاقة الشمسية في اليمن: الفرص والتحديات والسياسات". مذكرة حول السياسة إعادة تصور اقتصاد اليمن. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، أبريل 2021 . 29 .
- الکيبسي، إنسجام إبراهيم هاشم ، فاليابان راجو ، وهاريش كومار. "استعراض تحديات قطاع الطاقة وآفاق استخدام الطاقة المتجددة في اليمن". المجلة العالمية للإدارة وبحوث الأعمال، أبريل 2020 ، 7-1 .
<https://doi.org/10.34257/GJMBRAVOL20IS8PG1>
- الوصابي، إبراهيم ، فانغ جيغيان ، تشوكوانونسو فيليب بوساه ، وهانلين دونغ. "استعراض الوضع الحالي للطاقة في اليمن والتحديات والاستراتيجيات وآفاق استخدام أنظمة الطاقة المتجددة". بحوث العلوم البيئية والتلوث 29، رقم 36 (1) .
<https://doi.org/10.1007/s11356-022-21369-6> . (أغسطس 2022
- أريزيكي، رباح ، ليلي موتاغي ، أندريا بارون ، راشيل يوتينغ فان ، أماني أبو حرب ، عمر م. كاراسابان ، هيدكي ماتسونغا ، هانغونين ، وفرانسوا دي سوريس. "اقتصاد جديد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". المرصد الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أكتوبر. واشنطن العاصمة: البنك الدولي ، 2-1367-4648-1-978-10.1596/2018 .
<https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1367-2> . أكتوبر 2018 .
- أريزيكي، رباح ، ليلي متاغي ، أندريا بارون ، راشيل يوتينغ فان ، يوسف كينديرييوغو ، . "ودانيال ليدرمان". التحول الاقتصادي المرصد الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أبريل. واشنطن العاصمة: البنك الدولي ، 2018 .
- تشن، تشن ، إيان نوبل ، جيسيك هيلمان ، جويس كوفي ، مارتن موريلو ، ونيثيش تشاولا. "التقرير الفني للمؤشر القطري لمبادرة التكيف العالمية لجامعة نوتردام". جامعة نوتردام ، . يناير 2023 30
https://gain.nd.edu/assets/522870/nd_gain_countryindextechreport_2023_01.pdf
- كومبس، كيسي ، صلاح علي صلاح. "الحرب على طرق اليمن". ستوكهولم: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية وأكاديمية فولك برنادوت، 2023 .
- الجهاز المركزي للإحصاء واليونيسيف. "المسح العنقودي متعدد المؤشرات لليمن 2022-2023، لمحة إحصائية". الجهاز المركزي للإحصاء ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، أكتوبر 2023
https://www.unicef.org/yemen/media/9116/file/Yemen_%20MICS%202022-2023_Statistical%20Snapshot_ENGLISH.pdf
- ديفاراجان، شاننا ، ليلي ، موتاغي. اقتصاديات إعادة الإعمار بعد انتهاء مرحلة النزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المرصد الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أبريل). واشنطن العاصمة: البنك الدولي ، أبريل 2017
<http://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/26305/9781464810855.pdf>
- دوراب، فكري ، أولاف مولر ، ألبريش تان. "عودة ظهور الخناق في اليمن بسبب حركة السكان". مجلة طب السفر 25 ، رقم 1 (يناير 2018) .
<https://doi.org/10.1093/jtm/tay094>
- دريبي، وفكري ، وخالد شبيب ، وريما اليوسفي ، والبرخت جان. "اليمن: تفشي الكوليرا والنزاع المسلح المستمر". مجلة العدوى في البلدان النامية 12 ، رقم 05 (31 مايو 2018): 397-403
<https://doi.org/10.3855/jidc.10129>
- إيتون، نيم ، كريستين تشنغ ، ريناد منصور ، بيتر ساليسيري ، جهاد يازجي ، ولينا الخطيب. "اقتصاديات النزاع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". لندن: تشاتام هاوس ، يونيو 2019

https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2019-06-21-Conflict-Economies-MENA_0.pdf

- فخر الدين، جهاد. "اليمنيون منقسمون سياسياً، متحدون في البؤس". غالوب (مدونة)، 29 يناير 2016. <https://news.gallup.com/poll/188897/yemenis-divided-politically-united-misery.aspx>
- منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، اليونيسيف، برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023م. روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2023. <https://doi.org/10.4060/cc3017en>
- فيدرسبيل، فريدريك، ومحمد علي. "تفشي الكوليرا في اليمن: الدروس المستفادة والطريق إلى الأمام". مجلة الصحة العامة . <https://doi.org/10.1186/s12889-018-6227-6> . رقم 1 (4 ديسمبر 2018): 1338-1338 "BMC"
- فايربراس، جيمس. "المياه الحضرية في اليمن: التحديات القصوى والحلول العملية والدروس المستفادة للمستقبل من حالة تعز". في إعادة بناء اليمن: التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حرره نوبل بريهوني وسعود السرحان، 123-48 برلين، ألمانيا: مطبعة جيرلاخ، 2015.
- حنا، تابلور، ديفيد ك. بول، وجوناثان د. موير. "تقييم تأثير الحرب في اليمن: مسارات التعافي". برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حنا، تابلور، كولين كيلي، أندرو كروتشكفيتش، وجوناثان د. موير. "تأثير تغير المناخ على التنمية البشرية في اليمن". برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، <https://www.undp.org/publications/assessing-impact-war-yemen-pathways-recovery> . 2021.
- الأمم المتحدة الإنمائي، <https://www.undp.org/arab-states/publications/impact-climate-change-human-development-yemen> . 2023.
- هاينز، ماري كريستين، وصوفي ستيفنز. "النساء كبناء سلام في اليمن". المركز اليمني لقياس الرأي العام وموجه التنمية الاجتماعية، http://www.sddirect.org.uk/media/1571/sdd_yemenreport_full_v5.pdf . 2018.
- هيوز، باري ب. الدراسات المستقبلية: بناء واستخدام النماذج العالمية. الإصدار الأول. الصحافة الأكاديمية، 2019.
- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر "تقرير الكوارث العالمية 2022م: الثقة والإنصاف والعمل المحلي". جنيف: الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، 2023. https://www.ifrc.org/sites/default/files/2023-03/2022_IFRC-WDR_EN.0.pdf.pdf.
- اليمن: التقرير النهائي للفيضانات". - - -، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر "MDRYE009 رقم DREF عملية والهلال الأحمر، <https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-floods-final-report-dref-operation-n-mdrye009> . مايو 2021.
- التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. "تحليل انعدام الأمن الغذائي الحاد في إطار التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي: اليمن". التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، ديسمبر 2018 7 http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/1_IPC_Yemen_AFI_Situation_2018D.ec2019Jan.pdf
- الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة يقدم المشورة بشأن حالة الخطر لموقع التراث العالمي". الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة لأرخبيل سقطرى في اليمن. "الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (مدونة)، يونيو 2018 18 <https://www.iucn.org/news/iucn-42whc/201806/iucn-advises-danger-status-yemen%E2%80%99s-socotra-archipelago-world-heritage-site>.

كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية وشبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة. "مؤشر أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية ولوحات المعلومات 2023/2024". كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية وشبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، 2024.
https://www.arabsdgindex.com/static/downloads/files/Arab_SDGs_Index_2023-2024_FINAL.pdf
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. "المراجعة الوطنية الطوعية لمصر لعام 2021". القاهرة: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2021.
https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/279512021_VNR_Report_Egypt.pdf
موير، جوناثان د.، ديفيد بول، تايلور حنا، بريندان ر. مايبس، وميكي رافا. "تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن". صنعاء، اليمن: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز فريدريك س. باردي للدراسات المستقبلية، أبريل 2019
<http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/library/crisis-response0/assessing-the-impact-of-war-on-development-in-yemen-.html>
موير وجوناثان د.، تايلور حنا، ديفيد ك. بول، وبريندان ر. مايبس. "تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن على تحقيق أهداف التنمية المستدامة". صنعاء، اليمن: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز فريدريك س. باردي للدراسات المستقبلية، سبتمبر 2019
<https://www.ye.undp.org/content/yemen/en/home/library/assessing-the-impact-of-war-on-development-in-yemen-SDGs.html>
باكودان، لامير انترناشونال. روميو. "استراتيجية وخطة عمل الطاقة المتجددة". أصدرت لصالح وزارة الكهرباء والطاقة، 2008.
باندي، آكا، آدم ليف، مارك سميتز، باتريك أوزينو، وإيس أوزسيليك. "الجمهورية اليمنية: السياق المالي الكلي ووقائع تمويل الصحة". واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2013.
<http://documents.worldbank.org/curated/en/936741468335512194/pdf/804600BRI0Micr0Box0379804B00PUBLIC0.pdf>
مركز الصليب الأحمر والهلال الأحمر للمناخ. "اليمن: صحيفة وقائع المناخ على المستوى القطري". مركز الصليب الأحمر والهلال الأحمر للمناخ، -RCCC-ICRC، <https://www.climatecentre.org/wp-content/uploads/RCCC-ICRC-Country-profiles-Yemen.pdf>
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. "الفساد في اقتصاد الحرب في اليمن". مذكرة حول السياسة. إعادة تصور اقتصاد اليمن صنعاء: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، نوفمبر 2018
http://sanaacenter.org/files/Rethinking_Yemens_Economy_policy_brief_9.pdf
".النشرة الاقتصادية اليمنية: كيف أدى تعدد أسعار الصرف إلى انخفاض المبالغ المرصودة للتدخلات الإنسانية". — — —
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 1668، <http://sanaacenter.devchampions.org/analysis/1668>، سبتمبر 2017 . 6
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. "تقرير من اليمن". اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، فبراير 2023 27
<https://data.unccd.int/country-overview?country=YEM>
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. "قياس الفقر متعدد الأبعاد في اليمن". برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ديسمبر 2023
https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-02/multidimensional_poverty_in_yemen_en.pdf

اليونيسكو. "الطبيعة والناس في أرخبيل سقطرى". منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2022. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000381003>

اليونيسف. "موجة عالمية مقلقة من حالات الحصبة تشكل تهديدًا متزايدًا للأطفال". بيان صحفي. صندوق الأمم المتحدة الدولي للطفولة، <https://www.unicef.org/press-releases/alarming-global-surge-measles-cases-growing-threat-children-unicef-0>. فبراير 28 2019.

تعطل التعليم: تأثير الصراع على تعليم الأطفال في اليمن". منظمة الأمم المتحدة للطفولة " — — —، اليمن، يوليو 2021. <https://www.unicef.org/yemen/media/5546/file/EDUCATION%20DISRUPTED%20Report.pdf>

اليونيسف، منظمة الصحة العالمية، ومجموعة البنك الدولي. "التقديرات المشتركة لسوء تغذية الأطفال - المستويات والاتجاهات - طبعة 2023". نيويورك: اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية، مايو 2023. <https://data.unicef.org/resources/jme-report-2023/>

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن 2019". مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ديسمبر 2017. https://www.unocha.org/sites/unocha/files/dms/yemen_humanitarian_needs_overview_hno_2_018_20171204.pdf

وايس، ماثيو آي. "عاصفة متكاملة: أسباب وعواقب ندرة المياه الشديدة والانهيار المؤسسي والصراع في اليمن". منظمة المياه الدولية 1004898.40.2015. <https://doi.org/10.1080/02508060.2015.1004898.40>. رقم 2 (23 فبراير 2015): 72-251.

برنامج الأغذية العالمي "تقرير مراقبة السوق اليمني". مراقبة السوق الشهرية. روما، إيطاليا: برنامج الأغذية العالمي، أكتوبر 2018. <https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000101141/download/>

منظمة الصحة العالمية. "تقرير السل العالمي لعام 2023". جنيف: منظمة الصحة العالمية، 2023. <https://www.who.int/teams/global-tuberculosis-Program/tb-reports/global-uberculosis-report-2023>

الاتجاهات في وفيات الأمهات من عام 2000 إلى عام 2020: تقديرات منظمة الصحة العالمية واليونيسيف". — — —. <https://iris.who.int/bitstream/handle/10665/366225/9789240068759-eng.pdf?sequence=1>

تقرير عن الملاريا في العالم منظمة الصحة العالمية. — — —، <https://www.who.int/teams/global-malaria-Programme/reports/world-malaria-report-2023>. 2023.

البنك الدولي. "تقييم الاحتياجات الديناميكية في اليمن: المرحلة الثالثة، تحديث 2020". واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2020. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/490981607970828629/pdf/Yemen-Dynamic-Needs-Assessment-Phase-3-2020-Update.pdf>

اليمن: الأولويات العاجلة لتعافي القطاع الصحي بعد انتهاء النزاع". مذكرة سياسات عن اليمن. واشنطن العاصمة". — — —. 2017. <http://documents.worldbank.org/curated/en/349331508408515508/Yemen-immediate-priorities-for-post-conflict-recovery-of-the-health-sector>

الملحق الأول: تدخلات سيناريو الدفعة التنموية

يقدم الجدول 18 أدناه معلومات مفصلة عن السيناريوهات والتدخلات المستخدمة لسيناريو الدفعة التنموية الذي تم تقييمه في هذا التقرير. تم بناء السيناريو وتقييمه باستخدام أداة التنبؤ المستقبلية (IFS) ، مع بناء التدخلات على أساس التوقعات المتوقعة بالفعل في سيناريو المسار الحالي (العمل كالمعتاد).

الجدول 18: قائمة التدخلات في سيناريو الدفعة التنموية

التدخل	الوصف
الحكومة	
تحسين الأمن وتقليل النزاعات	ينخفض احتمال استمرار الحرب الداخلية في السنوات المقبلة إلى النصف على مدى خمس سنوات و75% بحلول عام 2050م. كما ينخفض حجم الصراع إلى ما يقرب من الصفر بحلول عام 2030م.
تحسين الشفافية الحكومية	ينخفض الفساد (وتزداد الشفافية) وفقاً لمؤشر إدراك الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية من تقريباً درجة 1.5 اليوم إلى 3 بحلول عام 2050م، مقارنة بتوقعات المسار الحالي أي تقريباً 2.
الزراعة والأمن الغذائي	
تحسين إنتاجية المحاصيل	تزداد غلة المحاصيل من حوالي 2 طن متري للهكتار الواحد إلى ما يقرب من 2.5 طن متري على مدى 10 سنوات، مما يعكس تحسن المدخلات والري وأنواع المحاصيل الأكثر قدرة على الصمود.
زيادة في الأراضي الزراعية	تصل الأراضي الزراعية إلى ما يقرب من 1.5 مليون هكتار في الدفعة التنموية مقارنة بحوالي 1.4 في المسار الحالي.
زيادة الإنتاج السمكي	زيادة في نسبة المصيد لتصل إلى حوالي 0.6 في ظل الدفعة التنموية مقابل حوالي 0.2 في المسار الحالي.
توزيع أكثر مساواة للسعرات الحرارية	ينخفض معامل التباين - مقياس عدم المساواة في الوصول إلى السعرات الحرارية - بمقدار الثلث تقريباً بحلول عام 2050م.
التنمية الاقتصادية	
زيادة الاستثمار المباشر الأجنبي	تزداد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية من حوالي مليار دولار في عام 2024م إلى حوالي 3 مليارات دولار في عام 2050م، مقابل 1.5 مليار دولار متوقعة في المسار الحالي.
تدفقات التحويلات النقدية	تزداد التحويلات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 9%، بحلول عام 2050م، مقارنة بأقل من 3% في المسار الحالي.
التحويلات النقدية	تتضاعف تحويلات الرعاية الاجتماعية للأسر الفقيرة (حوالي 4 مليارات دولار إجمالاً) بحلول عام 2050م مقارنة بالمسار الحالي (أقل من ملياري دولار).
تحسين عدم المساواة في الدخل	يتحسن عدم المساواة في الدخل - وفقاً لمؤشر جيني - بنسبة 20% مقارنة بالمسار الحالي.

زيادة مشاركة الإناث في العمل	تنمو مشاركة المرأة في القوى العاملة من 10% اليوم إلى أكثر من 26% بحلول عام 2050م، مقارنة بنسبة 17% متوقعة في المسار الحالي.
أجور أكثر إنصافاً للمرأة	تحصل النساء على أجور متساوية تقريباً مقابل العمل المتساوي بحلول عام 2050م، مقارنة بنسبة أجور تبلغ 0.9 المتوقعة في المسار الحالي.
زيادة إنتاج الطاقة المتجددة	تنخفض تكلفة إنتاج الطاقة المتجددة بسرعة أكبر مما كان متوقعاً، مما يعكس التقدم التكنولوجي، ومضاعفة التوجه نحو انتقال الطاقة ثلاثة أضعاف الإنتاج المتوقع للطاقة المتجددة فوق توقعات المسار الحالي بحلول عام 2050م.
القدرات البشرية	
تحسن معدل بقاء الطلاب في التعليم الابتدائي	يرتفع معدل بقاء الطلاب في التعليم الابتدائي (النسبة المئوية للطلاب الذين يبدأون المرحلة الابتدائية والذين يكملونها) إلى 100% بحلول عام 2050م، مقارنة بنسبة 90% في المسار الحالي.
تحسين معدل انتقال الطلاب من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية	يصل معدل انتقال الطلاب الذين يكملون المرحلة الابتدائية إلى 100%، مقارنة بنسبة 90% فقط في المسار الحالي.
تحسين معدل انتقال الطلاب من المرحلة الثانوية	يصل معدل انتقال الطلاب الذين يكملون المرحلة الإعدادية إلى ما يقرب من 100% بحلول عام 2050م، مقارنة بأقل من 90% في المسار الحالي.
تحسن معدل التخرج لطلاب المرحلة الثانوية	يرتفع معدل تخرج الطلاب من المدرسة الثانوية إلى 50% بحلول عام 2050م، وهو تحسن يزيد عن 10% عن توقعات المسار الحالي.
انخفاض معدل الخصوبة	ينخفض معدل الخصوبة الإجمالي بمقدار الثلث بحلول عام 2050م، مقارنة بتوقعات المسار الحالي.
تحسين الوصول إلى الخدمات	تحسن في مستويات الوصول الأساسية والمدارة بأمان إلى مياه الشرب بنسبة 14% و38% فوق المسار الحالي، على التوالي.
الوصول إلى خدمات الصرف الصحي	تحسن في مستويات الوصول الأساسية والمدارة بأمان إلى الصرف الصحي بنسبة 40% و42% فوق المسار الحالي، على التوالي.
البيئة التحتية	
تحسين الوصول إلى الكهرباء في المناطق الريفية	زيادة في النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على الكهرباء في المناطق الريفية من حوالي 40% في عام 2024م إلى 80% بحلول عام 2050م، مقارنة بحوالي 50% في المسار الحالي.
تحسين الوصول إلى النطاق العريض للهاتف المحمول	زيادة متسارعة في عدد المشتركين في خدمة الإنترنت عبر الهاتف المحمول بنسبة تصل إلى 40% فوق المسار الحالي بحلول عام 2035م.
تحسين الوصول إلى النطاق العريض للإنترنت للهاتف الثابت	زيادة متسارعة في عدد المشتركين في النطاق العريض للهاتف الثابت إلى أكثر من 21 اشتراكاً لكل 100، بزيادة 20% عن توقعات المسار الحالي.

الملحق 2: فريق إعداد التقرير

اللجنة الاشرافية العليا

- | | |
|--------|---|
| رئيساً | 1- وزير التخطيط والتعاون الدولي |
| عضواً | 2- وزير المالية |
| عضواً | 3- وزارة الزراعة والري والثروة السمكية |
| عضواً | 4- وزير التعليم العالي والتعليم الفني والتدريب المهني |
| عضواً | 5- وزير الداخلية |
| عضواً | 6- وزير المياه والبيئة |
| عضواً | 7- وزير الصناعة والتجارة |
| عضواً | 8- وزير الخدمة المدنية والتأمينات |
| عضواً | 9- وزير الإدارة المحلية |
| عضواً | 10- وزير الشؤون الاجتماعية والعمل |
| عضواً | 11- وزير الصحة العامة والسكان |
| عضواً | 12- وزير التربية والتعليم |
| عضواً | 13- وزير الكهرباء والطاقة |
| عضواً | 14- وزارة الاشغال العامة والطرق |
| عضواً | 15- الامين العام لمجلس الوزراء |

فريق الاشراف والتوجيه المباشر للفريق الفني

- | | |
|--------|---|
| رئيساً | 1. د. واعد عبد الله باذيب - وزير التخطيط والتعاون الدولي |
| نائباً | 2. د. نزار عبدالله باصهيب - نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي |

الفريق الفني لإعداد التقرير

- | | |
|-------------------|--|
| رئيس الفريق الفني | 1. د. محمد أحمد الحاوري - وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية |
| عضواً | 2. عمر عبدالعزيز - وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع التعاون الدولي |
| عضواً | 3. وزيرة الشرماني - وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع برمجة المشاريع |
| عضواً | 4. شعيب الصغير - رئيس المكتب الفني بوزارة التخطيط والتعاون الدولي |
| عضواً | 5. محمد مساعد الأمير - وكيل وزارة الداخلية لقطاع الأمن والشرطة |
| عضواً | 6. معاذ حمود عقلان - وكيل القطاع الفني في وزارة التعليم العالي والتعليم الفني والتدريب المهني |
| عضواً | 7. حسين عوض العقربي - وكيل وزارة الاشغال العامة والطرق لقطاع الأشغال |

8. محسن قاسم علي - رئيس الدائرة الاقتصادية في الامانة العامة لمجلس الوزراء عضواً
9. طارق العزاني - وكيل قطاع الشؤون المالية والإدارية في وزارة العدل عضواً
10. فائزة عبدالحميد محمد - القائم بأعمال وكيل قطاع التنمية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عضواً
11. خالد محمد الحوثري - وكيل مساعد قطاع التخطيط في وزارة المالية عضواً
12. عبد الغفار العيسائي - الوكيل المساعد لقطاع الرقابة المالية والمحلية والتمويل في وزارة الإدارة المحلية عضواً
13. احمد سعيد الوحش - المستشار الفني لوزارة الزراعة والري والثروة السمكية عضواً
14. عوض عبدالله نيهان - مستشار ومنسق وطني للتنمية المستدامة في وزارة التربية والتعليم عضواً
15. محمد الحميدي - مدير عام مكتب الوزير في وزارة الصناعة والتجارة عضواً
16. عبدالله احمد عبدالقوي - مدير عام التخطيط والمتابعة والتقييم في ممثل عن وزارة الزراعة والري والثروة السمكية عضواً
17. عبدالقوي على محسن - مدير عام التخطيط والسياسات والتعاون الدولي في عن وزارة المياه والبيئة عضواً
18. وجدي محمد عبدالله - مدير عام الموازنة في وزارة الخدمة المدنية والتأمينات عضواً
19. منصر محمد عبدالله حزام - مدير عام وحدة السياسات الصحية في وزارة الصحة العامة والسكان عضواً
20. محمد فهد العريقي - مدير عام المشاريع الممولة خارجياً في وزارة الكهرباء والطاقة عضواً
21. عصام الشاعري - مدير عام المنظمات في وزارة الشؤون القانونية وحقوق الانسان عضواً
22. انسام سالم حسين حيدرة- مدير عام الإدارة العامة للتنمية في اللجنة الوطنية للمرأة عضواً

فريق التواصل والدعم اللوجستي

ربي عبد الله عبد ربه العوذلي - مدير عام السكرتارية بمكتب الوزير
جبران محمد قائد العمراني - مدير عام الدراسات السكانية والموارد البشرية بقطاع الدراسات

الفريق الدولي للتنبؤات المستقبلية

1. تايلور حنا، المدير المساعد لتحليل التنمية، معهد فريدريك س. باردي للتنبؤات المستقبلية الدولية
2. عبد الرحمن إبراهيم، زميل، معهد فريدريك س. باردي للتنبؤات المستقبلية الدولية
3. جوناثان د. موتر، مدير معهد فريدريك س. باردي للتنبؤات المستقبلية الدولية